



جاه



كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المشاركة السياسية والبناء التنموي في المجال السياسي العربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم سياسية والعلاقات الدولية

تخصص : إدارة وحكومة محلية

إشراف الدكتور :

- نور الدين دخان

إعداد الطالبة :

نبيلة بن خالد ✓

لجنة المناقشة

الدكتور عبد الله هوادف رئيسا

الدكتور نور الدين دخان مشرفا

الدكتور محمد شاعة مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2014

مقدمة

كشف تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2006 عن المكانة غير المشرفة التي تحتلها غالبية الدول العربية عالميا، ومن أسباب ذلك، تردي الأوضاع السياسية بها ونقص المشاركة السياسية للمواطنين وعدم فاعلية المجتمع المدني فيها، إذ انفردت الأنظمة الحاكمة بقواعد اللعبة السياسية متحججة في ذلك بذرائع عديدة تربطها بالواقع الداخلي والساحة الخارجية.⁽¹⁾

تعد المشاركة السياسية حجر الزاوية و ركيزة أساسية للديمقراطية، يتوقف تطور هذه الأخيرة و نموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب و طبقاته وجعلها حقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع. كما أن المشاركة السياسية الجادة و الهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، و بالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها، و تحولها إلى ممارسة يومية عند الشعب وهي من الوسائل الهامة لمقاومة الظلم والجور والاستبداد.⁽²⁾

تتأسس المشاركة كمفهوم ديمقراطي على الاعتراف بالحقوق المتساوية للجماعات والأفراد في إدارة شؤونهم والتحكم بمصائرهم، وعلى القبول بالآخر واعتباره كامل الأهلية والإنسانية بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو اللون... ويشمل مفهوم المشاركة السياسية مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على صانعي القرار السياسي (كالسلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب) وتأتي أهمية المشاركة السياسية في هذه الأشكال المختلفة في مواقع صنع القرار ومواقع التأثير في كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم ومصالحهم أو الدفاع عنها، الأمر الذي يعطيهم في النهاية قدرة للتحكم بأمور حياتهم والمساهمة في توجيه حياة المجتمع بشكل عام .

في حين تتضمن التنمية السياسية في إحدى جوانبها، تنمية روح المواطنة والولاء والمشاركة السياسية، هذه الأخيرة التي تعد مؤشر قوي للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه

¹ - حسين قادري ، المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي- الجزائر نموذجاً-، مجلة الفكر ، العدد الرابع ، د س ن ، ص 98.

² - داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية: دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا، مصر: دار الفكر الجامعي، 2006، ص 10.

السياسي، كما تعد أزمة المشاركة السياسية من بين الأزمات الستة المترابطة التي تواجه عملية التنمية السياسية، وتواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية.

1- أهمية الموضوع:

انطلاقاً مما سبق، يتبين أن موضوع المشاركة السياسية والبناء التنموي في المجال السياسي العربي، موضوعاً مهماً في سياق التطورات الحاصلة وكذا في ظل التحولات السياسية التي تعرفها المنطقة العربية.

المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي ومماهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والتقانة والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديد ذاته.

بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوءه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار.

تتشترك البلدان العربية من واقع جغرافيتها وماضيها وواقعها الداخلي، السياسي الاقتصادي والاجتماعي، تشترك في عنصر التخلف الشامل وغياب الديمقراطية الحقيقية وشيوع مظاهر التسلط والاستبداد.

تظل قضية التنمية السياسية من القضايا المصرية التي تطرح نفسها بإلحاح ولفترة طويلة قائمة في أدبيات السياسة، فلقد حظيت دراسات التنمية ومعالجة مشكلاتها وأزماتها اهتمام الكثير من الباحثين و المفكرين و المصلحين منذ أمد بعيد، نظرا لأهمية موضوعها الذي يهتم ويعنى أساسا بالمجتمع ومشاكله المختلفة، والباحث في دراسة التنمية و قضاياها هو التعرف على تلك التعقيدات والتشابك الذي تعرفه الحياة الاجتماعية بصفة عامة خاصة في دول العالم الثالث عموما والدول العربية على وجه التحديد، فالحديث عن مشكلة التخلف تبرز لنا قضية التنمية، والتتبع لمسار التنمية في الدول العالم الثالث ومن خلاله الدول العربية نجد أن الفشل كان محققا في اغلب تجارب التنمية ويرجع السبب في ذلك حسب الكثير من المفكرين إلى غياب البعد السياسي وتهميشه ومن تهميش قضية الديمقراطية، المشاركة السياسية، حقوق الإنسان والحريات... فموضوع التنمية السياسية في الوطن العربي بشكل خاص هام جدا، نظرا لمظاهر التخلف السياسي التي تكاد لا تفارق المنطقة وحالت دون تطورها، ثم إن التنمية السياسية تمثل استجابة عملية واعية وضرورة عملية مؤكدة تتشابك فيها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدوارا متكاملة تهدف إلى تحسين ظروف حياة الفرد، وإرساء المواطنة، وفي المحصلة تعزيز واستقرار النظام السياسي.

2- أهداف الدراسة:

- تحديد مفهوم المشاركة و التنمية السياسية في إطارها النظري والعلمي وأهميتها في الوطن العربي.
- التعرف على آليات تفاعل عملية المشاركة السياسية والتنمية السياسية في الوطن العربي ومعرفة أهم العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية .
- التعرف على طبيعة وواقع المشاركة السياسية في ظل التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية، وكذا الآثار المترتبة عن هذه التحولات.

3- مبررات اختيار الموضوع :

جاء اختياري لهذا الموضوع وفقا لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية على النحو التالي:

- المبررات الموضوعية:

تطور المشاركة السياسية المتزايد على المستوى الكمي والنوعي، في الوطن العربي واستمرار المشاركة بصورة دورية سواء على مستوى الأحزاب أو المؤسسات التمثيلية. إضافة إلى ما تؤديه المشاركة السياسية من نتائج إيجابية في هذا السياق مثل رفع مستوى الوعي السياسي ونشر الثقافة السياسية في أوساط المجتمع العربي.

- المبررات الذاتية:

تكمّن في التعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلف، وحب الاطلاع والاهتمام بالقضايا العربية، كما أن لا شك ستخدمني في حياتي العلمية والعملية، بسبب اهتمامي بالتنمية بصورة عامة وبالمشاركة السياسية بصورة خاصة.

4- أدبيات الدراسة:

توجد مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل البحث ضمن أجزاء معينة وفترات زمنية مختلفة منها:

- دراسة طارق محمد عبد الوهاب 2000 " سيكولوجية المشاركة السياسية" والتي

اهتمت بالجوانب النفسية للمشاركة السياسية من خلال استخدام عينات مختلفة (طلاب، موظفين، هيئة تدريس وإعلاميين) بعد التعرف على مفهوم المشاركة السياسية وخصائصها ومستوياتها من الناحية النظرية.

- **دراسة فيصل ساولي 2001:** والتي اهتمت بمتابعة وسائل الإعلام والمشاركة السياسية، موضحة التراجع الذي طرأ عليها بسبب مقاطعة المواطن متعمداً أسلوب سير الآراء كوسيلة لمعرفة حجم المشاركة السياسية في الجزائر.

وفيما يتعلق بموضوع التنمية السياسية، نذكر مايلي:

- **كتاب غازي فيصل حسين** " التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث " حيث تناول فيه المضمون الاجتماعي للتنمية السياسية من نظريات وآليات التنمية السياسية في بلدان النامية .

- **كتاب حسين احمد فروان** " التنمية و التحديث في الوطن العربي " والذي يتضمن مفاهيم في التنمية والتخلف من منظور التنمية السياسية، وكذا متطلبات التنمية في الوطن العربي.

5- الإشكالية:

إن الأزمة التي تعيشها المجتمعات، في مجال الأخذ بالنموذج الديمقراطي والانتخابات الحرة تحتاج إلى عملية إصلاح شاملة تنطلق من الوعي بالذات ثم محاكاة الآخر، هذا على ضوء ما تقتضيه و تفرضه متطلبات تبني هذا النموذج، من تدعيم الحريات الأساسية وفتح المشاركة السياسية والإيمان بالتعددية السياسية و الحزبية و التداول على السلطة، و هذا من جانب الأنظمة السياسية والمواطنين أنفسهم، وعليه نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للمشاركة السياسية أن تلعب دور فعال في تحقيق التنمية في المجال السياسي العربي؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات وهي كآتي:

- ما هو حدود الارتباط العملي والعلمي بين المشاركة السياسية والتنمية اثر ذلك في تأسيس العملية السياسية الديمقراطية؟

- ما هو اثر التحولات السياسية على كل من المشاركة السياسية والتنمية السياسية في الوطن العربي؟

- هل يمكن الحديث عن مجال سياسي عربي خاص يحتاج الى وصفة خاصة لتصميم عملية سياسية تعبيرية؟

6- الفرضيات:

من خلال الإشكال المطروح يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- إن المشاركة السياسية تمثل العامل المحوري في تعزيز التنمية واستدامتها وتحقيق نقلة نوعية للنظام السياسي في المجال السياسي العربي.

وتتفرع عن هذه الفرضية المركزية الفرضيات التالية:

- المشاركة السياسية تلعب دورًا فعالاً في إحداث تنمية حقيقية في المنطقة العربي.

- بناء الدولة وترسيخ الديمقراطية مرهون بمدى إشراك الفرد في الحياة السياسية.

7- المناهج المتبعة:

تقتضي دراسة هذا البحث الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية منها:

***المنهج التحليلي:** لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وهو طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة اجتماعية معينة. وعليه فان هذا المنهج سوف يعتمد عليه من خلال جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث، وتحديد مفهوما ومستوياتها المختلفة.(1)

¹ - عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسية،** القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 45.

***المنهج التاريخي**: إن المنهج التاريخي يمد الباحث في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية سابقة، فلا يقف الباحث عند هذا الحد بل تكون له مقدرة تفسيرية وهذا لإعطاء صورة حقيقية عن الموضوع المراد دراسته. وانطلاقاً من كل هذا استخدمنا المنهج التاريخي، باعتبار أن المشاركة السياسية في الوطن العرب وكذلك مسار التنمية فيه ارتبطت بحدوث تاريخية منها على الخصوص عملية الانتخابات المتكررة في الوطن العربي.⁽²⁾

* **المنهج الوصفي**: يسمح هذا المنهج بجمع المعطيات والحقائق العلمية، بهدف تحليلها وتصنيفها وإبراز خصائصها الجوهرية.

8- الإطار النظري للدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة اعتماد بعض النظريات المتعلقة بالتحليل السياسي والتي تتطابق مع طبيعة الموضوع:

* مقارنة الحكم الراشد:

إن مصطلح الحكم (Governance) ليست كلمة جديدة في قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية، والإدارية، لكن ظهورها في أدبيات السياسة العالمية المعاصرة، يعتبر نسبياً تطوراً جديداً على صعيد العلاقات الدولية، كعمليات وممارسات تستهدف إعادة بناء منطق الدولة المعاصرة المنتجة للكفاية - من حيث الفعل الحكومي - المحققة للرضا المجتمعي.⁽³⁾

فالحكم الراشد إذن هو فلسفة تجمع بين التسيير بشفافية باشتراك المواطن في إدارة الشؤون الدولة و المجتمع و عن طريق الحكم بأمانه لمدة زمنية معينة خدمة للصالح العام بمنطق الخدمة العامة الهادفة لتنمية محققة لحاجات المواطنين بصفة عادلة، فبدون الشفافية، الأمانة و العدالة. فلن

² - محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم ، المناهج، الاقتراعات، الأدوات)، الجزائر: د د ن، 1997، ص 82.

³ - خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: الديمقراطية و الرشادة)، جامعة منتوري - قسنطينة -، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص 20.

تكون الدولة مهما كانت مواردها قادرة على تحقيق تنمية الدولة و لا المجتمع و لا الإنسان.و عليه فرشد حكم الأنظمة يقاس بهذه المعايير الثلاثة (الشفافية ، الأمانة و العدالة) . (4)

فالحكم الراشد كفلسفة تسيير، مكملة للديمقراطية المشاركة لبناء نظام الرشادة السياسية، تقتضي مجموعة من الشروط الأساسية و هي :

- 1- وجود دولة الحق و القانون .
- 2- وجود تعددية المجتمع المدني و فاعليته .
- 3- وجود تعددية الرأي و التعبير الحر .
- 4- استقلالية القضاء و فعالية العدالة .
- 5- وضوح مفاهيم الخدمة العامة و الصالح العام في الخطاب السياسي الرسمي و العام.
- 6- توفر آليات الرقابة السياسية المؤسساتية و المدنية القادرة على فرض الشفافية و الجزاء .

*الاقتراب المؤسسي:

يقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسية المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكات والمخرجات السياسية، على اعتبار إن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية ، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها ، تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه، ومن وجهة نظر المؤسسيين المحدثين فان الصراع السياسي داخل الأنظمة السياسية ذات القدرة المؤسسية العالية يميل التماس

⁴ - حسين بهاز، الحكم الراشد: المفارقة بين تعدد المعايير والمؤشرات وإشكالية التعاطي السياسي.. دراسة في بعض النماذج، من موقع:

(تستوعبه مؤسسات تستجيب للمطالب الصراعية وتسويتها)، وبالتالي فالبناء المؤسسي والترتيبات المؤسسية هي التي ستؤدي إلى التغير في موازين الصراع بين القوى السياسية. وإن العملية السياسية هي إفراز للمؤسسات، لكنهم يختلفون في تفاصيل وفقاً للتوجهات.⁽¹⁾

9- الإطار المفاهيمي:

* **المشاركة السياسية:** هي " تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

المشاركة تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم و الضبط عقب صدورها من الحاكم.

تكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات مباشرة كأن يتقلد الفرد منصباً سياسياً أو يحظى بعضوية حزب. أو يقوم بترشيح نفسه للانتخابات أو يكتفي بمجرد التصويت أو المناقشة القضايا العامة و الاشتراك في الحملات السياسية. كما يمكن أن يحقق المشاركة من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة كان يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على المسائل والقضايا العامة.⁽²⁾

كما تعد المشاركة السياسية العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية و قوامها الأساسي، التعبير العملي والصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع. كما أنها تعد فوق هذا وذاك مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي.

1- عبد العالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007/2008، ص 23.

2- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية: درا الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص ص 108-110.

* **التنمية السياسية:** هي " عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل و الاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق، فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين. (1)

* **التخلف السياسي:** ظاهرة سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تتمثل في افتقار النظام السياسي إلى وجود نسق إيديولوجي واضح وملائم، يتسق مع البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويتوافق مع متطلبات تغيير أو تطوير هذا البناء ومكوناته و يمثل في نقص الوقت عملية التعبئة الاجتماعية على أساس مجموعة من التصورات الإستراتيجية واضحة الاتجاه، هذا فضلا عن ضعف التكوين النظامي للبناءات السياسية القائمة، وندرة المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية الملائمة، والتي تمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها وتطلعاتها، وتمكنها من المشاركة في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال إلى جانب غياب عنصري التكامل والاستقرار الجماعي والسياسي وشيوع القلاقل و الاضطرابات الداخلية بوجه عام.

10- بنية الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة و الفرضيات المقترحة قسمت المذكرة إلى ثلاثة فصول للإلمام قدر الإمكان بمختلف جوانبها، و هي كما يلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان التأصيل النظري لمفهوم المشاركة السياسية والتنمية السياسية و يهدف إلى التعرف على طبيعة كل من المشاركة السياسية والتنمية السياسية وذلك من

خلال تقديم تعريف واستعراض التطور التاريخي لهما واهم النظريات والمداخل المفسرة لهما والتعرف على خصائص وأشكال ومستويات المشاركة السياسية .

الفصل الثاني: جاء يحمل عنوان علاقة المشاركة السياسية بالتنمية السياسية في الوطن العربي. في هذا الفصل ركز على أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها التنمية السياسية في الوطن العربي، وكذا التعرف على متطلبات المشاركة السياسية وآليات تفعيلها وفي الأخير تشكيل العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية.

الفصل الثالث: كز على التحولات السياسية في المنطقة العربية والمشاركة السياسية وأثرها في تحقيق التنمية، حيث أدرج في هذا الفصل أسباب التحولات السياسية في المنطقة العربية، وكذا معرفة مسار هذه التحولات، وأثرها على الرأي العام العربي، والانتخابات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

تعتبر المشاركة السياسية Political. Participation أحد المباحث العلمية ذات الأهمية الخاصة في دراسات العلوم الاجتماعية بعامة وعلوم السياسية والاجتماع بوجه خاص، كما أنها تعد كذلك في مقدمة الآليات الفاعلة القادرة في ديناميات المجتمع السياسي الحديث سيما في مجال الممارسة الديمقراطية بما تعنيه من حكم الشعب نفسه بنفسه إعمالا لسيادته وتأكيدا لسلطته، فضلا عما تلعبه من دور محوري حيوي رئيسي في فعاليات العمل التنموي بالمجتمعات النامية Developing Societies وما يتطلبه من تعبئة وتحريك لسائر الجهود والإمكانات والقدرات المادية والبشرية التي من شأنها حث خطى التغيير .(1)

إن حق المشاركة في الحياة السياسية يعد معيارا حقيقيا لقياس مدى ديمقراطية لنظام الحكم، حيث يعبر هذا الحق عن الواجهة الحقيقية لذلك النظام ومدى تناغمه أو تنافره مع المثل الأعلى للديمقراطية، بمنظومته ثلاثية الأبعاد (الحرية والمساواة أو المشاركة) والاعتداء على واحد منها يمثل ابتعادا بنفس القدر عن ذلك المثل الأعلى، فلا حرية دون مساواة، ولا مساواة دون مشاركة، ولا مشاركة دون حرية .(2)

فضلا عن أن مدى انشغال أو انغماس الفرد أو المواطن في السياسة له عدة مستويات، تتوقف هذه المستويات أي مستويات المشاركة على طبيعة النسق السياسي، فكل نسق يتضمن العديد من الأسوار التي يؤديها الأفراد داخل النسق، كهذا الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته، وهناك السياسي المحترف وأعضاء الحزب النشطاء وهكذا، والعلاقة بين هؤلاء علاقة تنظيمية، أي قائمة على أساس النظام الهرمي في شغل الأدوار، ومن ثم فالعلاقة بين الأفراد هنا تتحدد وفقا لشكل ومدل المشاركة، أي الدور الذي يقوم به المشارك.(1)

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية:

1- إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات، المجتمع والسياسة، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003)، ص 445.

2- داود الباز، المرجع سابق الذكر، ص 6.

1- إسماعيل علي سعد، حسين محمود حسن محمد، النظريات و المذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص 361.

تبرز الحاجة لابتهاج مبدأ المشاركة (Communion) في العديد من دول العالم بعد تعرضها لاختناقات وصعوبات في مسيرة عملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، جراء سياسة الانفراد، والتسليط، والطغيان، وغياب معاني الديمقراطية، والحقوق والحريات، بحيث يصبح من الضروري إتباع هذا المبدأ للخروج من مستنقع الشمولية والبطش، خاصة بعدما تقلصت طبيعة وسلطات الحكومات، وظهور ما يعرف بالفاعلين الجدد (New. actors) ، وثم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص كأجزاء رئيسية للدولة الراشدية ووضعت مبادئ للحكم الراشد (Good Governance) التي تقوم على سيادة حكم القانون، والمساواة والعدالة، والحرية، وتفوق الإنسان، والفاعلية والاستجابة والمسألة والشفافية والمشاركة. (2)

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية:

أولا : لمحة تاريخية للمشاركة السياسية

بدأ مفهوم المشاركة السياسية في التشكل منذ بداية القرن التاسع عشر بموازاة تشكل وعي جديد بضرورة مراقبة السلطة السياسية عشية ميلاد ما اصطلح عليه بـ "المجال العام Public Sphere"، والذي كان قد أعطى شكلا جديدا لاجتماعية الفرد. وسيعتمد مفهوم المشاركة السياسية كمعيار لتقييم العمل السياسي، من جهة، والحكم على مشروعية أي نظام سياسي ديمقراطي، من جهة أخرى. وهذا بالتحديد ما عبرت عنه كتابات علماء السياسة الرواد في الغرب من أمثال "مونتيسكيو Montesquieu" و "توكفيل toqueville" و "وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill" وغيرهم عندما ركزت على دور المواطن الفاعل في تحديد شكل ومضمون المجال العام. لكن، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت مقاربات أخرى، وخصوصا المقاربات الأنجلوسكسونية التي كشفت عن المواطن السلبي الذي لا يملك إرادة المشاركة في تدبير

2- هشام سلمان حمد الخلايلة، اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، (رسالة لاستكمال متطلبات الحصول درجة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم علوم سياسية، 2012، ص 70.

الشأن العام وليس مطلعاً على أمور السياسة. ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات دخل مفهوم المشاركة السياسية التقليدية في المجتمعات ما بعد الصناعية "Poste-industrielle" في مرحلة أزمة إحدى أبرز علاماتها بروز مطالب جديدة وأشكال مشاركة والتزام جديدين تمثلت في هيمنة المطالب الاجتماعية لمرحلة ما بعد السياسي "Poste politique" وهو ما يصطلح عليه في علم السياسي الغربي بالعصر الثالث للديمقراطية والمتسم بتحويلات في مبدأ المشاركة السياسية وظهور أشكال جديدة واندحار أخرى تقليدية تشكل ملامح جديدة لاجتماعية الفرد.⁽¹⁾

أما في البلدان العربية وعلى الرغم من بروز التيارات التحررية فيه منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلا أن معظم الدارسين العرب في الشؤون السياسية عندما يتصدون لدراسة هذه الظاهرة، فإنهم يدرسونها تحت عنوان أزمة المشاركة السياسية أحد الأزمات السياسية التي تواجه المجتمع.

ويمكن القول إن ظهور المشاركة السياسية هو نتاج للتدخل الواسع للسلطة في الشؤون العامة من ناحية، وزيادة معدلات المعيشة وارتفاع مستوى التعليم من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى تطور الأفكار وتنامي الدعوات المطالبة بحقوق الإنسان وحياته وحقوق الناس في المشاركة في الشؤون العامة وفي تقرير مصالحتهم، الأمر الذي دفع عدد من المفكرين للنظر إلى هذا المفهوم بما يتلائم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية.⁽¹⁾

ثانياً تعريف المشاركة السياسية:

على الرغم مما تلعبه المشاركة من أدوار حيوية في ديناميات الحياة العامة السياسية، وتأكيد الباحثين والعاملين في هذه المجالات على أهميتها وضرورتها، فإن مفهوم المشاركة لإبراز غير متفق عليه، ومثار جدل كبير. ومن ثم تتباين الآراء بصده وتعدد صيغ التعبير عنه.⁽²⁾

¹ - عبد الحق لبيض، أية مسؤولية لسؤال المشاركة السياسية في العالم العربي، من موقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123518>

¹ - هشام سلمان حمد الخلايلية، المرجع سابق الذكر، ص 74.

² - إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات، المرجع سابق الذكر، ص 447.

وتختلف أيضا مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية (mass participatioin) وكذلك أيضا مشاركة الشعبية (public participation)، وكذلك أيضا مشاركة المواطنين (citizen participation)، وأيضا المشاركة العامة المجتمعية وكل تلك المصطلحات إنما تعبر عن المشاركة بمفهومها الواسع بمعنى أنها ليست محددة في مجال بعينه أو محصورة في حيز مكاني، أو مقتصرة على فئة اجتماعية خاصة.⁽³⁾

تعريف المشاركة لغة: "إن أصل كلمة مشاركة جاءت من كلمة الشركة أو الشِّرك (بكسر الشين) بمعنى: قد اشتركا، وتشاركا وشاركا أحدهما الآخر".

ورد في المنجد في اللغة العربية: تعريف معنى مشاركة بمعنى شرك - شركا - وشركا - وشركة صار شركة، شاركا، وتشاركا، أي وقعت بينهما شركة، اشترك في أمره: أي بمعنى جعله شريكا له فيه.⁽¹⁾

المشاركة اصطلاحا: عرفت المشاركة بأنها: "أن يكون القرار السياسي، أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشة مجموعة من المواطنين، الذين يتأثرون بهذا القرار أو تلك السياسة".⁽²⁾

فالمشاركة تعني المساهمة، أما اصطلاحا فهي تعني: أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن للتأثير على اختيار السياسات العامة.

تعرف الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل و النظام السياسي.⁽³⁾

³ - طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، (القاهرة: دار غريب، 2000)، ص ص 105-106.

¹ - سعيد احمد أبو خليفة، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، (مصر: المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، 1999)، ص 20.

² - محمد الأمين ولد سيد باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د س ن)، ص 701.

³ - Mc CLLOSKEY, H , Plitlcal participation , in :ills, D., International Encyclopedia of social Science , vol. 11, N.Y.:the Macinillan Company and the free press, 1968, P.253.

يركز هذا التعريف على الأنشطة و الأعمال التي تستهدف اختيار الحكام و التأثير في القرارات الحكومية و صنع السياسة العامة.

و عرف معجم العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها تدل على إشراك المواطنين في مناقشة الأمور بطريقة مباشرة في نشاط جماعات منظمة و مستقرة تدل على ارتفاع مكانة الفرد ،أما المشاركة الانتخابية فإنها لا تحدث إلا في فترات متباعدة و لا تتطلب من المواطن العادي أي جهد تنظيمي.(4)

يرى هذا التعريف أن إشراك المواطنين في مناقشة مختلف القضايا بطريقة مباشرة في نشاط جماعات منتظمة كالبرلمان إلى جانب المشاركة الانتخابية التي تكون في الفترات الانتخابية فقط و هي من أبسط صور المشاركة.

ويشير التعريف المعجمي للمشاركة السياسية إلى أنها الأنشطة التي ترتبط بالحكومة أو الدولة من خلال مؤسساتها السياسية، أو المساهمة مع الآخرين في بعض الأنشطة والمشروعات التطوعية لصالح المجتمع، وبناء على ذلك يمكن تعريف المشاركة السياسية على أنها القيام بدور في النشاط المرتبط بالحكومة أو الدولة أو السياسة .(1)

"تعريف كسفير KASFIR" الذي يرى أن المشاركة تعني الانشغال بالسياسة وهو تعريف واسع المدى لا يستبعد أي عمل سياسي .(2)

تعريف "روش RUSH" الذي يرى أن المشاركة السياسية وهي مشاركة الفرد في مستويات مختلفة من النشاط في النظام السياسي و هي تتراوح بين عدم المشاركة و بين شغل منصب سياسي.(3)

⁴ - إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص 545.

¹ - Noah Webster ,Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English language Unbridged ,Second Edition , The World publishing Company New york, 1968,p 249.

² - طارق محمد عبد الوهاب، المرجع سابق الذكر، ص 112.

³ - Rush , M, politics and Society , an introduction to political Sociology ,N .Y M prentice Hall, 1992,p110.

يضم هذين التعريفين للمشاركة السياسية التي تتميز بتوزيع يشمل كل سلوك له علاقة بالنشاط السياسي .

في حين يعرفها "غرينستين Greenstin" الذي يرى بأن المشاركة السياسية تتمثل في المشاركة في عملية التصويت.(4)

و هذا التعريف حصر المشاركة السياسية في عملية التصويت و المشاركة في الانتخابات ما سمي بالسلوك الانتخابي.

و يعرف " صامويل هنتغتون Samuel. Huntington "و"جورج دومنجيز Gearge Daminiguez" في دراستهما عن التنمية السياسية ويذهبان فيه الى القول أن المشاركة السياسية ما هي إلا نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي.

وهذا التعريف ضيق من ناحية لأنه يعتبر المشاركة السياسية نشاط يقتصر على المواطنين العاديين وحدهم ولا يخص محترفي السياسة، وهذا غير صحيح ومن ناحية أخرى تعريف فضفاض لأنه لا يحدد طبيعة أو ماهية النشاط الجماهيري الذي يشير إليه، وما إذا كان هذا النشاط مشروعاً، أو غير مشروع .(1)

أما تعريف "نورمان تاي Normannie" و"سيدني فيربال Sidney Verbal" أن المشاركة السياسية هي "تلك الأنشطة المشروعة، التي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات".(2)

ومعنى ذلك أن يركز على أنشطة المواطنين العاديين دون محترفي السياسة في حين اختلف في نوعية النشاط الذي يمارسه الجماهير والذي اقتصر على الأنشطة المشروعة، وكذلك تأكيد على

4- طارق محمد عبد الوهاب، المرجع سابق الذكر، ص 112.

1- إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات، المرجع سابق الذكر ، ص 448.

أن نشاط الجماهير يقتصر على التأثير في عملية صنع القرار بل بعدها يشمل عليه اختبار الحكام أنفسهم.

أما تعريف "ميرون وينر Myron Weiner" تتمثل المشاركة السياسية بمقتضاها في أي فعل تطوعي (Voluntary action) موفق أو فاشل، منظم وغير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع ينبغي التأثير في اختيار السياسة العامة، أو اختيار القادة السياسيين في أي وقت من مستويات الحكم المحلية أو القومية.⁽¹⁾

هذا التعريف حدد المشاركة بأنها فعل (action) لكنه يشير إلى هذا الفعل بأنه (فعل تطوعي) وأن هذا الفعل التطوعي لا يقتصر فقط في التأثير في القرارات الحكومية فقط، أو في عملية اختيار الحكام وحسب، بل يمتد إلى مجال تحديد السياسات العامة ولا يستبعد الأفعال الفاشلة أو غير منظمة أو غير مشروعة من نطاق الأفعال التطوعية.⁽²⁾

في حين وفي نفس الاتجاه عرفها "أهلينز Uhlanes" للمشاركة بأنها عمل تطوعي مقصود، يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية.⁽³⁾

في حين عرفها "ديفيد هوستن Houston" المشاركة السياسية بأنها "تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معنيون والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار الحكام والتأثير في الأفعال التي يقومون بها".⁽⁴⁾

¹ - إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات، المرجع سابق الذكر، ص 449.

² - سويم عزى، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، (د ب ن: المركز الثقافي العربي، 1994)، ص 157.

³ - طارق محمد عبد الوهاب، المرجع سابق الذكر، ص 109-110.

⁴ - سحر حساني بري عبد الله، المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية-دراسة مسحية على عينة من النساء بمنطقة التين- حلوان، قسم علم الاجتماع، جامعة حلوان، مصر، 2004 ص 13.

أما "ماكريدس Macridis وبراون Brown" فيعرفان المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الإدارية المشروعة التي يقوم بها المواطنون، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات والسياسات التي يتخذونها.⁽⁵⁾

يستبعد هذا التعريف مختلف أشكال العنف السياسي، لأنه حددها في الأعمال المشروعة التي تستهدف التأثير في اختيار القادة وصناعة القرارات.

كما عرف "كيث فولكس Keith Foulks" المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الفردية والجماعية في العمليات الحكومية الهادفة لتفعيل حياتهم.

اقتصر هذا التعريف في المشاركة السياسية على الجماعات الحكومية في حين أن المشاركة السياسية ليست حكراً على المجتمع السياسي فقط، بل هي من مسؤوليات الجميع.

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد تعريف إجرائي للمشاركة السياسية حيث يقصد بها "المساهمة في المجال السياسي من خلال الاهتمام بالحياة السياسية وتشكيل رصيد من المعرفة السياسية، والسلوك الانتخابي والنشاط الجمعي والحزبي"

وبشكل واسع : المشاركة السياسية هي عبارة عن عملية ذات طابع اجتماعي سياسي تمثل محور عمل النظام السياسي الديمقراطي ، حيث تنقل الفرد من مواطن سلبي إلى مواطن إيجابي يدافع عن حقوقه ويعرف واجباته السياسية و الاجتماعية تجاه قضايا المرتبطة بشخصه ومجتمعه".

ومن هذا يمكن القول أن المشاركة السياسية تتضمن:

1- المشاركة السياسية هي الدور الطوعي الذي يقوم بها المواطن سواء بشكل فردي أو في إطار الجماعة (حزب سياسي، منظمات) في الحياة السياسية.

2- الهدف منها هو التأثير المباشر أو غير المباشر على صانعي القرار وذلك حسب المصلحة العامة أو الفئة التي ينتمي إليها وللمجتمع كله ، ولابد من توافر المؤسسات المختلفة التي من خلالها يقوم الفرد بدوره من أجل تحقيق مبتغاه من تلك المشاركة لمناقشة الأمور العامة.

3- تعتبر الأحزاب السياسية أهم القنوات المشاركة السياسية وكإطار حقيقي يتم من خلاله تفعيل المشاركة الشعبية، بترجمة خيارات وبدائل هذه الأخيرة أمام صانعي القرار وبفضل المشاركة يتمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة في إطار التداول الديمقراطي من خلال ما يفرزه الصندوق الانتخابي أو المشاركة فيها بمحاولة التأثير على مختلف القرارات أو المشاريع الصادرة عن السلطة بما ينسجم مع البرنامج السياسي للحزب والصالح العام⁽¹⁾.

ثالثا: أهمية المشاركة السياسية:

تتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة والتحديث السياسي، من تخلف المؤسسات السياسية وعجزها عن تلبية مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها وعدم مواكبتها للتغيرات السياسية والاجتماعية، ومن ثم تفقد شرعيتها، كما حدد "هنتجتون" أن هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية، فهو يرى أن استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين المتغيرين فالمشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحديث، وتأثير التحديث على الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي فجر من الحركة السياسية، ومن بين السياسة والمؤسسة السياسية⁽²⁾.

تكمن أهمية المشاركة السياسية في كونها تفسح المجال أمان كافة شرائح المجتمع لتقديم آرائهم وملاحظاتهم حول مخرجات النظام السياسي سواء تعلق الأمر بقرارات أم برامج وسياسات مما يفتح المجال أمام هذه الشرائح للإبداع وبالتالي تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة.

¹ - نعيمة ولد عامر، المشاركة السياسية في الجزائر، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2001، ص.15.

² - فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 213.

للمشاركة السياسية صور متعددة تبدأ من مجرد الاهتمام بالقضية العامة ومتابعة الأحداث السياسية والمعرفة بالرموز والشخصيات السياسية مروراً بالتصويت في الانتخابات وصولاً إلى الانضمام إلى الأحزاب السياسية والترشح للمجالس المنتخبة على المستويين المحلي والقومي.⁽¹⁾

فأهمية المشاركة تأتي من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومية ولكنها أيضاً تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي يفضلها الجماهير.

و المشاركة السياسية مبدأ أساسي لتنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة كما أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة وهي من أبسط حقوق المواطن وتعتبر حق أساسي يجب أن يتمتع به.

كما أنه من خلال المشاركة يمكن أن يقوم الفرد بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة على أن تتاح الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدتها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: المشاركة السياسية (النظريات - الخصائص)

أولاً: نظريات المشاركة السياسية:

إن عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، والتي تبدأ بالأسرة مروراً بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل: المؤسسات الدينية والتعليمية انتهاءً بوسائل الاتصال الجماهيري من إذاعة وصحافة وتلفزيون، كل هذه المؤسسات - التي اصطلح على تسميتها بمؤسسات التنشئة - تغرس قيم الطاعة والإذعان والقبول لدى البعض، وقيم الحكم لدى البعض الآخر. تنقسم المجموع إلى فئتين: فئة

¹ - المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، "برنامج الثقافة الشبابية"، ندوة الشباب والمشاركة السياسية"، الأربعاء 17 أغسطس، 2005، ص 08.

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص 182.

قليلة تصدر الأوامر وتحكم، وأخرى أكبر وأوسع تشكل غالبية الأفراد تقبل وتمثل لأوامر الفئة الحاكمة. ولتغير الأسس والمقومات التي تركز عليها عملية الشرعية من ناحية وإحلال العوامل العقلانية والموضوعية بعيدا عن التقليدية من ناحية ثانية، تبرز أهمية النظريات المفسرة لزيادة المطالبة بالمشاركة السياسية.

النظرية الأولى:

تقتن باسـم كل من "كارل دويتش Karl Deutsch"، و "ليرنر Lerner" اللذين يقران أن من شأن عملية التحديث أن تقود إلى تغيرات في عملية المشاركة. يرى "ليرنر Lerner" التركيز على تأثيرات التحضير والاهتمام بوسائل الاتصال الجماهيري، في حين أشار "كارل دويتش Karl Deutsch" إلى ما أسماه "التعبئة الاجتماعية". إذ ليس من الضروري أن تقود التعبئة الاجتماعية لمزيد من المشاركة السياسية، ولكن قد ينجم عنها موقف جديد، حيث في إطارها يصبح عدد كبير من الأفراد في متناول قدرة النخبة الحاكمة على المناورة. كما أشار دويتش إلى تأثيرات التعرض إلى مجموعة من التغيرات الاجتماعية مثل: وسائل الاتصال الجماهيري، التغير في الإقامة، زيادة مستويات التعليم ونوعه، زيادة الدخل. فكل هذه التغيرات ترتبط بأشكال جديدة من المشاركة السياسية وتستدعيها.⁽¹⁾

النظرية الثانية:

تربط هذه النظرية بين المشاركة والتركيب الاجتماعي مفترضة أن من أهم مؤشرات ودلائل عملية التحديث المختلفة التغيرات التي تطرأ على نظام التركيب الاجتماعي. فحوى هذه النظرية، أن عملية التحديث تخلق جماعات وشرائح اجتماعية جديدة لم يسبق وجودها. وأن ظهور هذه الجماعات والشرائح الاجتماعية لا بد وأن يغير نمط وطبيعة العلاقات بين الجماعات القائمة من جهة، وبينها والجديدة من جهة أخرى.

¹ - أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، (فلسطين : الجامعة الإسلامية غزة، 2011-2012)، ص 62.

من أهم النتائج التي تنجم عن عملية التحديث، تعقد التركيب الاجتماعي، إذ يميل النسيج الاجتماعي إلى التعقيد على صورة تنامي الشرائح الاجتماعية التي يتكون منها. ولم تعد المطالب محصورة في المطالب المادية للشرائح التقليدية، بل تتعداها إلى مطالب معنوية بجوار السابقة تنادي بالمزيد من المساهمة في صنع السياسات العامة. وعليه، فالمطالبة بالمشاركة السياسية لا تنحصر فقط لدى أفراد الطبقات والشرائح الجديدة، بل تمتد إلى تلك التقليدية القديمة (القبيلة، العشيرة) والتي تخشى تنامي دور الشرائح والطبقات الجديدة.

النظرية الثالثة:

وهي نظرية النخبة المثقفة، ونجد أصولها وتحليلاتها لدى أنصار المدرسة التاريخية الذين أولوا الحركات القومية والأفكار الأيديولوجية اهتماما كبيرا في علاقتها بالمشاركة السياسية. يركز أنصار هذه النظرية على الدور الذي تلعبه الحركات القومية في نشر أفكار المساواة والعدالة ومبادئ القومية، وكذلك في إثارة حماسة الجماهير لممارسة العمل السياسي. فهم يؤكدون على أهمية أفراد هذه النخبة في خلق الأفكار القادرة على تغيير الاتجاهات وأنماط السلوك السياسي لدى الطبقات الاجتماعية الأخرى. (1)

ثانيا : خصائص المشاركة السياسية:

من خلال التعريفات السابقة يمكن إدراج الخصائص التالية للمشاركة السياسية:

- 1- **الفعل action:** بمعنى الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف.

2- التطوع **voluntary** : بمعنى تقديم جهود المواطنين طوعية وبحرية تامة في

اختياراتهم تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة، وليس تحت تأثير أي ضغط خارجي أو أي إجبار مادي أو معنوي.

3- الاختيار **choise**: وهو إعطاء حق المشاركين بتقديم المساعدة التعضيد للعمل

السياسي و القادة السياسيين وحجم هذه المساعدة خاصة في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم الحقيقية وأهدافهم المشروعة. (1)

كما أشار بعض المفكرين إلى عدة خصائص المشاركة السياسية نذكر منها :

- المشاركة السياسية سلوك طوعي إرادي على اعتبار أن المواطنين يقومون بأداء جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية حيال القضايا والأهداف الخاصة بالمجتمع.
- المشاركة السياسية سلوك مكتسب أي أنها ليست سلوك فطريا يولد الإنسان وهي معه، ولا يرثها وإنما هي مكتسبة يتعلمها الإنسان أثناء حياته من خلال تفاعله مع الآخرين. (2)
- هي مبدأ أساسي ومن مبادئ قيام الديمقراطية، حيث تعتبر هدف تسعى إلى بلوغه الديمقراطية الفعلية والرشيدة، من خلال إشراك المواطنين في العملية السياسية، ووسيلة تساعد النظام السياسي على النمو والتطور والمحافظة على استمراره والقيام بوظائفه.
- المشاركة أهم جانب من جوانب التنمية السياسية، حيث تعد المطالبة المشاركة السياسية لدى قطاعات متزايدة إحدى الملامح الأساسية للتحديث السياسي **political modernisation** والتنمية السياسية **political developement** أي لكي يستفيد المواطن من التنمية لابد أن يشارك ويسهم فيها، لأن التغيير المنشود في الذات الإنسانية لا يأتي إلا بالنشاط الإنساني إذ يؤكد كل خبراء التنمية أن مشاركة المواطن في جهود التنمية ضرورة لا غنى عنها لضمان تفعيل هذه المجهودات على المستوى العملي.

1- فهمي محمد امجد نافع، المرأة والسياسة في مصر، (القاهرة: المكتبة المصرية، 2002)، ص40 .

2- ثامر كامل محمد، "إشكالية الشرعية و حقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 1، 251، ص118.

حيث يؤكد اغلب علماء السياسة على أن التنمية السياسية تعنى إقامة أبنية تسمح بتنظيم وحشد الجماهير من اجل المشاركة الشعبية في خطط التنمية المختلفة⁽¹⁾.

- المشاركة سلوك ايجابي واقعي أي أنها تكون أعمال فعلية تطبيقية مرتبطة بحياة وواقع الجماهيري بمعنى أنها ليست فكرة مجردة غير قابلة للتنفيذ.

- المشاركة السياسية وثيقة الصلة بالتنشئة السياسية ، وذلك من خلال ما يتعلمه الفرد من قيم ومبادئ و أخلاق وتوجيهات إلى أن تصبح جزء من الثقافة الكامنة في ذلك الفرد.
(2).

- المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع، وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تمهه، وأن ينتخب من يمثله في البرلمان، وأن يرشح نفسه إذا رأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير، والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية.

- فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير مشاركة، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه؛ لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.

- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي تهدف إلى أن الحياة الديمقراطية السليمة، تقتضى مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، مما يعنى تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري، في النهوض بالمجتمع نحو الترقى والرفاهية، والمساهمة في دفع عجلة التنمية.

¹ - السيد علوبة، منى محمود، المشاركة السياسية: موسوعة الشباب، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، د س ن)، ص5.

² - منصور بن لرنب، إستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1988، ص263.

المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير؛ حيث تساهم في بلورة فكر واحد، نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك، والرغبة في بذل الجهود، لمساندة الحكومة والتخفيف عنها . (1)

المطلب الثالث: مستويات المشاركة السياسية

لما كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك النشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها... ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام.

أولاً: مستويات المشاركة السياسية

تتعدد أنماط المشاركة السياسية وتندرج أشكالها من مستويات دنيا إلى مستويات عليا، وتتوقف على الفرص والهوامش المتاحة، وعلى المؤسسات و الأبنية و القنوات الرسمية وغير رسمية، وكذلك المصالح والتيارات والاتجاهات السائدة في المجتمع، ولذلك وضع بعض العلماء السياسية أشكالاً ومستويات للمشاركة السياسية تتباين أحياناً وتتفق أحياناً أخرى، فبعض يضع المشاركون في ثلاثة مستويات وآخر في أربعة وآخرون يضعونها في تصنيف هرمي للمشاركين يتراوح ما بين عدم المشاركة وبين تولي منصب عام أو التصويت في الانتخابات، فعلى سبيل المثال يمكن ذكر بعض النماذج المحددة لمستويات المشاركة السياسية:

1- تدرج "ليستر ميلبراث Lestar Milbrath":

في كتابه "المشاركة السياسية" عام 1965 حيث قسم لستر ميلبراث المجتمع الأمريكي إلى ثلاثة مجموعات حسب درجة التفاعل ، وبين وجود تسلسل هرمي للمشاركة، تتراوح بين عدم المشاركة وبين تولي منصب عام، ويكون أقل المستويات الفعلية هو التصويت في الانتخاب، حيث تم تقسيم على النحو التالي:

1- السيد عليوة، منى محمود، المرجع سابق الذكر، ص 6.

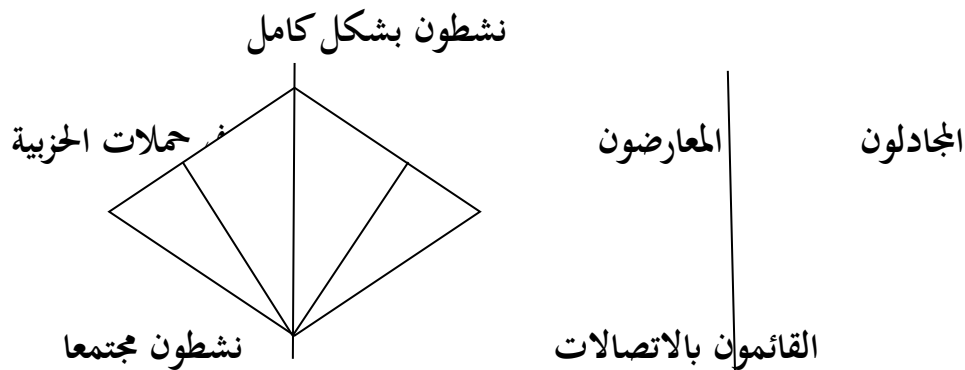
المجادلون **Gladiators**: أو المصارعون وهم الناشطون سياسيا ، وهم بين 5% إلى 7%.

المتفرجون **Spectators**: هم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى ويمثلون حوالي 60%.

اللامبالون **Apathetics**: وهم الذين لا يشركون في السياسة على الإطلاق، ويمثلون حوالي 23% (1).

وفي كتابه الذي اشترك فيه مع "غويل **GOEL**" سنة 1977، قاما الباحثان بوضع تسلسل هرمي أكثر تعقيدا ، ولكنه واسع من ذي قبل، يسعى للتوفيق بين أنواع المختلفة من المجادلين، خاصة من ينغمسون في أشكال مختلفة من الاحتجاج بدلا من التسلسل الهرمي الأحادي البعد.

الشكل رقم 01: يبين تسلسل هرمي للمشاركة (ميلبراث وغويل 1977).



1- طارق محمد عبد الوهاب، المرجع سابق الذكر، ص 20.

اللامبالاة

عدم المشاركة نهائيا

المصدر: طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة: دار غريب، 2000، ص20

وكقراءة لهذا الشكل نتوصل إلى أن مستويات المشاركة السياسية هي ثلاث:

المستوى الأول: هم الناشطون تماما، من معرضين ومشاركين في الحملات الحزبية والقائمون بالاتصالات والناشطون مجتمعيا، إذا المستوى يضم كل الفئات النشطة سياسيا واجتماعيا وهم ما أطلق عليه اسم المجادلون.

المستوى الثاني: وهم المكتفين بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات وأطلق عليهم اسم المتفرجون.

المستوى الثالث: وهم الممتنعون والذين لا يعيرون أي اهتمام للأنشطة السياسية ويطلق عليهم اسم اللامبالون.

ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن المستوى الثاني هو الأكثر اتساعا إذ يشمل 60% من مجتمع البحث، يليه المستوى الثالث بنسبة 33% في حين نجد أن المجادلين يمثلون فئة صغيرة تتراوح ما بين 5% إلى 7%.

2- تدرج " فيريا و ناي Sidney verba – Norman nie":

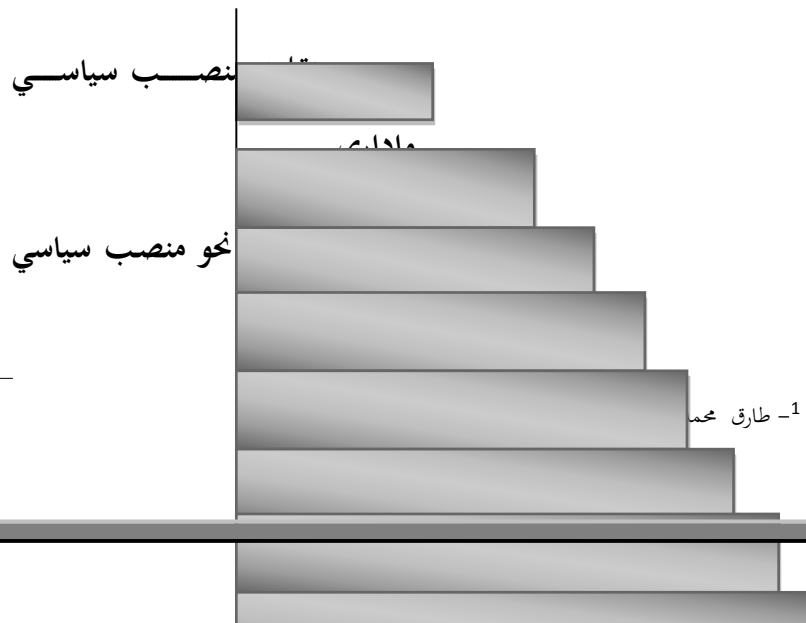
قام كل كم فيريا و ناي بوضع نموذج لمستويات المشاركة السياسية في دراستهم (participation and political equality) سنة 1978 بصورة أكثر دقة وتعقيدا بحيث قسموا العينة الخاضعة للبحث و الدراسة إلى ستة مجموعات وهي كالآتي:

- السليبيون كلية: و يمثلون نسبة 22% وهم لا يهتمون ولا يكثرثون نهائيا بالقضايا السياسية.
- من يكون نشاطهم واهتمامهم منصبا على عملية التصويت وفي الانتخابات فقط ويمثلون نسبة 21%.
- المحليون: وهم الأشخاص المولعون بالقضايا المحلية نسبتهم 20%.
- محدودي الأفق: أصحاب المصلحة الخاصة وهم يهتمون بالقضايا التي لها علاقة بهم شخصيا وتقدر نسبتهم بـ 4%.
- المشاركون في الحملات السياسية فقط ولا يهتمون بأي نشاط سياسي آخر ونسبتهم 15%.
- المشاركون الفعالون: وهم الأشخاص المشاركون في المجالات السياسية ولا يقتصر نشاطهم واهتمامهم على مجال محدد بعينه و نسبتهم 18%.(1)

3- تدرج "ميشيل روش وفليب ألتوف" Michael Rush – "Philippe Althoff

حيث قام روش وألتوف بصياغة تدرجا للمشاركة السياسية يرى انه ملائم لمختلف أنماط الأنشطة السياسية، ويغطي جميع مستويات المشاركة السياسية، وتكمن أهمية هذا التدرج من نظره في شموله لكل المستويات، وإمكانية تطبيقه على انساق سياسية مختلفة، وقد صاغ التدرج الهرمي على النحو الآتي:

الشكل رقم (02): التدرج الهرمي للمشاركة السياسية عند راش وألتوف



العضوية النشطة في التنظيم

سياسي

العضوية الغير الفعالة في

التنظيم سياسي

العضوية النشطة في تنظيم

شبه سياسي

العضوية غير الفعالة في

التنظيم شبه سياسي

المشاركة في المناقشات

السياسية غير الرسمية

الاهتمام العام بالأمور

السياسية

التصويت

اللامبالاة التامة

المصدر: إسماعيل علي سعد والسيد عبد الحليم الزيات، المجتمع والسياسة، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 365.

من خلال هذا الشكل يظهر جليا أن النصيب الأكبر من المشاركة بصورة واسعة كانت

من نصيب المشاركة السياسية في الانتخابات بالتصويت وهو الأمر الذي يهتم الباحث.

4- لنموذج "وليام ستون William Stone":

يفترض "وليام ستون William Stone" أن تدرجه تدرج تكرارين بمعنى أن الشخص الذي يشارك من خلال المستويات العليا، يكون مشاركا من خلال المستويات الأقل في الترتيب، وقد صاغ نموذجا لمستويات المشاركة السياسية على النحو الآتي: (1)

تقلد منصب:

- تقلد منصب قومي.
- تقلد منصب على مستوى الولاية..
- تقلد منصب محلي.

الترشح لمنصب سياسي:

- الترشح لمنصب على المستوى القومي.
- الترشح لمنصب على المقاطعة أو الولاية.
- الترشح لمنصب على مستوى محلي حزبي.
- الترشح لمنصب على مستوى غير حزبي.

اشتراك في تنظيمات الدعاية الانتخابية عن طريق:

- شغل منصب حزبي.
- نشاط الحزب على المستوى المحلي أو الولاية.
- الانتقال للدعاية من منزل إلى منزل.
- توزيع النشرات و الإعلانات الخاصة بالدعاية.

المشاركة غير المباشرة من خلال:

- وضع إشارات المميّزة للحزب على الملابس.

¹-بوبكر جيملي، الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة، (مذكرة مكتملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والتنمية، غير منشورة)، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009-2010، ص 159.

- تبادل المناقشة مع الآخرين.

التصويت في:

- الانتخابات المحلية.
- انتخابات المناصب الكبرى في الولاية على المستوى الفيدرالي في الانتخابات الرئاسية فقط.

عدم التصويت:

- بعض الوعي ولكن بدون دافع كافٍ للتصويت.
 - عدم الوعي.
- يتكون التدرج السابق من خمسة مستويات رئيسية ، ويشمل كل مستوى منها على عدة مستويات فرعية وعلى هذا يعتبر التدرج من أكثر التدرجات تفصيلاً لمستويات المشاركة السياسية.
- حدد "كارل دويتش Karl Deutsch" في دراسته التي أجراها في بداية الستينات ثلاثة مستويات للمشاركة:

المستوى الأول "المستوى الأعلى": يضم فئة النشطاء في العمل السياسي، وقد وضع المفكر ستة شروط لهذه الفئة ، إلا أنه رأى في حالة توفر ثلاث شروط في شخص ما، تجعله منتبهاً إلى هذه الفئة تتمثل في:

*عضوية منظمة سياسية.

*التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح الانتخابات العامة.

*حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.

*المشاركة في الحملات الانتخابية.

*توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة.

*مناقشة القضايا السياسية مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

المستوى الثاني: يتمثل في فئة المهتمين بالنشاط السياسي، أبرزهم الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويقومون بمتابعة ما يحدث في الساحة السياسية.

المستوى الثالث: يتمثل في الأفراد الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي، أو يشاركون اضطرارياً في أوقات الأزمات في حالة ما إذا كانت مصالحهم مهددة. (1)

ويقدم بعض علماء السياسة أربعة أنماط للمشاركة السياسية هي اقرب إلى واقعنا، يبدؤونها بالمشاركة في الانتخابات والحملات الانتخابية والمشاركة على المستوى المحلي، الاتصال بالمسؤولين. (2)

ومن خلال التصنيفات السابقة تظهر أهمية المشاركة السياسية ودورها في نمو النظام الديمقراطي وتطوره، ومشاركة السياسية تتعزز ادوار المواطنين في ظل النظام السياسي ومن خلال ضمان مساهمتهم في عمليات صنع القرارات السياسية العامة أو التأثير فيها واختيار القادة السياسيين، على اعتبار أن المشاركة السياسية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان السياسية.

وعلى هذا النحو فإن النظام السياسي الديمقراطي بوصفه بأنه يسمح بمشاركة هادفة وواسعة من طرف المواطنين، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة (3)

ثانياً: قنوات المشاركة السياسية

¹ - إبراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص ص 244-245

² - مصطفى كامل السيد، قضية المشاركة السياسية في مصر، (القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، 1998)، ص 51.

³ - ثامر كامل محمد، مرجع سابق الذكر، ص 118.

أولى هذه القنوات هي الانتخاب أو التصويت باعتباره المحور الرئيسي أو المرآة العاكسة والمعبرة عن مدى التطبيق العلمي لمبادئ الديمقراطية ثم الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لما تلعبه من دور في ترشيح الممثلين، لما تلعبه في مجال التوعية السياسية، وكذلك عن طريق جماعات الضاغطة وفي الأخير المشاركة عن طريق المبادرات الفردية و الأساليب الاحتجاج:

1- المشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات: يعتبر التصويت في الانتخابات أهم مظاهر المشاركة السياسية وأرقى تعبير عن الديمقراطية التشاركية ومن أهم مظاهرها (1)، ويقول وليام ستون "William Stone" إن الانتخاب هو "الصيغة الدنيا و الأكثر انتشارا لانغماس الذات في المشاركة السياسية" وكذلك يتطلب حدا ادني من الالتزام والهدف من العملية اختيار الهيئة الحاكمة أو شاغلي المناصب القيادية أو أعضاء المجالس النيابية أو الموافقة وعدم الموافقة على بعض المشروعات العامة أو حتى سحب الثقة، كذلك يعتبر الانتخاب في معظم الظروف أداة ضغط وتأثير تدفع السياسيين لتعديل وتسوية سلوكياتهم وحتى أدوات وأساليب حكمهم بما يمكنهم من تحقيق أكبر قدر من أصوات الناخبين ومن ثم إضفاء النزعة على سياستهم والمحافظة على بقائهم في الحكم (2)

كما تحكم عملية الانتخاب كآلية للمشاركة السياسية عدة اعتبارات منها جغرافية و اجتماعية والسياسية من خلال درجة التطور ونمط النظام ودرجة انفتاحه وكذلك الضوابط القانونية والنظامية كمحددات للنظام الانتخابي، فقد يكون هذا الأخير وسيلة تعبير وتغيير أو مجرد عملية شكلية تحاول النخب الحاكمة من خلاله تدعيم سلطتها.

2- المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية أهم المؤسسات السياسية التي تقوم بإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي، حيث تعمل

¹- إبراهيم إبراش، مرجع سابق الذكر، ص 252.

²- عبد الرؤوف بورزق، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق المواطنة بالجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص 20.

الأحزاب السياسية على توسيع النشاط السياسي و المشاركة الجماهيرية من خلال تنمية علاقاتها بالناخبين، كما تعد حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين⁽¹⁾، كما تقوم كذلك في الأنظمة الديمقراطية بمهمة تجميع المطالب الشعبية للتعبير عن الإرادات والمواقف الفردية للمواطنين، إذ تعرف بأنها "عدد من الأفراد ذوي حنكة وخبرة سياسية تربطهم إيديولوجية فكرية واحدة وبرنامج عمل ذو أهداف متعددة يسعون للوصول إلى مركز صنع القرار، أو المشاركة فيه بالطرق السلمية خدمة للصالح العام".

كما أن الحزب يريد ضمان بقائه يجب أن يكون له برنامجاً معبراً عن آمال وطموحات فئة معينة.

3- المشاركة السياسية عن طريق المجتمع المدني: أن العضوية النشطة في التنظيم السياسي أو شبه سياسي تعد من الأساليب و الآليات الأكثر انتشاراً و نجاعة في النظم المعاصرة وخاصة الديمقراطية الحققة، وهي قنوات تعبر عن مصالح الجماعات والطبقات والتي يسعى المواطن من خلالها إلى تقلد منصب، فالأحزاب مثلاً وجماعات الضغط والمصالح و النقابات تعبر عن فكرة المشاركة كعمل تطوعي هادف في اطار منظم ومنسق من اجل تحقيق أهداف مشتركة حيث يعبر مصطلح المجتمع المدني على المساحة بين الفرد والدولة ويمكن أن يقتصر التعريف على المنظمات غير الحكومية التي تضع أجندتها بنداً أساسياً حول السياسة العامة والتأثير عليها كما يمتد التعريف لدى البعض ليشمل كافة التكتلات والتجمعات البشرية المنظمة ولو في إطار غير رسمي أو حتى الشركات التجارية مثلاً التي تسعى لضمان مصالح رأس المال ضمن تشريعات الدولة وقوانينها الضريبية والاستثمارية⁽¹⁾.

4- المشاركة السياسية عن طريق الجماعات الضاغطة: إن الجماعات الضاغطة تؤثر على صيرورة اتخاذ القرار في الدولة باستخدام مختلف الاستراتيجيات من اجل تحقيق أهدافها وقد

¹ - عامر صبع ، دور المشاركة في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية و الإدارية، غير منشورة)، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2008، ص 27.

¹ - عبد الرؤوف بورزق، مرجع سابق الذكر، ص 20.

وصفت بجماعات الضغط لأنها ببساطة تستخدم الضغط كوسيلة لحمل الحكومات على تلبية مطالبهم، وعلى أساس هذا يعرفها " جان دانيال Jean-Daniel " بأنها كل الجماعات التي تضغط للتأثير على السياسات العامة على الصعيد السياسي".

ومن أشهر جماعات الضغط المعروفة عالميا "اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، جماعات الفلاحين، الجماعة الكاثوليكية". (2)

5- المشاركة السياسية عن طريق اللجوء إلى وسائل الضغط:

يلجأ إلى هذا الشكل من المشاركة السياسية عند غلق قنوات المشاركة الشرعية يتمثل ذلك في حق الإضراب، أو بالمظاهرات لأهداف سياسية أو عصيان المدني، اللجوء إلى ممارسة العنف ضد مؤسسات الدولة ور موزها. (3)

في حين تعد المظاهرات من بين الميكانيزمات التي قد يلجأ إليها المواطنون كمشاركة سياسية غير رسمية ولكنها تبقى أداة معبرة عن مدى سخط المواطنين على النظام القائم وسياساته المتخذة ووسيلة للتعبير أيضا عن الرغبة في تغيير الأوضاع وهو كما يؤكد كل خبراء السياسة عن عدم الفعل هو تعبیر أيضا، فالعزوف عن الاتجاهات والإحجام عن السياسات كذلك آلية ووسيلة قد يلجأ إليها المواطنون للتعبير عن مواقفهم من القضايا الراهنة. (1)

المطلب الثالث: دوافع المشاركة السياسية ومحدداتها

يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات و الميادين السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ،انطلاقا من عدة دوافع ومحددات ،منها ما يتصل بالمتجمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد و احتياجاته الشخصية.

أولا دوافع المشاركة السياسية:

² - حريزي زكريا، المشاركة السياسية للمرأة ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية - الجزائر نموذجاً-، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص26.

³ - إبراهيم إبراش، مرجع سابق الذكر، ص253.

¹ - طارق عبد العال، المشاركة السياسية، (القاهرة: دار الحكمة، 2003)، ص 17.

أوضح " لاوسن lewson "1997، إن المشاركة السياسية هي نتاج جملة من الدوافع، أطلق عليها مصطلح الدوافع الفردية، بمعنى الأفعال المدفوعة بشعور عام عن أشياء محدد، هذا الشعور يطلق عليه الاتجاهات التي تؤسس على كل من المعتقدات، الآراء، الاهتمامات والقيم:

. **المعتقدات belifs**: تشكل المعتقدات موجهات للسلوك السياسي، فقد يدفع المعتقد الشخص لأن يختار مرشحا معينا، ا وان يكون مؤيدا أو معاديا تجاه سياسة الحكومية، أو ينتمي إلى جماعة سياسية معينة.

. **الآراء opinion**: إن الفرد الذي يتبنى رأيا ما يكون متأكدا من صحته، ولكن بشكل اقل من الذي يعتنق معتقدا، فعملية اكتساب المعلومات في المجال السياسي عملية صعبة ومكلفة للغاية، لذلك فان الغالبية تعتقد بشدة على الآراء في تقرير السلوك والحكم على سلوك الآخرين.

. **الاهتمامات interests**: تختلف أي سياسة تبعا لمدى علاقتها باهتمامات الأفراد ومصالحهم.

. **القيم valus**: القيمة هي مبدأ يتم اعتناقه بشكل جدي وعميق، تعد قوة دافعة لاتخاذ القرار السياسي.

في حين يميز بعض العلماء بين نوعين من الدوافع :

أ . **الدوافع العامة**: وهي التي تتصل بالمجتمع ككل، وتتمثل في:

- الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الجماهير بفاعلية في الحياة العامة للمجتمع، فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم، فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات، وفي البرامج والسياسات التي تتخذ، استجابة لاحتياجات المواطنين (1)

¹- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر، (بيروت: مركز الدراسات العربية، 2001)، ص159.

كما يندرج تحت هذا الدافع أيضا حب المواطن والمشاركة مع الآخرين انطلاقا من طبيعته البشرية التي تميل دوما إلى الجماعة وحب الانتماء، ولذلك يرغب المواطن في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة التي تؤثر على حاضريهم ومستقبلهم ومستوى شعورهم بالأهمية دورهم في إحداث تنمية شاملة ومستدامة.

ومعنى هذا كله إن المشاركة السياسية عملية اجتماعية تشمل كافة جوانب الحياة السياسية و تلعب دورا محوريا وأساسيا في شتى مستويات النظام السياسي ومؤسساته وهذا كله يرتبط بالنسق الاجتماعي الكلي وما يتخلله من علاقات مختلفة، إن تحديد أهداف المجتمع من خلال المشاركة من شأنه أن يزيد من حجم الفوائد التي تشبع حاجات الجماهيرية ورغبتها. (1)

- حب العمل العام، والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع، وتحسين مستويات الخدمة فيه، من خلال العمل في المجالات المختلفة، التي تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن.

- الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة، بالشكل الذي يؤثر على حاضريهم ومستقبلهم، ويشعرهم بأهمية دورهم، وانعكاساته، على دعم مسيرة التنمية.

- الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته؛ بغية تحقيق نوع من التكامل، والتفاعل بين هذه الفئات، بما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات والجماعات.

- الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة، للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها.

- الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة، حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات، والعكس صحيح، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة، هم أكثر الناس رضاء عن المجتمع.

- عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة، أو المدرسة، أو النادي، أو المؤسسات الدينية، أو التطوعية، أو الأحزاب، أو وسائل الاتصال وغيرها، والتي تنمي في الفرد قيمة المشاركة، وتجعل منه مواطناً مشاركاً.

1- عبد الرؤوف بورزق، مرجع سابق الذكر، ص 17.

- توافر الضمانات القانونية والدستورية، التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم، وسيادة القانون، وحرية التفكير، والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع.

أي أن للظروف القانونية دور فعال في تكريس حق المشاركة السياسية وكحق مركب تفاعلي وتعدددي وتجعله أيضا عملية هادفة نابعة من رغبات المواطنين وانعكاس صادق لما يعيشونه من ظروف..

ب . الدوافع الخاصة: تنبع الدوافع الخاصة للمواطنين في المشاركة السياسية من رغبتهم الذاتية أولا في إشباع الحاجات الأساسية وذلك من خلال:

- محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع؛ لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية، والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع، والتي تعود عليهم بالنفع.
 - تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع، واكتساب الشهرة، والحصول على التقدير والاحترام.
 - إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس، هي: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات⁽¹⁾.
 - تحقيق مصالح شخصية، تتمثل في السيطرة والتمتع بالنفوذ والسيطرة، وتحقيق منافع مادية، وغيرها من المصالح الشخصية.
- تأسيسا على ما تقدم، نخلص إلى القول أن هناك دوافع كثيرة للمشاركة السياسية، إلا أنها في بعض الحالات كانت دوافعا للتعبئة السياسية و ليس للمشاركة السياسية الفعلية، وبناء على ذلك يمكن طرح جملة من العوامل الدافعة للمشاركة وهي:

. العوامل الاجتماعية: تتمثل العوامل الاجتماعية في عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة خاصة الأسرة، كونها المؤسسة الاجتماعية الأولى الحاضنة للفرد و الأكثر تأثيرا من المفروض في حالة قيامها بدورها على أكمل وجه، ليس كما هو

¹- خميس حزام والي، مرجع سابق الذكر، ص159.

الحال في عصرنا اليوم، الذي جعل من الأسرة مجرد مؤسسة للإنتاج البشري، بالرغم من إن هذه الفكرة مبالغ فيها.

. العوامل السياسية: تتمثل الظروف السياسية الدافعة للمشاركة السياسية في طبيعة النظام السياسي ، هذا الأخير الذي يدفع إلى ذلك ، في حالة ما إذا كان يمنح مواطنيه حرية مقننة تمكنهم من التعبير عن آرائهم، كذلك يوفر لهم الوسائل الإعلامية و الاتصالية التي تبين لهم حقوقهم وواجباتهم، وطريقة المطالبة بذلك، إضافة إلى أن هذه الوسائل الإعلامية والاتصالية، تنشئهم سياسيا، وتبين لهم مختلف التوجهات السياسية، ككيفية مساندة حزب دون آخر أو توجه دون آخر والمنطلقات الإيديولوجية لكل تيار وأهدافه.

أما إذا كان النظام السياسي شمولي، لا يعطي مجالا للتعددية السياسية فانه بذلك يعمل على تعبئة رعيته سياسيا، لان الطبيعة الشمولية للنظام السياسي هي بمثابة مثبت للمشاركة في العملية السياسية.

. العوامل الاقتصادية : إن للظروف الاقتصادية دورا كبيرا في زيادة الدافعية للمشاركة السياسية ، فتحسينها وتسيرها يدفع بالمواطنين إلى المشاركة في عملية السياسية، أما إذا كانت الظروف الاقتصادية صعبة ، فان أفراد المجتمع لن يهتموا بالجوانب السياسية، حتى في حالة وعيهم السياسي في بعض الحالات، بل يحاولون بكل الوسائل تحسين ظروفهم المعيشية، وليس التفكير و التنقيب في المسائل السياسية.

وفقا لهرم ماسلو (*). للحاجات، فان هناك تدرج في إشباع الحاجات، يبدأ بالحاجات البيولوجية، وينتهي بالحاجات النفسية كتحقيق الذات و المكانة... هذا الخير تحققه أكثر المشاركة السياسية⁽¹⁾.

ثانيا: محددات المشاركة السياسية:

تتأثر مشاركة الأفراد في الحياة العامة بتغيرات متعددة، أهمها المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص الخلفية الاجتماعية، ومدى توفر وفاعلية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي، وغيرها من المحددات التي يمكن التعرض لها على النحو التالي: **1 - المنبهات السياسية:**

مع تعرض المرء للمؤثرات السياسية يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة، غير أن التعرض للمنبه السياسي لا يفضي بالضرورة إلى المشاركة، وتصدر المنبهات عن وسائل الإعلام الجماهيري والحملات الانتخابية، والاجتماعات العامة، والمناقشات العامة ... الخ. وعلى الرغم من أنها متاحة لجمهور عريض من الأفراد، إلا أن مستوى التعرض لها يرتبط بعوامل عديدة، مثل الانتماء الطبقي ومحل الإقامة والحالة التعليمية، بالإضافة إلى الميول الشخصية، والشخص الإيجابي يرحب بالمنبهات السياسية، بل ويسعى إليها، بعكس الشخص السلبي، الذي ينأى بنفسه عنها ما استطاع إلى ذلك سبيلا⁽²⁾.

2- المتغيرات الاجتماعية:

يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية المختلفة، مثل التعليم والدخل

¹- خميس حزام والي، مرجع سابق الذكر، ص159.

*هرم ماسلو للحاجات حيث قسمها إلى: حاجات فسيولوجية (أكل، المشرب، النوم،...) / حاجات أمنية (حياة آمنة، مسكن، ملابس،...) / حاجات الانتماء والمحبة / حاجات الاعتبار والتقدير (الاعتراف بالمكانة، التقدير والنجاح الاجتماعي) / حاجات تحقيق الذات (تفتح وإكمال الشخصية، الرضا عن النفس)

²- عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004)، ص 185.

والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتبط الدخل إيجابياً مع المشاركة. فأصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط.

كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم؛ حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساساً بالقدرة على التأثير في صنع القرار، والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة.

كما يميل الأشخاص ذوو المركز المهني المرتفع، إلى المشاركة بدرجة أكبر، من ذوي المكانة المهنية المنخفضة، وإن ظل هناك اختلاف بين مجتمع وآخر، وبين مهنة وأخرى.⁽¹⁾

كما يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالنوع؛ حيث يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلاً إلى المشاركة عن الرجل، غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي، يعمل باستمرار على تضيق هذه الفجوة بين الجنسين، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، ولا يعني هذا استقلال المرأة عن الرجل في تحديد مواقفها السياسية، إذ لا تزال الزوجة تتبع زوجها في كثير من الأحيان، في التصويت والانتماء الحزبي.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة، تتأثر المشاركة أيضاً بعامل السن، إذ يرتفع مستوى المشاركة تدريجياً مع تقدم العمر، ويبلغ ذروته في الأربعينيات والخمسينيات، ثم يهبط تدريجياً بعد سن الستين.

وإذا كانت هذه العوامل لا تشكل قاعدة يحكم إليها دائماً؛ ذلك أن المتغيرات الاجتماعية تختلف من فرد لآخر، ومن مجتمع لآخر.

3. الإطار السياسي:

¹ - المرجع نفسه، ص 185.

ترتبط المشاركة السياسية بعناصر الإطار السياسي، التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن، ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية، والمجالس النيابية المنتخبة، وطبيعة النظام الإعلامي.

فالمشاركة التي تنعم بها المجتمعات الغربية، ترجع جزئياً إلى وجود الإطار الدستوري والمؤسسي الملائم: الدستور والانتخابات الدورية، والتعدد الحزبي، والجماعات المصلحية، وحرية الصحافة، والبرلمان، وأجهزة الحكم المحلي.. الخ.

وفي الدول الشيوعية تؤدي هيمنة الحزب إلى تفعيل دور المواطن في صفة السياسة واختيار القيادات، ومع ذلك فإن نسبة المنخرطين في النشاط السياسي ربما تتجاوز مثيلاتها في معظم الدول الديمقراطية الغربية.

أما الدول النامية بصفة عامة، فإنها تعاني من أزمة مشاركة تعود جزئياً إلى ما يظهره البناء السياسي من تشوهات ونقائص، فبعض الدول ليس بها دستور، وبعضها الآخر ليس بها مجالس نيابية، وإن وجدت فهي شكلية، وتختلف هذه الدول بين الأخذ بالحزب الواحد والتعددية الحزبية، أو عدم الأخذ بالنظام الحزبي من أساسه. هذا المستوى المتدني من المؤسسية السياسية يقابله تغير اقتصادي اجتماعي مرموق، ولعل هذه الفجوة بينهما هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي، الذي تعاني منه كثير من دول العالم النامي. (1)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية.

لقد حددت التنمية السياسية جملة من الغايات من أهمها على المستوى السياسي، تحقيق الحرية بمفهومها الأشمل وتضائل دور السلطة في مواجهة المجتمع، وزيادة مشاركة المواطن في الحياة السياسية والسلطة السياسية وتحقيق المساواة والوصول إلى صيغة السياسية تحقق التوازن بين فئات المجتمع، أما المستوى الاقتصادي فتسعى التنمية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية أما في إطار التقييم والفرز الواقعي فنلاحظ أن تحقيق الديمقراطية السياسية والمشاركة الكاملة وخضوع السلطة السياسية

لإرادة المجتمع، أمل ما زالت تنشده المجتمعات الأوروبية ذلك أن قواعد اللعبة السياسية ما زالت في أيدي نخبة معينة ستحكم في المجتمع عن طريق الشركات الكبرى وجماعات المصالح والاحتكارات فهي "ديمقراطية النخبة" تملك أدوات تشكيل وعي الجماهير وتوجيهها⁽⁵⁾.

المطلب الأول مفهوم التنمية السياسية:

أولاً: تعريف التنمية السياسية

" التنمية السياسية" مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب. أولاً لأنه كثيراً ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديمقراطية. وثانياً لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها، مفاهيم سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل العدل والمساواة والقدرة وغيرها. السبب الثالث، وفيه يتجلى غموض المفهوم أكثر من غيره، هو تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها، وجزئيتها أحياناً وعموميتها وتجريدها في أحيان أخرى من التعاريف العديدة لمفهوم التنمية السياسية والأشياء الكثيرة التي اشتمل عليها.

وبالتالي يتبين أنه مفهوم مطاطي، واسع للغاية، وهذا ليس من صفات المفهوم العلمي. فالمفهوم العلمي ينبغي أن يكون واضحاً، وضيقاً نسبياً ليتم التعرف بسهولة على الأشياء التي توضع فيه، أما المفهوم الغامض، الواسع الذي يضم أشياء كثيرة - في موضوعنا هذا تقريباً جميع متغيرات النظام السياسي وخصائصه - فتكون قدرته التفسيرية والتحليلية ضعيفة. المفهوم الذي يدل على كل شيء لا يدل دلالة واضحة على أي شيء.

لقد لاحظ كل من " هنتنجتون و دومنجاز Domingez & Huntington أن

تعريفاتها تكاثرت بنسب مزعجة ، حيث استعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة : جغرافيا ، لغويا ، من حيث المقصد (غائيا) ، وظيفيا :

1- **الجانب الجغرافي :** في الإشارة إلى العملية السياسية في الدول النامية أو الفقيرة ، وهذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة سوى الإشارة إلى مواقع حدوثه .

2- **الناحية اللغوية :** تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، و بالتالي تعريف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي، أي أنها تشير إلى عملية الانتقال من المرحلة التقليدية على المرحلة العصرية الصناعية. وعليه فالتنمية السياسية هي عبارة عن النتائج السياسية للتحديث، وهذا هو المعنى الذي قصده هنتنجتون و دومنجاز.

3- **من حيث المقصد:** فالتنمية السياسية تعني الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي مثل: "الديمقراطية، والاستقرار والشرعية والمشاركة والتعبئة والتخصص والأمن... الخ" (6).

4- **الجانب الوظيفي :** اكتساب النظام السياسي لنفس مميزات العملية السياسية في المجتمع الغربي المعاصر، والتي تشمل تخصص الأدوار و الاستقلالية للأجهزة الفرعية و العلمانية . بمعنى آخر، إن تحقيق التنمية السياسية يتوقف على اكتساب الخصائص السياسية الملزمة للمجتمع الصناعي الحديث وما يرتبط بهذه الخصائص من مؤسسات وعمليات وممارسات و قيم سياسية متطورة (7) .

هذا وبعد استعراضنا لبعض التصورات النظرية التي حاولت صياغة تعريف محدد للتنمية السياسية ، سنحاول أن نقدم أهم المحاولات في هذا الصدد . فمن أوائل التعريفات هو ذلك الذي

1- نور الدين زمام ، القوى السياسية و التنمية - دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث -، (الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2003) ، ص ص 232-233.

2- بومدين طاشمة ، " مسألة لتنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992 " ، (رسالة ماجستير ، غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2000-2001 ، ص ص 12 ، 13 .

حددها بوصفها مجرد البحث عن التغيير⁽⁸⁾ ، وهناك من يعرفها على النحو التالي : " التنمية السياسية هي محاولة لصياغة إطار نظامي للوصول إلى حلول ملائمة و دائمة نسيباً للمشكلات الاجتماعية ، فهي ليست مجرد عملية تهدف على تحقيق وضع سياسي معين"⁽⁹⁾.

و يميل البعض على اعتبار التنمية السياسية قائمة متى ما تحققت عملية التنوع والانتشار و التداخل على كل الأصعدة الثلاثة التالية : المشاركة الشعبية ، قدرة النسق السياسي ، التنوع البنوي ، التخصص الوظيفي للدولة⁽¹⁰⁾ . وطبقاً لـ "باكينهام Pakenham" فإن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي⁽¹¹⁾ .

و يرى "ألموند Almond" أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية و الدولية ، و بالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و بناء الأمة و المشاركة و التوزيع . و لقد قام بتحديد و فهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي ، حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنوي واستقلالية النظم الفرعية و علمانية الثقافة ، و هكذا فإن "ألموند Almond" واجه بشكل مباشر المشكلة التي شغلت غيره من علماء السياسة و هي مشكلة تحديد ماهية التنمية السياسية⁽¹²⁾ .

وهناك من يرى أن التنمية السياسية هي عملية تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح ، و بالتالي تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لهم لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي واقعي .. هذا إلى جانب تعريف الجماهير بقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع⁽¹³⁾ . بينما هناك من يرى أن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات و

3- رعد عبد الجليل علي ، ، التنمية السياسية مدخل للتغيير ، (ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2002)، ص 24 .

4- محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي : السياسة و المجتمع في العالم الثالث - التغير و التنمية السياسية - ، الجزء الثالث ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1986) ، ص 24 .

1- رعد عبد الجليل علي ، المرجع نفسه ، ص 25 .

2- نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، (د ب ن : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996) ، ص 233 .

3- محمد زاهي بشير المغربي ، التنمية السياسية و السياسة المقارنة ، (بنغازي : منشورات قاري ونس بنغازي) ، ص 171 .

4- عامر رمضان أبو ضاوية ، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري ، (ليبيا : دار الرواد ، 2002)، ص ص 55-56.

توسيع قاعدة المشاركة السياسية و ترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق أكبر قسط من الاستقرار السياسي⁽¹⁴⁾ .

كما تعتبر دراسة "أوركانسكي Organski" من أكمل الدراسات التي ظهرت حتى اليوم حول التنمية السياسية ، فهي عنده تعني "زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية و المادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية"⁽¹⁵⁾ ، فالتنمية السياسية عنده ليست إلا جانباً من جوانب التنمية المجتمعية.

بالإضافة إلى نظرية "إيزنستات Eisenstadt" الذي نظر إلى التنمية السياسية من خلال منظورين أساسيين و هما : المنظور الوظيفي و المنظور التاريخي .

فمن جانب الرؤى الوظيفية تقوم التنمية السياسية على تنمية أبنية أساسية عالية التخصص و التنوع ، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية ، أما من حيث المنظور التاريخي ، فتتضمن مرحلتين أساسيتين ، مرحلة التحديث المحدود و المتمثلة في وصول الطبقات الوسطى على الحكم ، و مرحلة التطور التكنولوجي العلمي⁽¹⁶⁾.

أيضاً لقد حدد "هنتنجتون Huntington" ثلاثة مقومات للتنمية السياسية تتمثل فيما يلي :

- 1- ترشيد السلطة .
- 2- تمايز المؤسسات و الوظائف السياسية .
- 3- المشاركة السياسية .⁽¹⁷⁾

5- عبد المنعم المشاط ، " العسكريون و التنمية السياسية في العالم الثالث " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 92 (نيسان / أبريل 1988) ، ص 51 .

1- نداء مطشر صادق ، التخلف و التحديث و التنمية السياسية دراسة نظرية ، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، د س ن)، ص 137 .

2- نداء مطشر صادق ، المرجع نفسه ، ص 138 .

3- أحمد و هبان ، المرجع سابق الذكر ، ص ص 107 – 109 .

فهو يرى أن النمو السياسي هدفه الاستقرار السياسي، وهذا لا يتأتى إلا أثناء ازدياد تأسيس المنظمات والإجراءات السياسية⁽¹⁸⁾، و قد ركز أساسا على أن التغير السياسي هو نتاج للعلاقة بين المشاركة السياسية والمأسسة السياسية ، فالعلاقة بين هذين المتغيرين تحدد استقرار النظام السياسي.

و يرى "هنتنجتون Huntington" أن التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عال من التكيف ، و التعقيد ، و التماسك . وعلى الرغم من وضوحه الشديد إلا أنه لم يستطع أن يخرج عن الإطار البنيوي - الوظيفي (Structural - Functional) ، و أن النظام يجب أن يتمشى مع قوى التغير كي يحافظ على التوازن و يصير نظاما متحركا⁽¹⁹⁾ .

وهناك من يرى أن التنمية السياسية باعتبارها من التنمية الشاملة تتجسد في تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغيير في القيم و الاتجاهات السياسية و النظم و البنى وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي ، وزيادة جدوى النظام و فاعليته في مواجهة المشكلات التي تعترضه عبر إعادة جدولة هذه القيم و الاتجاهات ، وهنا يتبلور دور المواطنين المنشود في المشاركة و في وضع و جدولة هذه القيم من منطلق ثقافة سياسية جديدة⁽²⁰⁾.

ثانيا: تعريف التنمية السياسية عند "لوسيان باي Lucian.W.Pye"

عموما و بعد أن استعرضنا أهم التعاريف حول مفهوم التنمية السياسية ، نحاول أن نقدم مساهمة "لوسيان باي Lucian.W.Pye" الذي وضع قائمة شاملة نسبيا للتعريفات المختلفة لمفهوم التنمية السياسية تضمنت عشرة تعريفات رئيسية يمكن تصنيفها ووضعها ضمن توجهات

4- نصر محمد عارف ، المرجع سابق الذكر ، ص 233 .

1- محمد نصر مهنا ، علم السياسة ، (القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر ، 1997) ، ص 266 .

2- عامر رمضان ، أبو ضاوية ، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري، (ليبيا: دار الرواد، 2002)، ص 56 .

تتفق و اهتمامات النظم السياسية والأغراض التي تسعى لتحقيقها من خلال عمليات من هذا النوع ، و هي كآلاتي :

1- التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية :

ينطلق هذا التصور من أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على تهيئة الظروف والأوضاع السياسية الملائمة ، و الكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومي ، وتحويله من اقتصاد راكد ثابت إلى اقتصاد دينامي متحرك⁽²¹⁾، و عليه ووفق هذا الرأي فإن التنمية السياسية تؤدي دورا بارزا باعتبارها إحدى الشروط المهمة المسهلة أو المهيئة لعملية النمو الاقتصادي .

2- التنمية السياسية هي التحديث السياسي :

يقوم هذا التصور على افتراض مبدئي ينظر للتنمية السياسية بوصفها تعبر عن تحديث سياسي (Political Modernization)، أي تغيير القيم و المعتقدات والبنىات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة⁽²²⁾، و يمكن النظر إلى عملية التحديث السياسي على أنها نوع من التفاعل المتسق و المستمر ، عبر عملية التمايز البنائي – الوظيفي و مقتضيات تحقيق المساواة ، واكتساب النظام السياسي القدرة على التكامل و التكيف و الإبداع ، وبهذا المعنى تصبح السلطة الرشيدة و البني المتميزة و المشاركة الجماهيرية كما يقول "هنتنجتون Huntington" هي الفاصل بين نظم الحكم الحديثة و ما سبقها من نظم تقليدية أو متخلفة ، والمعيار الحقيقي لتطور النظام السياسي و تقدمه⁽²³⁾.

1- عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي – الأبعاد المعرفية و المنهجية ، الجزء الأول ، (مصر : دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 90 .

2- محمد علي العويني ، الراديو و التنمية السياسية ، (القاهرة : عالم الكتب ، 1981)، ص 11.

3- عبد الحليم الزيات ، المرجع سابق الذكر ، ص ص 99 – 100 .

3- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية :

يستند هذا التصور إلى اعتبار التنمية السياسية بوصفها تتضمن تنظيم الحياة السياسية و أداء الوظائف السياسية وفقا للمعايير و المستويات المتوقعة للدولة القومية الحديثة Nation-State⁽²⁴⁾، التي أصبحت تمثل الصيغة المعاصرة للنظام السياسي ، و التعبير المنظم عن الأمة و المحتكر الوحيد للقوة المادية الشرعية ، والقادرة على القيام بكل الأدوار التي من شأنها إشباع الحاجيات و إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات المختلفة .

و تتميز الدولة القومية Nation-State كما يقول جمهور الباحثين - بثلاث خصائص رئيسية ، وهي كما يلي :

- وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات .
 - نمو القدرة التنظيمية للدولة ، واتساع اختصاصاتها ، وامتداد نفوذها ، و تكاثر القواعد النظامية و القانونية المنظمة ، وتعاضد دور مؤسسات الدولة وأجهزتها البيروقراطية .
 - وجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى الفوارق الدينية و العرقية واللغوية.
- (25)

4- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية و تحقيق المشاركة السياسية :

وفق هذا التصور فإن التنمية السياسية تأخذ صفة المرادف لعملية إقامة المؤسسات و الممارسات الديمقراطية⁽²⁶⁾ وفق مجموعة من القيم الأساسية ، التي تسمح بدخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية فضلا عن كفالة الحقوق والحريات المدنية و السياسية و توفير الوسائل و القنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي ، و تغيير بناء التمثيل

1- محمد علي محمد ، المرجع سابق الذكر ، ص ص 38- 39 .

2- عبد الحليم الزيات ، المرجع سابق الذكر ، ص ص 117 - 119 .

3- رعد عبد الجليل ، المرجع سابق الذكر، ص 27 .

السياسي كلما اقتضى الأمر ذلك⁽²⁷⁾ . مما يتيح الفرصة لتأكيد دور المواطنين في المشاركة السياسية في صنع القرارات⁽²⁸⁾ .

5- التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام السياسي^(*) من أجل إحداث التغيير المنتظم و الاستقرار :

هذا التعريف يأخذ في اعتباره مدى ما يحققه النظام السياسي من قوة ، و الإشارة موجهة هنا إلى عملية تعبئة مصادر القوة التي سيسعى النظام من خلالها إلى تحقيق الاستقرار السياسي و التغيير المنتظم ، و يرتبط الاستقرار بمفهوم التنمية على أساس أن أي شكل من أشكال التقدم الاقتصادي و الاجتماعي يعتمد على البيئة الملائمة لذلك⁽²⁹⁾.

6- التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع :

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن الحكومات و النظم السياسية الحديثة ، تحتاج أكثر ما تحتاج إلى وجود ثقافة سياسية عصرية متطورة ، تحدد الهوية السياسية للمجتمع الذي تفرض سلطتها عليه ، وتساعد على تحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع . فالثقافة السياسية هي : " مجموع الاتجاهات و المعتقدات والمشاعر و الرؤى السائدة لدى أفراد مجتمع معين، أو جماعة معينة تجاه شؤون الحكم والسياسة"⁽³⁰⁾. و يتحدد دور الثقافة السياسية في هذه العملية في أنها تحدد و توضح الجوانب المعرفية ، و الدوافع النفسية ، و المعايير القيمية التي تكمن

1- عبد الحليم الزيات ، المرجع سابق الذكر ، ص ص 122-123 .

2- المرجع نفسه .

*: أشار Almond و Powell إلى أن النظام السياسي يتمتع بقدرات خمس للحفاظ على بقائه هي :

- القدرة الاستخراجية Extractive Capability ، - القدرة التنظيمية Regulative Capability ، - القدرة التوزيعية Distributive Capability ، - القدرة الاستجابية Responsive Capability ، - القدرة الرمزية Symbolic Capability .

أنظر : أحمد وهبان ، المرجع سابق الذكر ، ص ص 137 - 140 .

3- محمد علي العويني ، المرجع سابق الذكر ، ص 12 .

1- عبد الغفار رشاد محمد ، "الثقافة السياسية العربية - دراسة في التحول الديمقراطي" ، مجلة منبر الحوار ، العدد 34 ، 1994 ، ص 62 .

وراء السلوك السياسي للجماهير ، و العمليات السياسية للنظام السياسي ، و ما يصدر عن الصفوة الحاكمة من قرارات و سياسات (31).

لكن يبقى القول بان التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع إنما هو قول غير محدد ، وغير معبر عن طبيعة و جوهر التنمية السياسية ، التي لا تقتصر على الجوانب المعنوية و السلوكية و حدها . بل تشمل أيضا كافة الجوانب البنائية و التنظيمية التي يقوم عليها النظام السياسي للمجتمع بأسره(32).

هكذا يخلص " لوسيان باي L.Pye " من هذا العرض لمختلف المفاهيم التي ارتبطت بالتنمية السياسية ، إلى وجود نوع من الاتفاق حول بعض الأساسيات ، وهي :

- 1- التمايز البنيوي : أكد " باي Pye " على أن الأنظمة السياسية المتطورة هي التي تتميز بوجود بنى متميزة و متخصصة في الوظائف التي تؤديها ، و تكون كل بنية متفاعلة و متكاملة فيما بينها و مع البنى الأخرى .
- 2- قدرة النظام السياسي : تتضمن التنمية السياسية مدى قدرة النظام السياسي التي تتعلق بمخرجات Outputs هذا النظام و مدى تأثيره ، و ترتبط القدرة بالفعالية و الكفاءة في الأداء الحكومي ، و بالقدرة العالية على التعبئة المستمرة و المتزايدة لمختلف المصادر البشرية و المادية ، و القيام بعملية نشر قيم جوهرية بوسعها أن تضمن بناء النظام السياسي .
- 3- المساواة : إن ميل النظام السياسي نحو المساواة هو الذي يترجم نموه السياسي . و الذي يتحقق من خلال المساهمة الشعبة بالنشاطات السياسية ، و سيادة القانون ، و المساواة أمام الوظائف العامة. (33)

المطلب الثاني: علاقة التنمية السياسية ببعض المصطلحات

2- عبد الحليم الزيات ، المرجع سابق الذكر ، ص 138 .

3- المرجع نفسه .

1- نداء مطشر صادق ، المرجع سابق الذكر ، ص 131 .

التنمية: ينظر إلى التنمية بمفهومها العام على أنها عملية ذات مضامين اقتصادية واجتماعية وسياسية، أي أنها عملية تقبل التجزئة⁽³⁴⁾، فهي أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التي تعتبر جزءا يمكن عزله عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.

إن أهمية تحديد المعايير الأساسية للتنمية تستدعي الإقرار بأن التنمية عملية شمولية، بالرغم من وجود من يربطها بالجانب المادي فقط، إلا أنها تمتد لتشمل الجوانب المعنوية التي تتلخص بالحاجة لتحقيق الذات والإنتاج والمشاركة في تقرير المصير، وحرية التعبير والتفكير، والأمن، والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة وغيرها مما أصبح من ضرورات الانتماء إلى العصر الحاضر⁽³⁵⁾. فقد عرفها " **W. Rostow** والت روستو " بأنها " عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد ارتباطا بين المكافئة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي " ⁽³⁶⁾، وهناك تعريف آخر يلخص أبعادها كما يلي "هي العملية المجتمعية الواعية المتوجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي- الاجتماعي، تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية- سياسية، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد، وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل"⁽³⁷⁾.

2- حمزة الحسن ، " آفاق التنمية السياسية في المملكة و دول الخليج العربي "،

<http://www.saudiaffairs.net/Sa/issue02/article02r/issue02rt08.htm>

3- عبد العزيز عبد الله الجلال ، تربية اليسر و تخلف التنمية ، (الكويت : عالم المعرفة ، يوليو 1985)، ص12.

1- عامر رمضان أبو ضاوية ، المرجع سابق الذكر، ص64.

2- عبد العزيز عبد الله الجلال ، المرجع سابق الذكر ، ص 13.

وقريبا من هذا التعريف للتنمية هناك تعريف يربط المفهوم بعملية إحداث التغيرات الجذرية في المجتمع، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر⁽³⁸⁾.

إن مثل هذا التعريف للتنمية ظل قاصرا في تضمين جميع العناصر التي تدخل في تكوين هذا المفهوم، لهذا وفي مرحلة ثانية من تطور هذا المفهوم أضيف مفهوم "الشمول" فأصبح هناك ما يعرف " بالتنمية الشاملة " ليغطي مختلف المجالات والتخصصات التي تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع⁽³⁹⁾. لكنه رغم تجاوزه للتصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته الأولى، فإنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والإستراتيجي للمفهوم، إذ ظل مفهوم التنمية يحمل دلالات تبعية نموذج التنمية في العالم الثالث للنموذج الحدائي الصناعي الغربي⁽⁴⁰⁾.

وهنا ظهر مفهوم " التنمية المستقلة "، ليحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل ويؤكد على الأبعاد الذاتية للتنمية. لكن رغم ذلك فقد ظلت هناك أبعاد ناقصة في هذا المفهوم نالت من شموله وأثرت بصورة مباشرة على قدرته على وصف الواقع والتعاطي معه⁽⁴¹⁾، وانتشاله من مأزق التخلف.

ثم برز مفهوم "التنمية المستدامة " التي أصبحت هدفا للشعوب الصناعية . كذلك فإنها قدمت مسارا جديدا للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني⁽⁴²⁾، باهتمامها بعنصر الاستمرارية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة (الجيلنة)؛ وهو ما يتطلب الوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها.

3- المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.

4- نصر محمد عارف ، " مفهوم التنمية السياسية : إعادة الاعتبار للإنسان " ،

<http://www.islamonline.net/loi-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp>

5- المرجع نفسه.

1-نصر محمد عارف ، المرجع سابق الذكر.

2- محمد كامل عارف ، مستقبلنا المشترك ، (الكويت : دار المعرفة ، 1989)، ص 25 .

- **التغيير:** يمكن توضيح مفهوم التغيير بمعناه الواسع، بأنه الانتقال من حالة إلى حالة أخرى انتقالا لا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو يؤثر على العملية والبنية معا. ويكون التغيير كميا متى اقتصر على التغيير في حجم ناتج العملية، ويكون تغيرا نوعيا متى تعلق بتغيير في طبيعة الشيء موضع التغيير. ويكون إيجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلبا متى خفض في ذلك المستوى⁽⁴³⁾.

أما التغيير السياسي فيمكن تحديده من حيث " الشكل " بمعنى الكيفية التي ستم بها عملية التغيير، ومن حيث " المحتوى " أي المعنى الاجتماعي والسياسي المتحقق عبر التغيير ، وهو ما يحدده الشكل والمدى الذي ستتأثر به الأنساق والأنساق الفرعية القائمة في المجتمع. وهذا سيقودنا بدوره إلى استنتاج صيغتان أساسيتان للتغيير السياسي وهما:

1. **التغيير التدريجي (الإصطلاحي):**⁽⁴⁴⁾ يتميز هذا النوع في التغيير بكونه ذا طبيعة ثانوية بمعنى عدم ميله لإحداث تغير أساسي في النسق السياسي، فهو يتجنب في الأساس المساس في تركيبة القدرة أو السلطة Power ونظام المشاركة السائد في المجتمع ، وهو إلى ذلك ذو طابع تراكمي لا يحدث دفعة واحدة، وتأخذ هذه التغيرات فطرة طويلة عادة.

2. **التغيير الفجائي (الثورة) :**⁽⁴⁵⁾ على العكس من التغيير التدريجي فهو يميل إلى الشمول، ويؤدي إلى تغير كمي ونوعي في آن واحد، كما أنه لا يقتصر على التغيير السياسي فحسب⁽⁴⁶⁾، وإنما هو صيغة مطلقة لا تعرف التحديد في بداياتها على الأقل، فكل شيء هو موضوع أو مشروع للتغيير، بحدوث تحولات عميقة وجذرية في بني الجسد السياسي، وتحولات هامة أيضا في منظومات القيم السائدة.

3- يومدين طاشمة ، المرجع سابق الذكر، ص4.

1- رعد عبد الجليل علي، المرجع سابق الذكر، ص68-77.

2- المرجع نفسه ، ص ص 77-84.

3- يومدين طاشمة ، المرجع سابق الذكر ، ص5 .

– **التحديث: (Modernization):** يعتبر مفهوم التحديث المفهوم الرئيسي إلى جانب مفهوم التنمية في نظريات التنمية السياسية، حيث يعد هذا المفهوم محوريا فهو يؤثر عملية التنمية أو يحدد أبعد الأساسيات لها، ويرى "إيزنستات **S.N.Eisenstadt**" أن التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، ويرى "بارسونز **Parsons**" و **ليرنر Lerner** و **باول Powel**" أن التحديث هو نقل الأفكار و القيم من الغرب ، وعن طريق التصنيع الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية، وبذلك تجعل العالم الثالث حديثا". (47)

أما عن التحديث السياسي (**Political modernization**) فهو الأكثر استعمالا بجانب مفهوم التنمية السياسية، ويقصد به " تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية، وفي مجال الثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى " .

المطلب الثالث: المداخل النظرية للتنمية السياسية.

أولا: المدخل القانوني

يعتبر المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التقليدية ، الذي تنطلق تحليلاته من مقولة أساسية مؤداها أن النظام السياسي العصري المتطور عبارة عن نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية العامة والمجردة . تقوم على تطبيقها وتعميقها وحمايتها منظومة من المؤسسات والهيئات السياسية الرسمية ، التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه لكل من جهاز الدولة والأفراد على حد سواء . ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية حسب هذا المدخل إنما يتمثل بشكل أساسي في قيام الدولة القانونية (**Legal State**) تلك التي تخضع الهيئات

الحاكمة فيها للقانون ، ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا ، وبذلك تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح ، وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليست لإرادة الحاكم " (48)

ويتطلب قيام هذه الدولة وجود دستور أو وثيقة قانونية يحدد السلطات العامة ومؤسساتها ، ويقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض ، ويعين في الوقت نفسه حقوق وواجبات الأفراد والجماعات ، وما يرتبط بكل ذلك من ضوابط نظامية تكفل تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع ، وبذلك تصبح ثمة إمكانية للحكم على النظام السياسي بأنه نظام عصري متطور(49).

ومع التسليم بكل ذلك وعلى الرغم من ما يقدمه المدخل القانوني للدارس التنمية السياسية ، إلا أنه من غير الممكن أن يكون هو المعيار الوحيد أو المحرك الأساسي لتحقيق التنمية السياسية(50) و الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها ، كما أن تحليلات المدخل القانوني وإن كانت تولي اهتماما كبيرا بالمؤسسات الرسمية للدولة فإنها تقتصر عادة على وصف هذه المؤسسات ، دون اهتمام يذكر بالبحث في كيفية أدائها الوظيفي . ومن هنا كان التركيز أساسا على الجوانب الشكلية والستاتيكية للنظام السياسي وليس ككيان دينامي متفاعل(51). يضاف إلى هذا أنه يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية ، كما أنه يهمل الاعتبارات غير القانونية .

2- أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت : مكتبة لبنان ، 1978)، ص 408 .

1- عبد الحليم الزيات ، المرجع سابق الذكر ، ص 153.

2- المرجع نفسه ، ص 156 ، 157 .

3- المرجع نفسه ، ص 160 .

وعموما لا يزال المدخل القانوني -رغم ما عرفه من تراجع مع بروز المداخل التحليلية والتفسيرية الأخرى - صالحا إلى حد كبير في دراسة الكثير من الظواهر السياسية ، ومن بينها قضايا التنمية السياسية.

ثانيا : المدخل الماركسي

لقد اتضح لنا من قبل أن التنمية السياسية تهتم أساسا بتطوير النظام السياسي وإكسابه طابعا عصريا تقدما على نحو أو آخر . والفكر الماركسي ينظر إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع . ويعتبر النظام السياسي متطورا حسب المدخل الماركسي حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج ، ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية حسب المدخل الماركسي يكمن أساسا في انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة . وذلك اتساقا مع ما يقضي به التحليل المادي للتاريخ ، وما ينطوي عليه هذا التحليل من تأكيد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة ، وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي وانتصار الطبقة العاملة في النهاية ، وبالتالي تطوير للبناء الكلي للمجتمع. (52)

إذا تنطلق تحليلات المدخل الماركسي لقضية التنمية السياسية من اعتبار ديكتاتورية البروليتاريا "دولة ديمقراطية حقيقية تعكس نمطا ديمقراطيا على درجة عالية من الجدة هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير"

ففي ظل التحليل الماركسي يملك العمال فعلا جميع وسائل الإنتاج، فيتولون إدارة شؤون الحكم - بشكل مباشر أو من خلال ممثلهم - ، وهذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق الفكر الماركسي. (53)

1- عبد الحليم الزيات ، المرجع سابق الذكر ، ص ص 163 - 164 .

2- المرجع نفسه ، ص 171 .

إن هذا المدخل الذي ينطلق من اعتبار أن النظام السياسي النامي هو الذي يعكس المصالح المختلفة للطبقة العاملة وحدها ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج مما يحول دون الاستغلال في المجتمع ، لا يعني بالضرورة تطوير النظام السياسي ووظائفه مادام انتقال السلطة السياسية إلى طبقة واحدة سيحيل النظام السياسي إلى أداة تعكس مصالح هذه الطبقة وتعبّر عنها وتحميها دونما اعتبار لمصالح الطبقات الأخرى، فإن النتيجة اللازمة عن ذلك هي انعدام المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات ، وفقدان التكامل الاجتماعي والسياسي (54).

ثالثا: المدخل البنائي الوظيفي

يعتبر هذا المدخل من بين أكثر المداخل النظرية استخداما لدراسة التنمية السياسية ، حيث تقوم تحليلاته على اعتبار النظام السياسي أحد المكونات الرئيسية للنسق الاجتماعي الكلي . ولذلك فهو يرتبط بغيره من النظم الاجتماعية المكونة لهذا النسق . كما أنه يتفاعل ويتساند مع هذه النظم ويتكامل معها من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديها وبذلك يساهم في تشكيل وتدعيم البناء الكلي للنسق الاجتماعي الذي يشمل - كبناء دينامي متكامل - (55).

ويساعد في الوقت ذاته التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل ، وبالتالي الحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته في أداء وظائفها و أدوارها (56)، ومن ثم يعتبر تحليل النظام السياسي وتحديد خصائصه ومقوماته وقدراته ووظائفه في إطار البنائية الوظيفية هو المحور الرئيسي للبحث في التنمية السياسية لدى أنصار هذا المدخل ، أمثال **بارسونز T.Parsons** و **دافيد إيستون D.Easton** ، و **غابريال ألموند G.A.Almond** ، وغيرهم الذين أضافوا كثيرا من الأبعاد والمفاهيم من خلال تركيزهم على الأبنية والوظائف وتجنّبهم التركيز

1- عبد الحليم الزيات ، المرجع نفسه ، ص 173 .

2- عبد الحليم الزيات ، المرجع سابق الذكر ، ص ص 189 - 193 .

3- يومدين طاشمة ، المرجع سابق الذكر ، ص 25 .

على الدساتير والمؤسسات الحكومية . وقد استخدموا في ذلك مفهوم النظام بدل الدولة ،
والوظيفة بدل السلطة والقوة ، والأدوار بدلا من المناصب ، والأبنية بدلا من المؤسسات (57).

وتعتمد تحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض مؤداه أن النظام
السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي
الحديث ، وتتمثل هذه الخصائص في توفير المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمكن النظام
من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من جهة ، والتي تضمن بقاءه
واستمرار أدائه لوظائفه من جهة أخرى. ويتطلب هذا بالضرورة وجود أنماط معينة من العمليات
والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة، فضلا عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام
السياسي ذاته (58).

ويبقى المدخل البنائي - الوظيفي محل اعتبار وتقدير بين مختلف الدارسين ، ولا يمكن
انكار ماينطوي عليه من قدرات وامكانات تحليلية فائقة.

رابعا: مدخل العملية الاجتماعية

لا ينطلق هذا المدخل في دراسته للتنمية السياسية من مفاهيم النظام الاجتماعي أو
النظام السياسي ، ولكنه يركز على بعض العمليات الاجتماعية ، مثل : التصنيع والحضرية
والتجارة والتعليم والحركية المهنية التي يفترض أنها جزء من عملية التحديث وأن لها مضامين
وتأثيرات على التغير السياسي .

ويركز هذا المدخل على العملية وليس على النظام، وتوجهاته سلوكية - إمبيريقية بصورة
أكبر من المدخل البنائي - الوظيفي السابق الذكر . وعادة مايؤدي إلى تراكم عدد كبير من البيانات

4- المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.

1- المرجع نفسه ، ص 25 ، 26 .

الكمية ، وتتم بعد ذلك محاولة ربطها بالتغير السياسي من خلال استعمال ادوات التحليل الاحصائي في هذا المجال. (59)

وينطلق باحثوا مدخل العملية الاجتماعية من محاولة ربط نمط وفعل عملية معينة بنمط وفعل عملية أخرى ، لكنهم يواجهون بعض الصعوبات عند استعمال هذا المدخل كعدم توفر البيانات وصعوبة الربط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية المستقلة وبين المتغيرات السياسية التابعة والتي هي عادة نتاج لفعل وإرادة الانسان ، وكذلك استعمال هذا المدخل للمتغيرات السياسية كمتغيرات تابعة للقوى الاجتماعية والاقتصادية المستقلة إلى حد كبير. (60)

خامسا: مدخل التاريخ المقارن

ينطلق هذا النموذج من مقارنة تطور مجتمعين أو أكثر و هو يركز على مفهوم المجتمع ، ومن أهم العلماء الاجتماعيين المهتمين بالتنمية السياسية و الذين يستخدمون هذا المدخل نجد : **Black** و **Eisenstadt** و **Rostow** ، و **Lipset** ، و **Moore** و إلى حد ما **Pye** . و معظم دراساته هي دراسات امبريقية و لكنها ليست كمية بالضرورة ، و يصنف هذا المدخل أنماط التنمية السياسية عن طريق افتراض وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها كل المجتمعات ، أو عن طريق افتراض وجود قنوات متميزة قد تمر من خلالها المجتمعات ، أو عن طريق الجمع بين هذين النوعين(61).

إن هذه المداخل الرئيسية التي تم التطرق إليها تعد من أبرز المداخل الملائمة لدراسة التنمية السياسية ، و على الرغم من أن كل مدخل يتناول قضية التنمية السياسية من زاوية تحليلية معينة إلا أن هذا لا يمنع كل مدخل من استكمال الجوانب التي أهملها المدخل الآخر .

2- محمد زاهي بشير المغيري ، المرجع سابق الذكر ، ص 182 .

1- المرجع نفسه ، ص ص 183- 184 .

2- المرجع نفسه ، ص 184- 185 .

إن الوقوف على أهم مؤشرات ومعوقات التنمية السياسية في الوطن العربي والحديث عن عقباتها يبلغ أضعاف الحديث عن مخارج وحلول تحقيق التنمية السياسية ذاتها داخل البلدان العربية مما يستعصى على هذه الدراسة استعراضها بكاملها، ذلك أن معوقات التنمية السياسية كما يقول بن سعيد العلوي صارت نظاماً متكاملًا سياسي، واجتماعيًا، مما يستدعي الوقوف على كل مستويات هذا النظام (62).

إذا كانت مشكلة تحقيق التنمية في بعدها السياسي تمثل واحدة من المشكلات المهمة التي تواجه الدولة القومية في دول العالم العربي، فإن تحقيق هذه التنمية في بعدها الاجتماعي يظل مطلباً ملحاً وهاماً، خاصة تجاه قضايا العدالة والحرية حقوق المرأة... الخ

كما تتطلب المشاركة السياسية ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعد على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة .

المبحث الأول: تحديات التنمية السياسية في المنطقة العربية

إن الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل أنتجت حياة سياسية صعبة وقاسية على الإنسان العربي إما لأنها لم تواكب العصر ومستجداته، أو لأنها لم تف بمطالبات الإنسان العربي في النهضة والعامل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من أهداف وطموحات.

وان بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة، لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة، لأن تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمتة وحتى في العالم.

1- حسين بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيم السياسي والإداري)، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2007/2008، ص 170.

وكأن هذا معناه أن الحياة السياسية في الوطن العربي، بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية، تترافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية اجتماعية وثقافية تتجاوز الحالة السياسية التقليدية التي تفتقر بطبيعتها وبنيتها إلى طبقة متوسطة تشكل الرهان الحقيقي في النهضة والتنمية.

غير أن التنمية السياسية المطلوبة للوطن العربي، هي التي تقوم على أساس أن الإنسان العربي يمثل جوهر التنمية وهدفها الأول.

التنمية السياسية هي التي تضع باعتبارها المحددات الثقافية - الاجتماعية التي تشكل المحدد الرئيس للشخصية الاجتماعية الوطنية - القومية ، تلك المحددات التي تملك حضورها القوي في حال ممارسة التنمية السياسية بحثاً عن دور أفضل للأفراد والجماعات والأحزاب، وهذا معناه للوهلة الأولى أن تكون مهمة التنمية السياسية إعادة الشأن العام للشعب العربي انطلاقاً من أنه محورها الذي تبدأ به ومنه. (63) وعلى هذا الأساس نتناول أهم التحديات التنموية السياسية في الوطن العربي، حتى يمكننا تجاوز ظاهرة التخلف والفساد.

المطلب الأول: التحديات السياسية والاقتصادية للتنمية السياسية في

المنطقة العربية

أولاً: التحديات السياسية للتنمية السياسية.

1- عز الدين دياب، التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات، ص ص 4-5 مأخوذ من :

تتميز الأنظمة العربية أنها أنظمة ذات طابع استبدادي تحتكر السلطة. و بالتالي فإن أغلبية دول العالم العربي تحكم من قوى و نخب سياسية تتسلط على الحكم و تحتكر السلطة السياسية و كل أوجه الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و احتكار السلطة هذا من قبل فئة لها مصالحها الخاصة بمعزل عن مصلحة المجتمع يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الحراك المجتمعي، ومن أهم التحديات السياسية والتي تؤثر على التنمية السياسية نذكر ما يلي:

1- أزمة الدولة الوطنية (القطرية):

يضم الوطن العربي اليوم، اثنين وعشرين كياناً قوطياً، أصبحت بعد استقلالها دولاً وطنية ذات سيادة، بعض هذه الكيانات القوطية وجد تاريخياً بحدوده كما هي عليه اليوم، وكان فيه سلطات سياسية مركزية، إما في شكل "دول" أو إرهابات لدول، وبعض الآخر اكتسب وجوده الجغرافي - السياسي - القانوني الحالي بفعل الإرادة الاستعمارية. وهذه الأخيرة بالذات، لا تعني أن الكيان الجغرافي - السياسي - القانوني متطابق مع الكيان الاجتماعي - الاقتصادي - الثقافي لكل من هذه الدول. و مثل ذلك، لا يزال إحدى العضلات الرئيسية في عملية بناء "الدولة القوطية" في الوطن العربي، ناهيك عن المساحة والسكان وقاعدة الموارد الاقتصادية ومستوى التطور الاجتماعي - السياسي - يتفاوت بين هذه الكيانات القوطية تفاوتاً هائلاً. وعلى الرغم من كل هذه العضلات التي تواجه بناء "الدولة القوطية" قد صمدت ن كيان سياسي معترف به عربياً وإقليمياً ودولياً منذ الاستقلال⁽⁶⁴⁾، إلا أنها تعيش مشكلات عدة، إن لم تكن أزمات طاحنة، في الوقت الحاضر، وتتجلى أبرز مظاهر أزمة الدولة القوطية في :

1- مشكلة الانتماء والهوية :

1- ميشيل شيحة، إشكالية الدولة القوطية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، ص 314.

عند ولادة الدولة القطرية، تنتزعها على الأقل ثلاث هويات متنافسة، إن لم تكن متناقضة وهي : الهوية الوطنية ، الهوية القومية، الهوية الدينية، وكان من شأن كل اختيار، ضمني أو صريح، إن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية، فالدول القطرية التي اختارت أن تؤكد إن تخلق هوية "وطنية"(قطرية) نهائية مثل (التونسية أو الجزائرية أو المصرية أو اللبنانية أو السودانية أو الكويتية)، اصطدمت أو صدمت مشاعر قطاع كبير من مواطنيها الذين يرون إلى التواصل والالتحام في جامعة سياسية حضارية أوسع، مثل " الأمة العربية" أو " الأمة الإسلامية ". ثم اصطدم أو صدم بعضها فيما بعد بحقيقة ضيق قاعدة الموارد القطرية اللازمة لبناء الدولة الحديثة وتنمية اقتصادها، والحفاظ على استقلالها.

أما الدولة القطرية التي اختارت "الهوية العربية" (قومية) كهوية نهائية، وعدت قطريتها مرحلة مؤقتة مفروضة عليها، وليست اختياراً حراً مثل (سورية والعراق واليمن وغيرها)، فإنها صمدت واصطدمت بمشاعر تكوينات اثنية غير عربية في داخلها (الأكراد في العراق... الخ) كما اصطدمت بدول قطرية أخرى (لا سيما من جيرانها) كانت قد قررت صراحة أو ضمناً، أن تكون وطنيتها القطرية اختياراً نهائياً لهويتها(سوريا مقابل لبنان، أو ليبيا مقابل تونس مثلاً) ناهيك عن معارضة القوى الإقليمية و الدولية غير العربية المناهضة لهذه النزعة، وينطبق الأمر نفسه على الدول القطرية التي اختارت أنظمتها الحاكمة، أو تحارب بعض القوى السياسية الكبرى فيها، الأخذ بالهوية الإسلامية مثل السعودية والسودان(في عهد نميري)، ومثل التيارات المتنامية في هذا الاتجاه في كل من مصر لبنان وبعض بلدان الخليج العربي، ففي بعض هذه الأقطار ، حيث توجد أقليات دينية غير إسلامية، يصطدم هذا الاختيار بمشاعر غير المسلمين.

ولكن واقع الحال هو أن الممارسة الوطنية القطرية هي التي سادت عملياً، حتى في الحالات التي أعلنت فيها الدولة هويتها "عربية" أو "إسلامية"، أو "عربية - إسلامية" (65).

2- عدم استكمال عملية البناء المؤسسي:

1- محمد عابد الجابري، مسألة الهوية - العروبة و الإسلام والغرب-، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص ص 59-61.

إن ما يميز الدولة القطرية هو الاختلالات البنيوية في مؤسساتها وغياب مقومات قوتها وتماسكها، ضف إلى ذلك ضعف امتلاكها لشخص الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة ، حيث نجد نوع من التماهي بين كيان الدولة و شخص الحاكم، فلم تتحقق مؤسسة السلطة السياسية وفصل الأشخاص عن الدولة، فالملك أو الأمير أو الرئيس هو الدولة، مهما تكن أشكال الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي فإنها تشترك جميعا و بنسب متفاوتة، بصفة أساسية في: شخصه السلطة، أي اختزلها إلى شخص أو فرد أو عائلة، وبما أن السلطة السياسية نظريا تعبير عن إرادة جماعية كلية، فان شخصتها تعني اختصار الإرادة الجماعية إلى إرادة وحيدة، الأمر الذي يرد إلى مجتمع أبوي لا علاقة له بالمجتمعات السياسية المدنية. (66).

ج- طبيعة العلاقة بين الدولة القطرية ومواطنيها:

خلصت دراسات عديدة إلى أن هناك فجوة بين الدولة و المجتمع ، وهذه الفجوة في زيادة نظرا لان الدولة تسعى إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع بالأساس، فضلا عن أساليب وممارسات سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية تدخل في إطار تأزم الوضع العام ، فهناك دول عربية لا تسمح من حيث المبدأ بقيام تنظيمات ما يعرف " بالمجتمع المدني " ، وإذا كانت بعض الدول العربية تسمح بقيام مثل هذه التنظيمات تخضعها في الغالب للعديد من القيود الإدارية و المالية و التنظيمية و القانونية التي تحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة ومؤسساتها، إذا كانت الدولة العربية قد عملت على تأميم المجتمع لحسابها خلال الخمسينات والستينات، وذلك على أساس التدخل المكثف، في الاقتصاد والمجتمع و الهيمنة على السياسة والإعلام والثقافة، ففي الوقت الراهن هناك تراجع على هذا المنحى، من خلال الأخذ بدرجات من الليبرالية الاقتصادية وتقليص دورها الاقتصادي و الاجتماعي، والدفع بعجلة التنمية السياسية لأنظمتها الشمولية من اجل إرساء الديمقراطية المشاركة والتمكين للفئات المهشمة وبناء القدرات

1- هشام لوشي، التنمية السياسية بالوطن العربي :دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنيوية والإصلاح السياسي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010/2011، ص 106.

بالنسبة للفاعلين السياسيين في المرحلة الحالية لتجاوز إخفاقات المرحلة السابقة والمساهمة في تثبيت دعائم الديمقراطية في الثقافة السياسية اعتقاداً وممارسة. (67).

2- أزمة الشرعية في المنطقة العربية:

إن إحدى المشاكل الرئيسية التي واجهت النظم العربية، هي قواعد بناء شرعيتها كدولة وقواعد بناء شرعية النظام الحاكم فيها، وإن شرعية الأنظمة الحاكمة في هذه الدول نجد تآكل مطرداً لشرعية معظم الأنظمة الحاكمة ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة، فمصادر الشرعية المعتادة، طبقاً لماكس فيبر وغيره هي : التقاليد والعقلانية – القانونية، والقيادة الكاريزمية، ويضاف إليها أحياناً الايدولوجيا والانجاز.

وقد عرفت الدولة القطرية في الوطن العربي أنظمة حاكمة، استندت إلى مصدر أو أكثر من هذه المصادر في بناء شرعيتها في العقود الأولى بعد الاستقلال، ولكن خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، تآكلت هذه المصادر جميعها بدرجات متفاوتة في معظم الدول العربية.

يمكن القول إن هناك أقطار عربية تتعرض فيها شرعية الدولة نفسها للشك الملحوظ، وأقطاراً آخر تتعرض شرعية أنظمتها الحاكمة فقط لمثل هذا الشك الملحوظ ولكن أكثر الحالات خطورة، هي تزامن اهتزاز شرعية الدولة مع اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه، من وجهة نظر قطاع كبير من مواطنيها. وهناك عدد من الدول القطرية مثل: (لبنان سابقاً، السودان وجيبوتي وموريتانيا) ينطبق عليه هذا الوضع، أي اهتزاز شرعية الدولة وشرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه. وهو وضع جديد لم تألفه هذه الأقطار بهذه الحدة منذ ولادة الدولة القطرية الحديثة بعد استقلالها. وبهذا المعنى يمثل هذا الوضع عنصراً رئيسياً فيما نسميه "أزمة الدولة القطرية" في الوطن العربي، وهي أزمة لم تستوعبها بعض الأنظمة الحاكمة بحجمها وكيفها الحقيقيين إلى الآن، ناهيك عن القدرة على الاستجابة الخلاقة لها. إن الاستجابة الأكثر شيوعاً، في مجابهة أزمة الدولة والنظام

الحاكم في بعض الدول القطرية، إلى الآن هي مزيد من تقليص الحريات الأساسية وزيادة القهر ضد القوى السياسية.

وهذه الممارسات قد تطيل من اجل النظام الحاكم في الأمد القصير، ولكنها تقوض من دعائم شرعية الدولة القطرية نفسها، وتفتح الباب واسعا أمام إمكانيات تمرد و عصيان وتكوينات اجتماعية طرفية أو هامشية، ومن ثم تفتح الباب واسعا أمام احتمالات تدخل أطراف أجنبية إقليمية أو دولية، إما بمساعدة التكوينات المتمردة، أو باستغلال تصدع الجبهة الداخلية في العدوان على الدولة القطرية. (68)

3- أزمة المشاركة السياسية في المنطقة العربية :

لقد أظهرت التجربة التي مرت بها الأقطار العربية المختلفة منذ فترة الاستقلال السياسي لها إلى وقتنا الراهن، أن المشاركة السياسية فيها انتهت من حيث الواقع إلى الإخفاق بدرجات متفاوتة، حيث فشلت النظم العربية المعاصرة في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية الراسخة . (69)

المعروف أن الأنظمة السياسية العربية، تعاني عدة أزمات، من أبرزها أزمة المشاركة السياسية، التي يمكن تحديد أهم تجلياتها وأبعادها، وفق التالي (70) :

● الاختلال في شرائح المجتمع السياسي: تقلص واضح في شرائح المشاركين والمهتمين، وتضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين (اللامبالين) والمتطرفين.

1- ميشيل شيحة، مرجع سابق الذكر، ص 323-324.

2- محمد عبد الرحيم عنبر، محنة الديمقراطية العربية، (القاهرة: مطبعة عابدين، 1980)، ص 50.

3- جلال عبد الله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، سنة 6، العدد 55، (أيلول/ سبتمبر 1983)، ص 109-112.

● مشاركة شكلية موسمية غير فعالة، تتجلى في الانتخابات غير النظيفة، وغياب المعارضة الحقيقية.

● مشاركة إجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة، بغرض المساندة الشكلية للنظم الحاكمة، دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطنين بما يجري حولهم في المجتمع السياسي وإرادته، وقدرته على التأثير في ما يتخذ من قرارات.

وتتصف المشاركة السياسية في أغلبية البلدان العربية بالشكلية وعدم الفاعلية. فالقرارات السياسية تتخذ بالفعل من القيادات السياسية العليا، ثم تكون دعوة الجماهير للمشاركة من خلال التصويت في انتخابات واستفتاءات تخضع لصور كثيرة من التلاعب والتزوير من جانب السلطات الحاكمة. ومن هنا لا يقوم المواطن العربي بدور حقيقي في عملية صنع القرارات، بما في ذلك اختيار حاكم الدولة وأعضاء المجالس النيابية والمحلية، بل عادة ما يجد ذلك المواطن نفسه خاضعاً لقرارات وسياسات لم يسهم حقيقة في صنعها، ولا تعبر عن آماله ومطالبه. والملاحظ أن المشاركة السياسية في البلدان العربية ليست شكلية وغير فعالة فقط، ولكنها أيضاً «موسمية»، بمعنى أنها تقتصر على مستوى وطني عام أو محلي، أو استفتاء بخصوص مسألة وطنية أو قومية مهمة (71).

أما البعد الآخر لأزمة المشاركة السياسية في النظم العربية، فيتمثل بكون المشاركة فيها أقرب إلى التعبئة منها إلى المشاركة بالمعنى المحدد المتفق عليه، أي المشاركة كمبدأ سياسي وإجراء نظامي يشكّلان جوهر الممارسة السياسية الديمقراطية.

إن إخفاق النظم السياسية العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية يرجع إلى شبكة معقدة من العوامل الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية، ويمكن إبراز هذه العوامل: التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الحاد، وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي.

. انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة لانتشار الأمية، ونقص الخبرة، وغياب الحرية الإعلامية.

. ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية.

. ضعف الفئات والقوى الاجتماعية الوسطى.

. طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية، وما يرتبط بذلك من انعدام المؤسسية.

. ضعف التنظيمات الوسيطة (بين السلطة والمجتمع) من أحزاب سياسية وجماعات مصالح (جماعات الضغط)⁽⁷²⁾.

ثانيا: التحديات الاقتصادية للتنمية السياسية.

نظرا للعلاقة التكاملية و الأساسية بين التنمية والاقتصاد فانه يصعب تصور قيام نظام ديمقراطي دون الأخذ بالتوجه الرأسمالي على الصعيد الاقتصادي ، ثم لا يمكننا تجاهل علاقة الدول الديمقراطية و الاقتصادية الرأسمالية، فالديمقراطية كنظام سياسي يتطلب الرأسمالية كنظام اقتصادي، وهيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية هو في الأخير تسلطية وهيمنة سياسية، بالتالي الأخذ بنظام الاقتصاد الموجه ، وهذا ما اخذ به بعض الدول العربية إلى تطبيق سياسية التحرير الاقتصادي، والتي تتمثل في : خفض الإنفاق العام وذلك عن طريق تقليص الدعم الحكومي للسلع والخدمات، زيادة الضرائب ، تخفيض قيمة العملة الوطنية وتحرير التجارة، خصخصة المشاريع العامة... الخ⁽⁷³⁾، ولعل أهم المعوقات أو التحديات الاقتصادية التي تواجه التنمية السياسية هي :

أ- ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية: بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج

السنوي تعادل أو أقل من معدل تزايد السكان مما يزيد البلدان الفقيرة فقرا، حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئا كبيرا و ثقيلًا على الاقتصاد الوطني، و تتميز البلدان العربية بانخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها، فعلى سبيل المثال بلغ مجمل

1- المرجع نفسه، ص 117.

1- هشام لويشي، مرجع سابق الذكر، ص 139.

السكان في السبعينيات نحو 170 مليون نسمة، قدر حجم قوة العمل نحو 45 مليون مشغول، أي أن نسبة المشاركة لم تتجاوز 26,5 % و يعود ذلك إلى التركيب العمري للسكان و ضعف مساهمة المرأة في أنشطة إنتاجية منظمة خارج المنزل و الأسرة. (74)

ب -النقص في الكوادر الوطنية في الدول العربية: إن بناء الكوادر القادرة على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية يعني تطور المدارس و التعليم بصورة عامة، فعلى الرغم من كون إعداد الطلاب في الجامعات و المدارس الثانوية في الدول العربية في ازدياد مستمر إلا أنه لا يزال أقل من مستوى المطلوب إذ أن هذه المشكلة هو هروب الأدمغة إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ج -التبعية و هيمنة قطاع النفط في الدول العربية: تختلف درجة اعتماد الاقتصاد على النفط من دولة إلى أخرى و لكن يمكن القول أن معظم الدول العربية و أعضاء الأوبك خاصة تعتمد في اقتصادها الوطني على النفط و يبدو ذلك واضحاً من خلال حصة النفط في إجمالي الصادرات أو في إجمالي الدخل، أو في إجمالي الناتج القومي، تراوحت حصة النفط في صافي الدخل القومي بين 54,3 % و 82,7 % في فترة السبعينيات و الثمانينات و الجدير بالذكر أن حصة النفط في إنتاج الدخل القومي تزداد باستمرار .

د- التفاوت في مستوى التطور بين الدول العربية: يضم الوطن العربي دولاً ذات ظروف سياسية و اجتماعية و اقتصادية متباينة و مستويات متفاوتة من تطور، و تختلف الدول العربية عن بعضها البعض من حيث المؤشرات الطبيعية و الديمغرافية، بيد أن الدول العربية كافة يوحدتها عدد من العوامل، اللغة المشتركة، التاريخ المشترك، الثقافة العربية، الشعب، التنمية الشاملة، و في الوقت نفسه يتجلى بوضوح أكثر فأكثر تمايز الدول العربية و اشتداد التفاوت في تطورها إضافة إلى التمايز بين الدول العربية و الدول النامية، و مجالا ثالثاً بين الدول العربية و الدول المتقدمة.

إن انعدام الموارد المالية، و ضعف التراكم و الاستثمار في الدول العربية يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام أو الخاص من بناء و تنفيذ المشروعات التنموية الجديدة. و ثمة عقبة أخرى في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي هي التجزئة و التفرقة التي تعيشها أقطار الأمة العربية، و خاصة الحواجز التي تقام في وجه حرية التبادل التجاري بين الدول العربية . (75)

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية والثقافية للتنمية السياسية المنطقة العربية

إن من أهم التحديات الاجتماعية والثقافية للتنمية السياسية هي التخلف ، وكذلك طبيعة الفرد العربي اجتماعيا وثقافيا، وذلك من خلال التنظيم والعلاقات والتفاعل مع الجماعات المختلفة.

أولاً: التحديات الاجتماعية للتنمية السياسية :

تتمثل مجملًا التحديات الاجتماعية في :

1. الفقر: وفي عصرنا اليوم ، وما بلغته الحضارة المادية من الرخاء فإن هناك دراسات الميدانية تبين أن حوالي نصف سكان المعمورة يعيشون دون مستوى الفقر أي بمتوسط دولار واحد يوميا ، مما زاد الطين بلة هذه التحولات التي يشهدها العالم تحت شعار العولمة الاقتصادية والتي رافقها انخيار واضح في مستوى المعيشة خاصة في البلدان النامية التي يشهدها العالم تحت ما يسمى

بالإصلاح الهيكلي، ولذلك فإن هناك اهتمام كبير في السنوات الأخيرة لظاهرة الفقر وشرجة الفقراء التي لطالما زادت اتساعاً إما على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي. (76)

فالفقر في البلدان العربية أصبح آفة حيث زادت نسبته في بعض البلدان العربية عن 30% أي ما يقارب 75 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، حيث مرتبط الفقر بالدخل فنجد البلدان المنخفضة الدخل مثل (السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا) نجد الفقر فيها مرتفع، في حين ينخفض نسبياً في بلدان متوسطة الدخل، ثم ينخفض في البلدان مرتفعة الدخل النفطية. (77).

ب. البطالة: تسجل البطالة في الدول العربية أعلى معدلات لها في العالم ، فحوالي 60% من العاطلين عن العمل هم من فئة الشباب الأقل من 25 سنة ، فحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الذي صدر سنة 2008 تقدر نسبة البطالة في البلدان العربية ما بين 22% و 27% من مجموع القوى العاملة ، أما تقرير منظمة العمل الدولية فقد قدر متوسط نسبة البطالة في الوطن العربي 19.65% ، حيث أن كل ارتفاع لمعدل البطالة نسبة 1% يؤدي إلى إحداث خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5% أي نحو 115 مليار دولار ، و تتباين معدلات البطالة في الدول العربية الآسيوية عن الدول العربية الإفريقية ، حيث تقدر بـ 13.8% بالنسبة لأولى و 16.1% بالنسبة للثانية و هذا حسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية سنة 2008، و حسب إحصائيات المكتب المركزي لإحصاء لسنة 2010 فقد قدرت نسبة البطالة في الجزائر بـ 10%، تونس 13%، مصر 8.9%، سوريا 8.4% (78).

1-رحيم حسين، "التنمية والعمالة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي"، مجلة الاقتصاد والمناجنت، الفقر والتعاون ، الجزائر، العدد 02، 2003، ص

1- هشام لويشي، مرجع سابق الذكر، ص 152.

2- عبد الحميد صلاح محمد، أزمة البطالة دراسة مقارنة السعودية مصر الكويت ، ط 2 ، (مصر : دار هبة النيل للتوزيع والنشر ، 2010)، ص 52 .

وقد جاء في التقرير الاقتصادي 2006 إن مشكلة البطالة في الوطن العربي يمثل احد اكبر التحديات الاجتماعية والتنمية باعتبار أن معدلات البطالة هي الأعلى في العالم فمتوسط البطالة في الوطن العربي 15% أي ما يقارب 20 مليون ، التي تتركز أساسا بين الشباب، ففرص عمل لخارجي الجامعات قليلة جدا، وسوق العمل في المجتمع العربي يعاني في الوقت الحاضر ضآلة إمكانية لاستيعاب الأعداد الكبيرة المتخرجة من الجامعات. (79).

ثانيا :التحديات الثقافية للتنمية السياسية:

إن أهمية تكوين الثقافة تعد من متطلبات نخضة أي مجتمع وجود عملية انتظام في تراث محدود وإيديولوجية معينة، فقياسا على انه " لا ثورة بدون نظرية ثورية" فانه كذلك: لا تنمية سياسية دون ثقافة تفصل في التناقضات الجدلية المتواترة، فغياب الإيديولوجية أو التراث الذي تنظم فيه التنمية العربية، يشكل عائقا للتنمية السياسية(80).

تقضي العولمة وجود آليات تعمل على إضعاف الثقافات المحلية، ومحاولة خلق أزمة هوية ، فالعولمة الثقافية تسعى لفرض النموذج الغربي والأمريكي على وجه الخصوص، إلا أن هناك أمر آخر يطرح في الأزمة الثقافية وهو القابلية للذوبان في الكيانات الأخرى وبالتالي كان لزاما على الدول تحصين شعوبها بثقافة مقاومة معبأة بمكوناتها الحضارية والتي تحول دون حدوث أزمات ثقافية في ظل ما يسمى بالعولمة الثقافية، واهم هذه التحديات نذكر منها:

التبعية الثقافية :

تعتبر أهم التحديات للتنمية السياسية في مجال الثقافي فهي تمثل نوع جديد من الاستعمار لا يقل حدة عن الاستعمار التقليدي، تكمن مخاطر التبعية الثقافية في أنها تسيطر على العقل وتحدد نمط وطرق التفكير، كما أنها تدمر الثقافة الوطنية وما يرتبط بها من قيم وحضارة، حيث

1- هشام لويشي، مرجع سابق الذكر، ص 154.

2- حسين بن كادي، مرجع سابق الذكر، ص 186.

تخلق ثقافة فرعية تكون مصدر التنشئة السياسية لأؤلئك الذين أريد لهم أن يكونوا " صفوة" المحتملة و ممن يدخلون المعتزك السياسي ويؤثرون في القرار السياسي. (81)

هجرة الشباب العربي:

ترجع ظاهرة هجرة الشباب العربي إلى عوامل عديدة منها: النمو الديموغرافي السريع الذي يشهده العالم العربي من جانب والركود الاقتصادي، وسوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية من جانب آخر، إضافة إلى نقص الإمكانيات، وتخلف النظام التعليمي وعدم مواكبته لمتطلبات سوق العمل حتى أصبحت الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات في عداد صفوف العاطلين عن العمل.

وسائل الإعلام:

التحدي الإعلامي يعد من أكثر التحديات خطورة على الشباب، حيث تكمن خطورة هذا التحدي في ما يتعرض له المتلقي للبرامج المختلفة وهم فئة الشباب الذين لم تكتمل لديهم بعد المقومات المهارية والمعرفية لتحليل وانتقاء الفكر والثقافة والموارد الإخبارية التي تبثها وسائل الاتصال الجماهيري المرئي والمسموع وما يحمل المضمون الثقافي من رموز تؤثر في العملية الثقافية والتعليمية. (82)

وللأسف فإن وسائل إعلامنا العربية، وخاصة القنوات الفضائية، لا تزال تغزو البيوت ببرامج سيئة ، فضلا عن برامج التسلية والمسابقات واستهلاك الوقت، والتي لا هم لها سوى استدراج المشاهد للمزيد من الاستهلاك عبر الإعلانات التجارية أو تسطيح مستواه الأخلاقي والفكري، لتكون بذلك شريكة في هذا الغزو بشكل أو بآخر.

المطلب الثالث: التحديات الخارجية للتنمية السياسية

1- هشام لويشي، مرجع سابق الذكر، ص 161.

2- جابر عصفور ، نحو ثقافة عربية مغايرة ، (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،2008) ، ص 121.

لا شك أن للعامل الخارجي دور لا ينكر في الوقوف ضد تنمية سياسية حقيقية، لا يخدم مصالحه الحيوية التي لا تنتهي، فوطن العربي تعرض لاختراقات وسيطرة كاملة وواضحة، عملت منذ قرن على خلق هذه الأوضاع، واتخذت صور وأساليب متعددة للتدخل وإعاقة التنمية والتحديث، وهناك عدة شواهد تاريخية تؤكد ضلوع القوى الأجنبية في تغيير المسارات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية في العالم العربي، وذلك بحسب ما تقتضيه الإستراتيجية العامة لهذه القوى، ومن صور التدخل والاختراق للدول العربية⁽⁸³⁾: الاحتلال العسكري المباشر ودعم الأنظمة السياسية العربية المتسلطة كذلك إعاقة تحقيق أي تكامل عربي في جميع الجوانب ودعم البنى التقليدية الاجتماعية من قبيلة وعشيرة وطائفة ومذهب ... الخ.

ولعل أهم تحدي يقف تجاه التنمية والتحديث في الوطن العربي بشكل أساسي على المستوى الخارجي ما يسمى " بظاهرة الاستعمار الغربي " الذي وجد في المنطقة العربية، ليس في التحرك والتفاعل فحسب، بل في ترسيخ جملة من الأساليب والنظم والمنظومات والارتكازات فكان من نتائجها المريعة حدوث هزات مجتمعية واقتصادية وسلوكية وفكرية ونفسية عنيفة تلك التي خلفتها مضامين ذلك التأثير، بحيث أحدثت خدوشا غائرة عميقة دائمة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر والذي من نتائجه التخلف الذي يشهده الوطن العربي.

إن الإستراتيجية الغربية تجاه الوطن العربي منذ منتصف القرن 19 تنطلق بضرورة تقسيم الوطن العربي إلى دويلات اثنيه ودينية مختلفة حتى يسهل التحكم فيها، وقد غرست إسرائيل في قلب هذه المنطقة لتحقيق هذا الهدف، فوطن عربي يتسم بقدر من الترابط وبشكل من أشكال الوحدة يعني انه سيشكل عائقا أمام الأطماع الاستعمارية الغربية .⁽⁸⁴⁾

المبحث الثاني : متطلبات المشاركة السياسية ودورها في التنمية السياسية

1- حسين بن كادي، مرجع سابق الذكر، ص 171.

1- هشام لويشي، مرجع سابق الذكر، ص 184.

يتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي . فكرياً ومادياً واجتماعياً . الذي يسود في المجتمع، ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية.

وفي بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر.

كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقاً للتعليم والمهنة والجنس والسن والديانة ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي، فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركين من قاطني المدن هم أكثر من أولئك قاطني الريف. كما تزداد المشاركة بين المشتركين في عضوية الجماعات أو المنظمات المختلفة.

المطلب الأول: متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة

أولاً: متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة

تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها، وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعد على تحقيق أهدافها، بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة، وأهم هذه المتطلبات (85):

1- عزة هشام، المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006، ص56.

● ارتفاع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي: أما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع، مثل المؤسسات الحكومية، العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة ، و الاتحادات.

● الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بان مشاركتهم في الحياة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل وجباً تفرضه العضوية في هذا الوطن.

● الإيمان بجدوى المشاركة: فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسؤولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته، و مردودها المباشر على تحسين صورة حياته، وحياة الآخرين داخل المجتمع.

● إيمان القيادة السياسية ، واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسة العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية، وإتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم، ورايتهم في قضايا مجتمعهم ومشكلاته، ومناقشة تصريحات المسؤولين، والقوانين العامة، سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف ، وفي الندوات العامة ، في ظل مناخ آمن، دون تعرضهم لأي مساءلة قانونية.

● زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها، حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة، فتنتشر في كل مكان وفي كل نشاط، وان يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها، ما يجعلها أكثر تأثيراً في خدمة المجتمع.

● تقوية دور المؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل: الأسرة و المدرسة و الجامعة والمؤسسات الدينية، ووسائل الاتصال وغيرها، وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير.

● وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب

والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.

- وجود برامج تدريبية لمن في مواقع المسؤولية سواء في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية في المجتمع لتدريبهم على مهارات الاستماع والإنصات واحترام فكر الجماهير، وكذلك على أساليب استشارة اهتمام الجماهير وتنمية قدراتهم على المشاركة.

- وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات، والتأكد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. فهذه القدوة الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة وليست معوقة للمشاركة. كما يفترض فيها إيمانها بإمكانات الشباب ودوره في عملية التنمية.

- اللامركزية في الإدارة مما يفسح المجال أمام الجماهير لكي تشارك في إدارة شئون حياتها، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها الجماهير.

- زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة فتنتشر في كل مكان وفي كل نشاط، وأن يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها ما يجعلها أكثر تأثيراً في خدمة المجتمع.

- تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل : الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب ووسائل الاتصال وغيرها ... وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير.

- ضرورة التزام وسائل الاتصال بالصدق والموضوعية في معالجة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة، وإفساح المجال أمام كافة الآراء والاتجاهات والأفكار للتعبير عن نفسها بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو المهنية. (86)

ثانياً: الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية

تؤثر المشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة .. فعلى مستوى الفرد تنمى المشاركة فيه الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته وتنهض بمستوى الوعي السياسي. كما أنها تساعد على خلق المواطن المتمنى الذي يعد عماد قوة وعافية الجسد السياسي.

وعلى صعيد السياسة العامة تجلب المشاركة أعظم خير لأكثر عدد من الأفراد إذ أنها تدفع الحاكم إلى الاستجابة لمطالب المواطنين وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة ... ومن ثم حيث يؤدي ازدياد عدد المشاركين إلى مزيد من العدل الاقتصادي والاجتماعي عن طريق قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة⁽⁸⁷⁾.

وتلعب المشاركة السياسية دورا هاما في التنمية، فمن ناحية ارتباطها وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية، حيث تتيح التنمية فرصا أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، في الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطا على صانع القرار، لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية ، وترتبط المشاركة السياسية غالبا بوجود النظام السياسي الذي يعرف درجة مرتفعة من المشاركة في المؤسسات المختلفة، فالمجتمع الذي تدار مؤسساته المختلفة و الاقتصادية وفقا للأسس الديمقراطية فانه يفرض ظهور النظام السياسي الديمقراطي بمعناه الحقيقي، ويكفل تحقيق الاستقرار السياسي.⁽⁸⁸⁾

المطلب الثاني: آليات تفعيل المشاركة السياسية

ما بين التقليدي و الحديث تتعدد آليات تفعيل المشاركة السياسية لجذب المواطن وخاصة فئة الشباب القادرة على إحداث نهضة وحراك سياسي فاعل، وهو ما يمكن رصده في الآتي:

أولا : الآليات التقليدية للمشاركة السياسية

1- محمد عاطف غيث، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، (الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، 1982)، ص 45.

2- السيد عليوة، منى محمود، المرجع سابق الذكر، ص 24.

1- الأحزاب والمشاركة السياسية:

المشاركة - كما سبق القول - هي جوهر و حجر الأساس في الديمقراطية كطريقة في الحياة السياسية كما يذكر الفيلسوف جان دوي، هو مشاركة الأفراد الناضجين في وضع القيم التي تنظم حياة الجماعة والديمقراطية وفق هذه النظرة تعني مشاركة الأفراد وقدرتهم على التأثير في صنع السياسات العامة في دولهم ، ويكون ذلك في أغلب الأحيان من خلال قناة الأحزاب السياسية. وتساهم الأحزاب في تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة، وبصفة خاصة التجمع السياسي، وتدريب المواطنين على العمل السياسي، والمشاركة في شئون بلادهم، وتشجيع الفرد على الإقدام على هذه المشاركة بالانتماء إلى جماعة سياسية منظمة في حزب من الأحزاب، ومن ثم شعوره بالأمن السياسي، مما تتحقق معه الشجاعة الأدبية في إبداء الرأي في المسائل العامة.

ويكفل تعدد الأحزاب عنصر الاختيار للأفراد، فحرية انضمام الفرد إلى حزب ما، أو رفض الانخراط في عضويته أمر له أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية، وذلك عن طريق تعدد التنظيمات المختلفة والمفتوحة أمام الأفراد وأمام الناخبين من اجل انتخاب ممثلين لهم في المجالس النيابية.

والأحزاب السياسية هي التي تقدم المرشحين لتولي الوظائف النيابية والإدارية والعامة، وهي التي تقدم البرامج السياسية والطرق اللازمة لتنفيذها والوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة، وإذا كان الشعب في مجمله يستطيع الحكم على صلاحية السياسة الحكومية أو عدم صلاحيتها، فانه لا يستطيع أن يقدم سياسة بديلة عنها، إلا في حالة توافر التنظيمات السياسية وغيرها من الإمكانيات التي توفرها الأحزاب، وتتيح لها المعلومات الكافية لفهم هذه السياسة. (89)

1- احمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، ترجمة نشوى عبد الحميد، ص 25، من موقع:

في هذا الإطار يمكن القول إجمالاً إن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكثر أهمية وملائمة لتحقيق المشاركة السياسية وعدم قصرها على فئة أو طبقة اجتماعية معينة خاصة مع اتساع وسائل الاتصال الجماهيري وانتشار التعليم، ذلك إن ظهور الأحزاب السياسية نفسها يمكن أن تزكي لدى الأفراد الرغبة في الممارسة السياسية، على أن مجرد وجود الأحزاب أو النظام الحزبي لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية، فهناك بعض النظم الحزبية التي تقلص المشاركة.

وقد حدد بعض علماء السياسة عدة عوامل تؤثر على قدرة النظام الحزبي في استيعاب أو قمع مطالب المشاركة السياسية:

- القيم التي تتبناها النخبة الحاكمة عند تبلور النظام الحزبي، وهل تشجع هذه القيم على توسيع قاعدة هذه المشاركة أم تقلصها.
- الاجماع السائد في المجتمع حول موقع قيمة المشاركة وبالتالي حول دور النظام النيابي.
- مدى مرونة النظام الحزبي وقدرته على استيعاب الأجيال الجديدة الراغبة في المشاركة وتوفير فرص لها.

2- المجتمع المدني و المشاركة السياسية:

قد أصبح دور مؤسسات المجتمع المدني يمثل أساساً مهماً في المشاركة السياسية للمجتمع في تحديد أهدافه وتنصيب البرامج التنموية.

ومن هنا يتجلى دور مؤسسات المجتمع المدني باعتباره قناة لكل فرد أو مجموعة أو شريحة تربطهم مصلحة أو هدف، يمكن من خلال هذه المنظمات أن يشاركوا باتخاذ القرارات العامة وتنفيذها وتقييمها على اعتبار أنهم جزء لا يمكن تجاهله في المجتمع.

ويأتي دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة والطرق الواجب إتباعها لإيصال أفكار ومطالب الأفراد والتعريف بالالتزامات والواجبات التي تفرضها عملية المشاركة.

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً في ترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات، حيث يشعر

الأفراد من خلال المجتمع المدني ومؤسساته بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح ، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية (90).

3- الإعلام وتدعيم ثقافة المشاركة السياسية:

إذا كانت المشاركة السياسية هي عنصر حيوي من العناصر التي تقوم عليها عملية التنمية السياسية في المجتمع ، فإن ذلك يعني أن وسائل الإعلام تستطيع أن تسهم بدورها في دفع المواطنين نحو المزيد من المشاركة في الواقع السياسي و إقناعهم بالتخلي عن السلبية التي أصبحت سمة مميزة لغالبية أفراد المجتمع ممن يطلق عليهم "الأغلبية الصامتة" التي لا تؤثر في الأحداث السياسية في المجتمع ولا تتفاعل مع هذه الأحداث وبالتالي فهي مجموعة ليس لها دور في إيجاد حالة الحراك السياسي التي تتطلبها عمليات التغيير السياسي في أي مجتمع يرغب في تحقيق تنمية سياسية حقيقية.

وتلعب وسائل الإعلام دورًا رئيسيًا وفاعلاً في تشكيل سياق التحول السياسي في المجتمعات المختلفة، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الصفوة والجماهير، إن لوسائل الإعلام قدرة مهمة في تشكيل المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السياسية، وتركيز إدراكهم لأهمية هذه القضايا، وفقاً لما تقدم من مضامين في تفسير وتحليل الأحداث وترتيب أولوياتها.

قد تعددت التأثيرات الخاصة بثورة المعلومات والاتصالات على التطور السياسي والديمقراطي، وأهم هذه التأثيرات:

- نشر الوعي السياسي لدى المواطنين
- تدعيم دور المعارضة السياسية

- تدعيم دور القطاع الخاص.

دور الإعلام في تمكين المواطن:

يرتكز دور الإعلام أساسا في تمكين المواطن من فهم ما يجري محليا وعربيا ودوليا، وتنمية قدراته للمشاركة السياسية باعتبارها حق وواجب المواطنة، وهكذا تكتمل رسالة الإعلام في أسمى أدوارها بتوزيع تلك الأدوار بين الكلمة المكتوبة والمسموعة والمرئية لتحقيق مردود إعلامي أقوى وأفضل واشمل يخاطب الضمير والوجدان جنبا إلى جنب، مخاطبة العقول وترجمة مشاعر الولاء الوطني إلى إرادة سياسية تدفع المواطن إلى الانخراط في المجتمع والاندماج فيه إلى حد الذوبان... وهنا تتحقق أعلى مراحل المشاركة المجتمعية ككل و المشاركة السياسية على وجه الخصوص، ونجاح الإعلام في هذه المسؤولية الوطنية يكتمل بمخاطبة مختلف قطاعات وفئات المجتمع المدني وأيضا فئات المهمشين الذين لا ينتمون إلى أحزاب أو اتحادات ومنظمات المجتمع المدني، ويتحقق هذا بدور الإعلام في بلورة ثقافة سياسية ترسخ قيم التسامح الفكري وقبول الآراء ووجهات النظر الأخرى في إطار الحوار البناء لإحداث التفاعل الخلاق بين الرأي والرأي الآخر في إطار المصلحة العليا للجميع. (91).

دور الجامعة في تفعيل المشاركة السياسية:

أن دور الجامعة في تنمية قيم الديمقراطية ودعم سلوك المشاركة السياسية يجمع بين بعدين:
الأول : بعد العمليات التثقيفية والإعلامية ، والذي يتطلب تركيز الجهد على ما يقدم للطلاب من معلومات ، الأمر الذي يتطلب:
- الاهتمام بتنمية الوعي السياسي ونشر ثقافة الديمقراطية ، وتنمية وعي الطلاب بالقضايا الكلية للوطن .

- إعداد مساحة ملائمة في برامج النشاط الثقافي بالجامعة لفهم واستيعاب مفردات الخطاب

السياسي الرسمي.

- الاهتمام الإدارة الجامعية وإدارة رعاية الشباب بصيغ جديدة للخطاب مع الطلاب في مناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته.

والثاني : بعد عمليات المشاركة والتدريب ، والذي يعني بتركيز الجهد علي قياسات الأثر المتبقي من عمليات التعلم والسلوك الديمقراطي ، مهارات السلوك السياسي ، دبلوماسية العلاقات وإدارة الأزمات ،....) الأمر الذي يتطلب :

- الاهتمام بالأنشطة الطلابية وتدريب الطلاب على مهارات الخدمة التطوعية.
- التأكيد على قيم الديمقراطية و مهارات السلوك الديمقراطي في قضايا الحوار وإنجاز المهام الجماعية .
- زيادة الاهتمام بتدريب الطلاب على مسئوليات المواطنة ودلالات السلوك المرتبطة بها.
- تدريب الطلاب على مهارات العمل السياسي في إدارة المواقف واتخاذ القرار.
- تدريب الطلاب على مهارات الخدمة التطوعية في مجالات العمل الوطني .
- إن تنظيم معسكرات طلاب الجامعة تعد بمثابة مناخ ملائم للعمل مع الطلاب، وجذبهم إلى الحوار الجاد حول قضايا الوطن وحفز إرادتهم للخدمة التطوعية ، وذلك لاعتبارات هامة منها :
- أ- توافر صفة الجماعية بما يعنى توحيد إرادة العمل المشترك ، مع القناعة بالقيمة النهائية للعمل .
- ب- توافر القناعات الفكرية للعمل التعاوني المشترك ، بما يعنى حفز الإرادة الفردية للعمل في تكامل مع المجموع.(92).

ثانيا : الآليات المستحدثة للمشاركة السياسية:

تمثل الأفكار المستحدثة جوهر الاتصال التنموي الذي يستهدف تطوير فكر أفراد المجتمع وتكوين الاتجاهات الايجابية نحو برامج التنمية للوصول إلى سلوكيات تترجم السياسات.

وأصبحت مفردات مثل المدونات bologgs والفيس بوك facebook واليوتيوب youtube والتويتر twitter من الألفاظ الشائعة في العمل السياسي في العديد من دول العالم.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن استعمالات الإنترنت في الدول التي تصنف بأنها غير ديمقراطية، ساعدت في كسر الطوق على عدد من الجماعات السياسية، مما دفع قسماً من هذه الدول إلى الاعتقاد بأن التكنولوجيا الحديثة لوسائل الاتصال ومنها الإنترنت، أصبحت عدو النظم السياسية التي تنتهك حقوق الأفراد، وذلك لأن الإعلام الجديد، أضحى يؤثر في الحياة السياسية في المجتمعات، ويساعد في بناء أفراد يمتلكون مستويات عالية من الديمقراطية والمشاركة السياسية⁽⁹³⁾. ، إلى جانب دورها على الصعيد الاجتماعي، ومساهمتها في تطوير الوضع الاجتماعي، وتجاوز النماذج الجاهزة والقوالب الجامعة بشكل تدريجي في العلاقات الاجتماعية، دون أن يؤدي ذلك إلى اهتزاز البنية الاجتماعية وإحداث شروخ فيها .

وقد ساهمت التطورات المتلاحقة في شبكة الإنترنت في إيجاد شكل جديد من الإعلام، تعددت تصنيفاته ومسمياته لدى المهتمين والمختصين الإعلاميين، الذي أطلقوا عليه الإعلام الجديد، والإعلام البديل، الذي يشمل الشبكات الاجتماعية الافتراضية، والمدونات، والمنتديات الإلكترونية والمجموعات البريدية، وغيرها من الأشكال والأنواع المتعددة.

ووفقاً لذلك، فقد أنهت ثورة الاتصال الجديدة عدداً من المفاهيم كهزيمة الاتصال، وحارس البوابة، وأحادية مصدر الرسالة، كما استحدثت عدداً من المفاهيم الاتصالية الجديدة مثل: الوسائط الرقمية، والمجتمعات الافتراضية، والتشبيك الاجتماعي، وغيرها من المفاهيم والمصطلحات الأخرى، والتي تدل في مجملها على مدى الوفرة والتنوع في وسائل الاتصال الجديدة.

لقد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تطوراً كبيراً ليس فقط في تاريخ الإعلام، وإنما في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي، وجاءت لتشكيل عالماً افتراضياً يفتح

المجال على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها، لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبقة⁽⁹⁴⁾، واستطاعت هذه المواقع أن تمد المواطنين بقنوات جديدة للمشاركة في الأنشطة السياسية، الأمر الذي يجعل من السياسة شأنًا عامًا يمارسه معظم أفراد الشعب دون أن يكون مقتصرًا على فئات دون أخرى، وذلك لأن هذه المواقع تشجع الأفراد غير الناشطين أو الفاعلين سياسيًا على المشاركة في الفعاليات السياسية، بحيث يمكن القول أنها يمكن أن تكون صوتًا سياسيًا للمواطن العادي وغير العادي.

وتكمن إيجابيات الإعلام الجديد في سرعة الاتصال، والقيمة المعلوماتية، وضمان وصولها، وتحقيق التفاعل معها، وليس كونه إعلامًا مرسلاً من جانب واحد، مما خلق مساواة داخل المجتمع في الاتصال⁽⁹⁵⁾.

وقد ساهم الإعلام الجديد في الآونة الأخيرة في جذب الأنظار بعد تفجيره العديد من القضايا التي أثارت الرأي العام، فتداول الأخبار والصور ذات التوجه السياسي عبر وسائل الإعلام الجديدة، أرغم بعض الحكومات على اتخاذ قرارات، أو التراجع عن قرارات، بسبب الاحتجاج الجماهيري الواسع.

ومن جانب آخر، فقد دخلت الأقطار العربية مرحلة جديدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، مع ارتفاع الأصوات المطالبة بالتغيير في مناطق عدة من أرجاء الوطن العربي، واستخدام الشباب المطالبين بالتغيير لوسائل حديثة للتواصل والتنسيق فيما بينهم، وفي مقدمتها شبكات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر وغيرها.

1- حسن، أشرف جلال ، أثر شبكات العلاقات الاجتماعية التفاعلية بالإنترنت ورسائل الفضائيات على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة المصرية والقطرية، المؤتمر العلمي الأول "الأسرة والإعلام وتحديات العصر"، الجزء الثاني، فبراير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009، ص ص 478 - 479.

2- عبد القوي، محمود حمدي، دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب، المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر، الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات، الجزء الثالث، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009، ص 152.

وارتبطت موجة الاحتجاجات والثورات التي اجتاحت المنطقة العربية مطالبة بالتغيير، من قبل شريحة الشباب، بصعود نجم شبكات التواصل الاجتماعي، وغيرها من شبكات التواصل الافتراضية، والتي وجد فيها الشباب العربي منفذاً للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورغباتهم في التغيير، حتى غدت بمثابة محرك فاعل ومؤثر في الثورات والمظاهرات والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية .

فالإنترنت لم يسهل فقط عملية الوصول إلى المعلومات والأخبار والبيانات؛ بل أتاح الفرصة للمستخدم لإنتاج المضامين والرسائل والبيانات من خلال أشكال تعبيرية مختلفة، كمنتديات الحوار والصفحات الشخصية، وغرف الدردشة، والمدونات، والحسابات الخاصة في مواقع التواصل الاجتماعي، وغير ذلك من أشكال إنتاج المضامين الأخرى، وطرق التعبير والمشاركات المختلفة.

فالإعلام الجديد يوفر وسائل وقنوات جديدة للاتصال والتواصل، ويتيح منابر جديدة للنقاش والحوار، مما فتح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة مختلف أنواع الاتصالات بواسطة شبكة الإنترنت، للخروج من وضعية عدم التواصل وعدم الحوار، إلى التواصل والحوار، ومن الإعلام والاتصال الذي يتم في اتجاه واحد، إلى الإعلام الأفقي والاتصال في جميع الاتجاهات⁽⁹⁶⁾.

المطلب الثالث : تشكيل العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية

السياسية

تفرض نظرية التحديث مساحة واسعة للقيم السياسية، بل تجعل الانتقال من المجتمع التقليدي نحو المجتمع الحديث مشروط بالتنمية السياسية، وتضع على عاتق النخبة قيادة عملية الانتقال، فمن منظور التحديث ، المكانة التي تحتلها الصفوة تتطلب منها أن تلعب دورها في نشر وتعميم القيم الحديثة المنتشرة في الغرب، لتحل محل القيم التقليدية المعيقة لعملية التنمية.

1-كمال هناء ، الآثار النفسية و الاجتماعية لتعرض الجمهور المصري لشبكة الإنترنت، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009، ص ص43-44.

ولقد لخص "لوسيان باي L.Pye" إلى عدد كبير من التعريفات المختلفة للتنمية السياسية في عدد من الفقرات ، لكننا سننتقي منها تعريفين لهما علاقة بالمشاركة السياسية كما يلي:

التعريف الأول: يذهب إلى أن التنمية السياسية للجماهير هي الجهود المبذولة لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية، ويقوم هذا التعريف على افتراض أن السياسة في المجتمعات التقليدية تحتكرها فئة قليلة العدد من الناس ، تخضع لها الجماهير خضوعاً لا طوعياً، وفي حالة المجتمع الحديث لا يمكن أن ترسي دعائمه إلا إذا شارك أكبر عدد ممكن من الأفراد في صياغة الأسلوب السياسي الملائم وفي عملية صنع القرار في المجتمع، إن خلق المواطن الفعال المشارك ، هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية، فإذا كان الأفراد في المجتمعات التقليدية لا يشاركون في السياسة بقدر ما يتلقون القرارات الصادرة إليهم من أعلى ،فان هؤلاء الأفراد لابد أن يتحولوا من خلال التعبئة السياسية، أي دفع الأفراد إلى المشاركة وخلق التنظيمات السياسية الملائمة لهذه المشاركة إلى مواطنين يشاركون في العملية السياسية بفعالية، وكلما تزايد عدد الأفراد الذين يشاركون في السياسة كلما تحول المجتمع خطوة نحو نموذج المجتمع الحديث⁽⁹⁷⁾.

والمجتمعات التقليدية تشهد ابتعاد الفرد عن السياسية ، لما له من تأثير على علاقته في المجتمع ومكانته أو قد يرى في ذلك حتى تهديد لحياته، فالتخوف هذا يسود عموماً المجتمعات التي لا تمارس فيها ديمقراطية حقيقية، فهذا النوع من المجتمعات يحس فيه الفرد بالغرابة و عدم الانتماء، ومكانة الفرد في مثل هذه المجتمعات تتحدد على الانتماء للقبيلة ، بالمقابل في المجتمعات المتطورة فان مكانة الفرد تتحدد وفق الدور الذي يؤديه في خدمة نفسه ومجتمعه ومدى مشاركته الفاعلة في التنمية الشاملة⁽⁹⁸⁾.

1-بو بكر جيملي، مرجع سابق الذكر ، ص 145.

1-شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2001)،ص ص 175-176.

والتعريف الثاني : يرى فيه أن التنمية السياسية تعني بناء الديمقراطية أي أن التنمية السياسية تحدث كلما استطاع النظام السياسي بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية، ويقوم هذا الرأي على افتراض أن التنمية السياسية بما تتطلب من قدرة على المشاركة لا يمكن أن تحقق في ظروف القهر التي يشهدها النظام التقليدي، ولذلك فالخطوة الأولى في تحقيق التطور الاقتصادي ، لابد وان تأتي من رفع أشكال القهر هذه، وإحلالها بنظم ديمقراطية أيا كان شكل الممارسة الديمقراطية. (99).

من خلا ما سبق إن المشاركة السياسية وهدفها الأساس، غير أنها لا يمكن أن يتحقق في البيئة التقليدية، تتميز بوجود الطوائف والقبائل و الجماعات الدينية... الخ ، لان السلطة في هذه البيئة التقليدية تتشكل من رؤساء القبائل والأفراد الصغار أو الشيوخ الجماعات لا تقبل بفقدان سلطتهم أو التنازل عنها لصالح سلطة مركزية ثم بعد ذلك لا تتيح حسب نظرية التنمية السياسية، قدرا من المشاركة لصالح أفراد مجتمعاتهم، معنى ذلك أن القيم التقليدية مادامت معيقة للتنمية السياسية فهي معيقة أيضا للمشاركة السياسية، لكونها سلطة مطلقة غير مقيدة، يخضع الفرد داخلها لنمط من المعايير التي تحد من حريته، حسب هذه النظرية. إن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على إشراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من اجل مجتمعهم، فعن طريق المشاركة يمكن للأفراد صنع القرار وممارسة أفكارهم السياسية ، حيث تتأصل فيهم هذه المشاركة وتصبح ثقافة وسلوكا في حياتهم العامة للتغيير والمساهمة في تطوير وطنهم، وأصبحت الدول تتبنى وتسعى لدعم المشاركة الشعبية لإشراك الجماهير في التغيير ودعم عملية التنمية، فعملية التغيير الاجتماعي لا تتم إلا بمشاركة الفرد وسعيه في التغيير والإصلاح.

فالتنمية الشاملة لا تكون إلا بمشاركة المواطنين الايجابية، وإسهاماتهم الفعالة، وبالتالي يكمل هذا التعاون التفاعل والمشاركة بتذليل العقبات ومواجهة التحديات التي تواجه المواطن و الدولة على حد سواء.

ولعل تحقيق تنمية مستقلة تعتمد على الذات تتطلب لنجاحها مشاركة سياسية فعالة للجماهير التي تملك الحرية في تصرفاتها دونما تحكم فيها أو فرض قرارات فوقية عليها ، وهنا نؤكد على التزام السلطة و الحكم التزاما حازما بأهداف الجماهير التي ترسم سياستها بطريقة ديمقراطية وتعتبر عنها بحرية.

كثيرا ما يستخدم مفهوم المشاركة في التنمية السياسية بمعنى تنمية قدرات الجماهير على إدراك المشاكل وكيفية التعامل معها من خلال قدراتهم بشكل علمي و واقعي، أو بمعنى تحذير وتطوير النظم والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل واحترام حقوق الإنسان وكرامته، كما أن الإحساس العميق بأهمية المشاركة السياسية هو دليل القدرة على تحقيق أهداف التنمية السياسية، وقد اعتبر **هانتغتون** المشاركة السياسية احد العناصر الأساسية للتنمية السياسية التي تقوم عليها وعلى المؤسسة السياسية، كما تعد المشاركة السياسية معيار لتطور النظام السياسي وهي مؤشر على ديمقراطيته.

وترتبط المشاركة السياسية في الغالب بوجود النظام السياسي الذي يعرف درجة مرتفعة من المشاركة في مؤسساته المختلفة، فالمجتمع الذي تدار مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية على أساس سلطوي لا يسمح ولا يشجع على المشاركة السياسية لأفراد مجتمعه.

والمجتمع الذي تدار مؤسساته المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وفقاً للأسس الديمقراطية فإنه يفرض ظهور النظام السياسي الديمقراطي بمعناه الحقيقي، والذي يعتمد على التعددية الحزبية، ويكفل تحقيق الاستقرار السياسي، ولا شك،⁽¹⁰⁰⁾ أن الحكومات في الدول النامية خاصة لديها الكثير من المسؤوليات الكبرى، على المستوى القومي، وعليها أعباء كثيرة والتزامات جمة نحو المجتمع؛ وذلك للتوسع في خطط وبرامج التنمية الشاملة، وفي مقابل ذلك يبقى على الجماهير واجب أن تتحمل بعض الأعباء عن الحكومة، وأن تجند كل طاقاتها وخبراتها لمساندة الحكومة.

وأن تسعى قدر استطاعتها للمشاركة رغم أي عراقيل قد تواجهها في هذا الصدد. فالديمقراطية أريقّت في سبيلها الدماء في المجتمعات المتقدمة، ولم تفرض بقرار من أعلى، ولم تكن الحرية منحة في يوم من الأيام.

ولكي تؤتي جهود التنمية ثمارها لابد وأن تعبر عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية. فالجماهير هدف التنمية، وهم أدوات تنفيذ برامجها، وبدون مشاركتهم لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموي أو محاولة تنفيذه.

فالإنسان هو المخطط للتنمية، وهو هدفها، وهو المنفذ لبرامجها، ومن هنا فإن إدراك الإنسان لاحتياجاته الفعلية ووعيه بقضايا مجتمعه ورغبته في تغيير الظروف المعوقة للتنمية يدفعه إلى الإيمان بجدوى التنمية، وبذل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها، كما أن متابعة الجماهير للقرارات والمشروعات الحكومية وتكوين رأي عام بصددتها يسعى إلى كشف أوجه القصور فيها، يساهم في تعديل السياسات، ويضمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانيات المتاحة.

شهدت ساحة الوطن العربي العديد من التحولات والتغيرات التي تراوحت بين مطالبة بتغيير الأنظمة، و بتعديلات دستورية وإصلاحات سياسية ومكافحة الفساد . كما حراكا شعبيا مطالبا بالإصلاح السياسي والإداري والمالي ومكافحة الفساد، حماية للأوطان ومقدراتها ، هذه التحولات اتسمت بالإصرار والتصميم غير المسبوق في المنطقة العربية، بعضها يسعى لإسقاط الأنظمة القائمة والتي استمر حكمها لعقود من الزمن، وآخر يسعى لإجراء إصلاحات دستورية وتشريعية تهدف إلى تحقيق حياة سياسية وديمقراطية خالية من الفساد والمحسوبية وصولا إلى تحقيق الاستقرار والنماء والحرية والعدالة والمساواة.

المبحث الأول: اثار التحولات السياسية على العملية السياسية في المنطقة

العربية

تعيش العديد من الدول العربية حراكاً غير مسبوق وتحولات هي الأكبر والأعمق والأهم منذ عقود من الزمن، في سعي لرسم واقعاً ونظاماً عربياً جديداً، يؤسس لمرحلة جديدة تؤكد خطأ مقولة "أن الاستثناء العربي دائم ولا يمكن تغييره، و أن التغيير في العالم العربي لا بد أن يأتي من أطراف خارجية أو عن طريق العنف والجماعات المتعصبة"، لي طرح الحراك والانتفاضات الشعبية تحت مسمى الثورة طريقاً ثالثاً للتغيير . لكون مسببات الاحتجاج واحدة، حيث انتشار الفقر والبطالة وغياب الحريات والفساد الهائل والاستئثار بالسلطة . (101)

المطلب الأول: أسباب التحولات السياسية في المنطقة العربية

هناك جملة من الأسباب تقف وراء ما يحدث في وطننا العربي من تغيرات سياسية واحتجاجات شعبية، أولها: اختلال مسارات التنمية نتيجة جمود عملية التطوير والتحديث

¹⁰¹ -التحولات السياسية في المنطقة العربية - واقع و آفاق-،الملتقى الوطني الأول ،جامعة 20 أوت 1955، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 23-24 أبريل 2014، من موقع: <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=944610>

السياسي وضعف المشاركة السياسية. بعبارة أخرى، كانت التنمية السياسية بمفهومها الشامل متعطلة في الدول التي شهدت ثورات واحتجاجات شعبية. ثاني هذه الأسباب يتمثل في غياب قنوات الحوار الوطني الشامل، ينطلق من مبدأ المواطنة الحقيقية، ويرسخ مفهوم المشاركة السياسية. إضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري الذي قابله امتعاض واحتجاج شعبي. وهناك سبب آخر يتعلق بتراكم مشكلات الفقر واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، و بين من يملك ومن لا يملك.

(102)

التخلف السياسي يعد المرحلة الثانية التي تلي مرحلة الفساد، فهذا الأخير يتسبب في تدهيم القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات التي ما فتئت تبرز مع المنظومة الدولية القيمية الجديدة المبينة على أساس التعقيد المؤسساتي والتباين السلطوي، واحترام حقوق الإنسان، والشفافية ومحاربة الفساد وكل هذا يندرج تحت ما يسمى بالدولة الحديثة أو دولة التقدم والتحديث.

وقد أدت العديد من الظروف السائدة إلى ظهور وتسارع هذه التحولات، ومن أبرز هذه الظروف ما يلي (103):

- حالة الضعف التي وصلت إليها بعض هذه الأنظمة حتى أصبحت غير قادرة على اتخاذ أي إجراءات تحفظ ماء الوجه وتسير في طريق الإصلاح .
- تراجع الحريات والعدالة في جو تسوده الدكتاتورية والقمع.

¹⁰² - عبد الرحمن بن حمد العطية، التحولات السياسية في العالم العربي وانعكاساتها على دول الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، من موقع:

http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/ECSSR/FeatureTopic_1380.xml

¹⁰³ - التحولات السياسية والشعبية في الوطن العربي: الدلالات والآفاق، مركز دراسات شرق الأوسط عمان الأردن، من موقع:

http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-21.html

- ارتباط السلطة والمال مما أدى إلى المساس بالمسؤولية نتيجة تعارض مصالح المسؤول وصاحب القرار المالية والتجارية والعملية مع تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات .

- انعدام التواصل والعلاقة بين الحاكم والمحكومين أو وجود طبقة عازلة بين الحاكم والشعوب تكون رديئة التوصيل وتسعى لتحقيق وحماية مصالحها مما وسّع الفجوة بين الحاكم وشعبه.

خصائص ومميزات التحولات السياسية:

اتسمت هذه التحركات والتحولات بصفات وخصائص من أهمها:

- بروز دور الشباب وظهوره على سطح الأحداث كمحرك وعنصر أساسي في هذه التحولات والتحركات .

- غلبة السلمية على الحراك وعدم اللجوء إلى العنف وتدمير مكونات ومقدرات المجتمع والشعب.

- تنامي دور الإعلام في تحريك وتسريع هذه التحولات وخاصة في زمن العولمة وكثرة الفضائيات والمواقع الالكترونية واستخدام الوسائل العلمية والتقنية والالكترونية في نشر كل كبيرة وصغيرة في خط سير هذه التحولات والتغيرات.

- الدعم الشعبي والدولي ومن جميع المنظمات والمحافل للقائمين بهذه التحولات والتحركات.

- اتسمت هذه التحولات والحركات بشعبيتها وأنها لم تتحرك بتوجيهات حزبية أو تنظيمية أو جهوية أو دولية، فمادة هذه التحولات والتحركات هي الشعب بجميع أطيافه وبساطته الذين في غالبيتهم العظمى غير منتمين سياسيا أو فكريا . (104)

104- غالب قنديل ، ملامح الثورة العربية الجديدة، من موقع:

وهناك ظروفًا تسببت في الحراك الشعبي في الوطن العربي منها:

يعرف مجتمعنا العربي هيمنة للدولة القطرية التسلطية والاستبدادية، أفرزت في مجتمع العربي مجموعة من الظواهر السلبية، كالفساد والتوزيع غير العادل للثروات و تدهور لأنماط القيم الاجتماعية، والمصادرة الوحشية أحياناً للحقوق والحريات والكرامة الإنسانية، مما نتج عنه مجموعة من الظواهر السلبية التي يعيشها الوطن العربي⁽¹⁰⁵⁾.

ومن الأسباب التي أدت أو ربما سارعت في هذه التحولات والتحركات ما يلي:

- التغير الجيلي الذي لا يمكن اختزاله بفارق العمر الزمني، إنما يتجاوزه إلى أفكار والأدوات.

- تغير طبوغرافية المجال العام في الوطن العربي، نتيجة الانفتاح الإعلامي غير المسبوق في هذه البلدان، وتدفق المعلومات بما قوض من سيطرة الأنظمة العربية، وفتح الباب أمام مجال عام جديد⁽¹⁰⁶⁾.

- الإحساس الذي تولد لدى غالبية أفراد الشعب بالقهر والغبن والغيرة على مقدرات الوطن وهي تنهب وتذهب إلى حسابات فئة خارج البلاد واهتمام هذه الفئة بزيادة أرصدها ومراكزها السياسية والاجتماعية من خلال الاختلاس والنهب والرشوة بعيدا عن المحاسبة والعقاب، مما أدى إلى وجود زمرة متحكمة في الدولة لا تنظر ولو بطرف عين لخدمة المواطن والسهر على تقديم المساعدة له وتلمّس حاجاته وهمومه والمساعدة في حلها، وتبع ذلك أن الفقير يزداد فقرا والغني يزداد غنى مما وسّع الهوة بينهم .

105- سمير أبو زيد وآخرون ، حوارات ما بعد الثورة،(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص 88.

106- خليدة كعسيس خلاصي،"الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، مجلة المستقبل العرب،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السادسة والثلاثون، العدد 422،أفريل 2013، ص226.

- الحالة الاقتصادية التي يعيشها الناس من ارتفاع وغلاء الأسعار المصاحب لضعف وتآكل الدخل وتنامي البطالة.

- الركود السياسي الذي يسود بعض الأنظمة وشيخوختها مما جعلها عاجزة عن مجاراة الوضع الحالي وأصبحت بحاجة إلى التغيير. (107)

أدت هذه التحولات والتحركات إلى تنامي وازدياد وقوة مشاركة المواطن السياسية إذ أصبح يؤثر سياسيا بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذه المشاركة السياسية انقسمت إلى قسمين (108) هما:

القسم الأول: و هو المؤلف من المشاركة في الانتخابات النيابية واختيار الممثلين للشعب والمشاركة في النقاشات والحوارات السياسية لإبداء الرأي وإسماع الصوت من خلال الندوات والمؤتمرات ومن خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والالكترونية، والمشاركة الحزبية والاتصال بالمسؤولين، والمنافسة على الوظائف والمناصب العليا.

القسم الثاني: وهو غير تقليدي، منه ما هو قانوني مثل تقديم الشكاوى والتنبيه للخلل من خلال وسائل الإعلام بكافة أنواعها ومنها ما هو قانوني عند البعض وغير قانوني عند البعض الآخر كالمظاهرات والمسيرات والإضرابات.

المطلب الثاني: مسار التحولات السياسية في المنطقة العربية

عرف الوطن العربي مستهل عام 2011 حركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية. بدأت الشرارة الأولى من تونس، وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام ونخبته في أيام قليلة، كانت الرسالة واضحة: أن الحكم البوليسي والعنف المفرط غير قادرين على التصدي لثورة شعبية، لذلك سرعان ما انتقلت الشرارة

107- غالب قنديل ، مرجع سابق الذكر.

108- انظر: مفهوم المشاركة السياسية: السيد علوبة ، منى محمود، نقلا عن موقع : <http://www.dctcrs.org/s5459.htm>

إلى مصر التي كانت تموج أصلاً بإرهابيات الثورة، وهكذا تفجرت مظاهرات التغيير واستطاعت في أسبوعين وأيام قليلة أن تطيح بدورها برأس النظام ومعاونيه الأساسيين. وانتقلت الشرارة إلى اليمن وليبيا وسوريا. (109)

أما عن دول الخليج العربي فهي تحاول الابتعاد عما يجري في محيطها العربي وأنها غير معنية برياح التغيير، وأنها حالة استثنائية في محيطها العربي.

يمكن رصد عدد من الملامح الرئيسية التي رسمت معالم المشهد الثوري في الأقطار العربية كافة، مع فارق في الدرجة بالطبع من قطر لآخر:

1- "العفوية" هي السمة الرئيسية التي ميزت كافة الثورات العربية، فجميعها لم يكن لها قيادة موحدة، كما لم يقف وراءها تنظيم سياسي محدد، وحدها الجماهير تحركت اعتراضاً على الظلم والقهر والاستبداد، ورفضاً لتردي أوضاعها المعيشية، وسعيًا من أجل حياة أفضل.

2- عقب اشتعال الاحتجاجات في تونس، وقبل أن تنتقل إلى الدول العربية الأخرى، لجأت أغلب البلدان العربية في قراءة قصيرة النظر لأحداث الثورة التونسية إلى اتخاذ مجموعة إجراءات تركزت معظمها في تقديم مزايا اقتصادية واجتماعية بغرض الإسهام في المزايا رفع رواتب العاملين ومعاشات المتقاعدين، و تقديم منح مالية و قروض ميسرة (دول مجلس التعاون الخليجي) ، و تثبيت أسعار السلع الأساسية و رفع رواتب الموظفين (المغرب والجزائر)، و في اليمن ألغيت فكرة التعديل الدستوري و رفع رواتب الموظفين، و في مصر تم إلغاء رفع كان منتظرا لأسعار الكهرباء مطلع عام 2011، كما تم العدول تماما عن مشروع قانون للوظيفة العامة، وتفردت الحالتان الكويتية والسعودية باستباق الأحداث قبل أن تنفجر الاحتجاجات عن طريق وضع برامج للتشغيل وتقديم منح وقروض للمواطنين، وخاصة القروض العقارية.

¹⁰⁹-وفاء لطفي، الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية، من موقع: <http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-21-05-2012.pdf>

الملاحظة هنا أن مجمل التغيرات كانت في الجانب الاقتصادي- الاجتماعي دون الجانب السياسي الذي يمس جوهر النظام السياسي ذاته وبنية وتوزيع السلطات فيه، فمجمل الإجراءات كانت شكلية إجرائية لم تتضمن إصلاح هيكلي في جميع الجوانب.

3- جاء الانتقال من حالة "الاحتجاج" إلى حالة "الثورة" كرد فعل للتعامل القمعي من جانب الحكومات العربية مع مظاهر الاحتجاج أكثر منه مبادرة "بالفعل" الثورة من جانب الجماهير. (110)

4- تمسكت كافة الأنظمة العربية التي شهدت احتجاجات بصعوبة انتقال عدوى الثورة من تونس ومصر إليها، وأنها ليست مثلهما، فلما وصلت الثورة إليها، ورغم تشابه سيناريو الأحداث فيها مع الحالتين المصرية والتونسية، كان التهوين من شأن الاحتجاجات سمة غالبية على التعامل الحكومي معها في بادئ الأمر. وبدأت الحكومات العربية بقمعها، وهو القمع الذي كان وراء رفع سقف مطالب المحتجين، وأسهمت في تحويل الاحتجاجات إلى ثورة شعبية إكتسب زخماً جديداً بانضمام قوى جديدة إليها.

5- اتفقت القيادات العربية في مواجهة الاحتجاجات في التخويف من "فتنة تشطر الوطن" يقف وراءها مثيروا الاحتجاجات، ولعب كل منهم على وتر الانقسامات التي يشهدها الوطن سواء كانت دينية (المسلمين والمسيحيين في مصر)، أو قبلية (في اليمن وليبيا)، أو اثنية (الشراكسة في الأردن)، أو اللعب على وتر اللاجئين الفلسطينيين (سوريا والأردن). (111)

6- بادرت كافة الحكومات العربية إلى اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية لتطويق آثار الاحتجاجات والحيولة دون تطورها إلى ثورة مثل مبادرة الجزائر إلى إلغاء حالة الطوارئ، والإعلان عن الشروع في إصلاحات سياسية جذرية في كل من المغرب والأردن.

110- امجد خليل الجباس، ثورة الديمقراطية في الوطن العربي المسار والمآل، (القاهرة: د د ن، 2011)، ص9.

111- المرجع نفسه، ص10.

7- كانت ردود فعل بعض القادة العرب على الاحتجاجات تخاطب الخارج أكثر مما تخاطب الداخل، بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله معظم الدول العربية بالنسبة للمصالح الغرب.

8- كان الاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة، وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت (الفيسبوك والتويتر على وجه التحديد) سمة رئيسية ميزت الثورات العربية فكانت كافة الاحتجاجات يتم توجيهها عبر شبكات الانترنت، ولهذا السبب كان الشباب هم محركوا الثورات في الوطن العربي. (112)

9- تبقى المؤسسة العسكرية هي الرقم الصعب في المعادلة التغيير في الوطن العربي، وعليها يتوقف مآل الثورة إما أن يكتب لها النجاح أو يتم إجهاضها، أو ينقسم الجيش فريق مع الثورة وآخر مع النظام فتنزلق البلاد إلى حرب أهلية كما حدث في التجربة الليبية. تشهد على ذلك التجربتان المصرية والتونسية في مواجهة باقي التجارب العربية مع فارق في الدرجة بالطبع. في التجربتين المصرية والتونسية كان موقف المؤسسة العسكرية واضحا منذ اضطرارها إلى النزول إلى الساحات عقب عجز أجهزة الأمن عن تصدي الاحتجاجات و أنها لن توجه أسلحتها ضد الثوار.

10- لم يعول الثوار في كافة التجارب العربية التي شهدت احتجاجات أو ثورات على الدعم الخارجي - وبخاصة الغرب - لثوراتهم واحتجاجاتهم، إذ كانوا على يقين أن الغرب لا تحركه إلا مصالحه بدليل دعمه المستمر على مدار عقود للأنظمة التي قمعتهم. (113)

المبحث الثاني: أثر التحولات السياسية على قنوات المشاركة السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية.

112- المرجع نفسه، ص.11.

113- المرجع نفسه، ص.13.

فجّرت الثورات مختلف التكوينات السياسية، ومنها تلك التي تستلهم المرجعية الإسلامية، حيث خرج ناشطوها من عتبات غرفهم المغلقة إلى الفضاء العام، ودخل الناس أفراداً وجماعات إلى المجال السياسي، الذي كان مغلقاً ومصادراً. وبات متاحاً، وأنطلق الخطاب السياسي والممارسة من منهل التعددية السياسية وقبول الآخر المختلف، ونبذ الإقصاء، والابتعاد عن الشعارات الإيديولوجية، الأمر الذي يفتح باب الاحتكام إلى البرامج والسياسات الواقعية، بغية كسب ثقة الرأي العام.

في الوقت الذي كان يظن فيه كثير من أوساط الرأي العام في العالم العربي أنه بوقوع الثورات العربية فإن إقامة الحكم الرشيد سرعان ما سيسود دول العالم العربي بعد إنهاء حقبة الاستبداد، اكتشف الجميع أن هناك مسافة شاسعة بين إقامة الثورات وبين تحقيق أهدافها في إقامة هذا الحكم الرشيد. هذه الحالة أصابت كثيراً من جمهور الرأي العام بحالة من الإحباط الشديد، خاصة وأنه كان هناك الكثير من الأحلام بشروع أبناء «الربيع العربي» في إقامة دولهم على أسس صحيحة بعدما أعيأها الاستبداد .

و يرجع الخبراء وأساتذة علم النفس هذه الحالة النفسية التي أصبح عليها جمهور الرأي العام في بلاد الثورات إلى الثورة المضادة التي تسعى إلى إجهاض «الربيع العربي»، وفق ما هو حاصل حالياً في البلاد التي هبت للقيام بثوراتها، فمصر على سبيل المثال لا تزال تفتقر إلى الأمن والنمو الاقتصادي، علاوة على التجاذبات الحاصلة بين القوى السياسية. (114)

المطلب الأول: أثر التحولات السياسية على الرأي العام العربي

إن النخب العربية وطبيعة تكون الرأي العام العربي له دور في الحراك الشعبي الذي عصف بالوطن العربي منذ عام 2010 ولغاية اليوم، هي عوامل مجتمعة في طبيعة التكون والتأثر وبالغة

التعقيد و التداخل، و خلقت إطارا لتحولات جذرية في الحياة السياسية العربية لم يشهدها الوطن العربي منذ أكثر من نصف قرن. (115)

تعد السمة الرئيسية للمراحل الانتقالية التي تمر بها الدول العربية، أن الشارع باتت له الكلمة الأولى في تحديد مستقبل النظم التي سيتم إنشائها. ويعد الرأي العام أحد الظواهر المعبرة عن الشارع العربي، وأصبحت دراسته وتحليل اتجاهاته مهمة في فهم مسار تطور الأوضاع في الدول التي تمر وسواء كان ذلك مرتبطا بالدلالة الحضارية أو بالأوضاع السلوكية، وسواء كانت تلك الأوضاع السلوكية تدور في إطار البعد الاجتماعي أو النواحي الفردية، وما إذا كانت تقف عند حد السلوك الصحي، أو تتعداه إلى دراسة السلوك المرضي. (116)

1- تأثير العامل الديني في الرأي العام:

مع التسليم بوجود عوامل مؤثرة في تشكيل وتكوين الرأي العام، فإنه من البديهي أن تختلف توجهاته باختلاف صعود وهبوط أثر هذه العوامل أو أحدها. غير إن هذا التغير في توجهات الرأي العام لا يعبر بالضرورة عن تعرضه للتضليل أو الخداع. وإن كان من غير المستبعد حدوث ذلك.

يعد العامل الديني من أكثر العوامل المؤثرة في الرأي العام إثارة للجدل في المرحلة الحالية خاصة مع ما كشفت عنه نتائج الانتخابات في كل من مصر وتونس، من صعود التيارات الدينية، وهذه النتائج تطرح عدة أسئلة خاصة بقدرة الجماعات الدينية على توجيه الرأي العام، والتأثير فيه.

يمكن القول إن درجة تأثير العامل الديني في الرأي العام، وتوجهاته بصفه عامة، تختلف من مجتمع لآخر، ومن شخص لآخر، تبعا لمجموعة من العوامل، أهمها مستوي الالتزام الديني ومستوي

115- صباح ياسين، "الإعلام الفضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام"، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة، العدد 414، أغسطس 2013، ص 58.

116- رمزي محمد عرفات اليازجي، الرأي العام بعد ثورات الربيع العربي، من موقع:

الوعي بطبيعة الدين، ومدي ارتباطه بمظاهر الحياة، وكذلك أسلوب عرض الخطاب الديني، ومدي رصانته وإقناعه فضلا عن طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع في مسار تطوره. (117)

وبالنظر إلى الحالة المصرية، والتي كشفت نتائج الانتخابات في مرحلتها الأولى عن صعود التيار الديني بشكل ملحوظ، يمكن رصد ملاحظتين. تتعلق الملاحظة الأولى بأن العامل الديني أصبح أحد العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام المصري وتوجيهه في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. و يمكن تفسير ذلك بأن المجتمع المصري يتسم بالتدين والميل إلى الحفاظ علي مظاهر هذا التدين. و بالتالي، فإن أثر العامل الديني علي توجهات الرأي العام المصري ليس أمرا جديدا، ولكن ما هو جديد مرتبط باتساع نطاق التأثير. و يرجع ذلك إلى مساحة الحرية التي منحتها الثورة المصرية للجماعات الدينية التي كان نشاطها محظورا في مرحلة ما قبل الثورة، مما مكن هذه الجماعات من زيادة فاعلية متغير الدين في التأثير في الرأي العام تجاه قضايا محددة، مثل مستقبل الدولة و هويتها. كما استخدمت هذه الجماعات و بكثافة في الدعاية الانتخابية أساليب الدعاية المباشرة التي تعتمد علي توظيف الشعارات و الرموز الدينية، و استخدمت دور العبادة في حشد التصويت لصالحها، بل و الحديث عن أن التصويت لها هو إعلاء لصوت "الحق".

و في هذا السياق، نجحت الجماعات الدينية في تحقيق نتائج ملموسة في المرحلة الأولى من الانتخابات، حيث تصدرت قوائم حزب الحرية و العدالة، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، نتائج غالبية الدوائر، بحصوله علي 3 ملايين و 965 ألف صوت، بما يعادل 39.9% من إجمالي الأصوات الصحيحة في مختلف الدوائر، و لم يخسر الحزب في انتخابات الفردي في الجولة الأولى سوى 3 مقاعد فقط. كما استطاع حزب النور السلفي الحصول علي نسبة 25% من إجمالي الأصوات الصحيحة، أي ما يعادل مليونين و 971 ألف صوت. و هذه النتيجة غير مفاجئة، فهي تقترب مما أوضحته نتائج استطلاع للرأي، أجراه مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية علي ثلاث مراحل بعنوان "المشاركة السياسية والأحزاب السياسية". فاستنادا لنتائج الاستطلاع

الخاصة بالمحافظات التسع التي عقدت فيها المرحلة الأولى من الانتخابات، حصل حزب الحرية والعدالة علي تأييد 39.5% من أفراد العينة الذين حسموا أمر انتخابهم لمرشحي الحزب، وهي نسبة تقترب مما حصل عليه الحزب فعلا في انتخابات المرحلة الأولى. كما حصل حزب النور، وفق الاستطلاع، علي 19.1% و هي نسبة أفراد العينة الذين حسموا أمر انتخابهم الحزب، و هي نسبة أقل من النسبة التي حصل عليها الحزب فعلا . (118)

وتتعلق الملاحظة الثانية بأن تأثير العامل الديني، وإن كان لا يمكن تجاهله أو التقليل منه، فإن شدة الخطاب الديني، واشتماله علي ما يثير تخوف الجماهير من استئثار أصحابه بالرأي، والتحول بشكل ما إلي ديكتاتورية جديدة، غالبا ما يؤدي إلي النفور من هذا الخطاب، بل والبعد عنه، وفقدان تأثيره. و هو ما يمكن ملاحظته من تراجع شعبية السلفيين خلال جولة الإعادة في المرحلة الأولى في الانتخابات المصرية، حيث كان هذا التراجع تاليا علي تصريحات قيادات سلفية اتسمت بالغلو، وتحديث عما سيتم تحرجه وتحليله خلال المرحلة القادمة . (119)

2- تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام:

لا احد ينكر الدور الذي لعبه الإعلام في التقلبات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية ولازالت. و ربما كانت منظومات التواصل الجماهيري (تلفزيون، انترنت، فيسبوك وتويتر) الأكثر تأثيرا في صناعة الرأي العام وتغيير المزاج الجماهيري وقولبته على النحو الذي يسعى إليه مستخدمي هذه الأجهزة أو بصورة أدق المسيطرين عليها ومالكها لقد أصبحت الشاشة أداة مركزية تتجاوز كونها وسيلة اتصال أو تواصل أو تحتزل في مجرد قنوات تقدم برامج للتسلية والتثقيف لتصبح أدوات للضبط و التحكم السياسي و الاجتماعي تؤثر على الأفراد و الجماعات و تزيّف وعيهم و سلوكهم لقد تحولت الصورة إلى سلطة حقيقية من يملكها يصبح السيد الحقيقي أو كما

118- رمزي محمد عرفات البازجي، مرجع سابق الذكر،

119- رانيا مكرم، التيار الرئيسي: الرأي العام في مراحل ما بعد الثورة بين النظرية والتطبيق، من موقع:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=780577&eid=358>

يقول -ريجيس دوبراي- " فإن سيد الصورة هو سيد البلاد " ومثلما كان للصورة التي روجها الإعلام البديل (فيسبوك وانترنت) دورا مركزيا في خلخلة منظومات استبدادية والإطاحة بها أحيانا فقد لعبت أدوات الاتصال الجماهيري دورا مركزيا في خدمة القوى الاجتماعية والمالية المهيمنة من أجل إعادة السيطرة على العقول واستعادة السيطرة على البلد في لحظة مواتية وهو أمر يمكن أن نلاحظه من خلال الدور الذي لعبته أجهزة الإعلام في التهيئة للانقلاب المصري أو في إثارة الاضطراب في تونس وقبلها كان لها دورا مماثلا في التحريض على الانتفاضات والثورات. (120)

بات الإعلام في واقعنا المعاصر يشكل عصب الحياة، وخاصة بعد الانتشار الواسع للبت الإعلامي بأشكاله المختلفة، المقروء أو الإذاعي أو الفضائي، أو الإلكتروني على " الانترنت" ووسائل التواصل الاجتماعي.

هذا التطور الكبير لوسائل الإعلام كان من أهم أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس ثم مصر وليبيا واليمن و سوريا، و ما بين ذلك من احتجاجات في بعض البلدان العربية الأخرى، و أصبح الإعلام طرفا أساسيا في اللعبة السياسية، و بات أثره واضحا في أثناء تغطيته لثورات " الربيع العربي". لقد لعب الإعلام دورا كبيرا في الإحداث وإطاحة أنظمة الحكم من خلال التأثير في الاتجاهات و المعتقدات و شحن الفكر و العقل بمضامينه المختلفة. إن المجتمع العربي حاليا يمر بحراك كبير فالاحتجاجات الشعبية انتشرت في بعض دول العربية، بعضها حقق أهدافه أو جزء منها، و بعضها الآخر لا يزال يسعى إلى ذلك. (121) لقد أصبحت أحداث "الربيع العربي" نقطة تحول تاريخية تناولتها وسائل الإعلام، كل بحسب اتجاهها و أجندتها بين السلب و الإيجاب والتشكيك و التحفيز، فتراوحت الصورة الإعلامية و تباينت في أطروحات و وسائل الإعلام وتغطيتها للإحداث، إذ عرضت كل وسيلة من تلك الوسائل الإعلامية أسباب تلك الأحداث و أجندتها ومحركاتها و أهدافها بغرض تشكيل الاتجاهات و رسم صورة ذهنية عما حدث و يحدث،

120- سمير حمدي، المتلاعبون بالعقول .. دور الإعلام في الثورة المضادة، من موقع: <http://www.noonpost.net/content/366>

121- خالد الصوفي، علي البرهني، دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو "الربيع العربي" دراسة ميدانية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، دورية رؤى إستراتيجية، العدد الخامس، جانفي 2014، ص33.

انطلاقاً من الخلفية التي تتبناها و التي تكيف من خلالها أشكالها البراجمية وقوالبها التحريرية، و مع التكرار للرسائل تتشكل اتجاهات الجمهور من خلال ما يحصل عليه من معلومات في منحى غير واضح يكتنفه التباين في وجهات النظر. (122)

المطلب الثاني: أثر التحولات السياسية على الانتخابات في المنطقة العربية

لأول مرة في التاريخ العربي الحديث صار العالم يتابع باهتمام سير الانتخابات في أكثر من دولة عربية، و ينظر في نقاشاتها و حواراتها، و يترقب المهتمون نتائجها. و قد برهنت انتخابات المجلس التأسيسي في تونس، و انتخابات مجلس الشعب في مصر، على سلاسة في عملية الانتقال الديمقراطي، كونها اتسمت باتساع المشاركة الشعبية، وسط مناخ من الحرية و الشفافية، مع بعض التجاوزات و الثغرات. و عبّرت نتائجها عن الخيار الشعبي، الذي يستحق كل الاحترام و التقدير، لكن فوز أحزاب معينة فيها لا يعني أن الشعب قد منح تفويضاً مطلقاً لقيادتها، و لا يمت فوزها بصلة إلى وجود سياقات أو قناعات إيديولوجية أو دينية مسبقة كانت تحرك الناخبين في كلا البلدين، بل أن ما حركهم للمشاركة بكثافة فيها هو سعيهم لتحقيق إرادتهم، و مساهمتهم في التغيير، و رسم ملامح المرحلة المقبلة. (123)

غير أن نجاح مسار التحول أو التغيير يشير إلى أن قوى الثورة لم تتوقف عن الضغط على القوى الحاكمة في المرحلة الانتقالية، حيث أجبر الرفض الشعبي في تونس على تغيير الحكومة الانتقالية حتى تشكلت الحكومة المنتخبة، فيما عاشت مصر على وقع التجاذبات بين قوى الثورة والمجلس العسكري، و مع ذلك نجحت في إجراء انتخابات رئاسية بين العديد من المرشحين، وما زالت تنتظر تسلم السلطة من المجلس العسكري. و للمرة الأولى في تاريخ مصر الحديث،

122- المرجع نفسه، ص33.

123- عمر كوش، الثورات العربية ومسار حركة التغيير، من موقع: <http://all4syria.info/Archive/42934>

والبلاد العربية، جرت مناظرات تلفزيونية ما بين أقوى المرشحين للرئاسة المصرية، بما يعني تشكل ثقافة سياسية جديدة، تقطع من نهج الاستبداد و الانفراد بالسلطة. و للمرة الأولى كذلك، توجه الناخبون المصريون إلى صناديق الاقتراع في 23 مايو / أيار 2012، كي ينتخبوا رئيسهم المقبل، وهم يدركون أن أصواتهم ستصل و ستحسب، وستترك أثراً على مستقبلهم و مستقبل بلادهم، بما يعني أنهم يترجمون جوهر الثورة ووعدها الأهم، و أن سوى ذلك تفاصيل قابلة للجدل والشك أيضاً، و تتطلب الوعي و السهر على سلامة مسار حركة التغيير المنشود.

و في سياق مسار التحول تحققت خطوات عديدة في التغيير نحو الأفضل، ليس أهمها حلّ كل من حزب التجمع الدستوري و الحزب الوطني، وإلغاء أجهزة الأمن وإداراتها التي كانت تعقل المواطنين بشكل تعسفي. بل أن ما يدعم أسباب النجاح هو دخول البلاد مرحلة من الحراك السياسي و الاجتماعي، المتاح أمام جميع الفئات و الأفراد، حيث تشكلت أحزاب وجمعيات مدنية عديدة، و باتت الساحة السياسية مجالاً عاماً للتداول و الممارسة، وليست حكراً على الحزب الحاكم والأحزاب التي تدور في فلكه.

ما يميز الانتخابات في ظل التحولات السياسية هو صعود الإسلاميين للحكم ولعل من بين أسباب نجاح الأحزاب الإسلامية في دول الثورات العربية:

- استغلالها الجيد لمناخ الانفتاح السياسي، واستخدامه لتوسيع نفوذها وتأثيرها في الفضاء العام، من خلال التركيز على الهوية، وزيادة التحشيد والتنظيم، بالنظر إلى الدور الواسع للدين الإسلامي في مختلف الأوساط الاجتماعية في بلداننا العربية. و ليس جديداً القول بأن حضور الدين قوي، ويحتل مكاناً مميزاً في منظومة الأفكار السائدة في مجتمعاتنا العربية، و له تأثير ثقافي واضح فيها، الأمر الذي استغلته الأحزاب الإسلامية. و إن كان وجهاً القول بأن الحركات و الأحزاب الإسلامية لم تنشأ من فراغ، بل من الأوساط الاجتماعية، إلا أنها عمدت إلى توظيف الدين في خدمة السياسة، بالرغم من الجدل الواسع بخصوص علاقة الدين بالسياسي.

- وجود أسباب موضوعية، سياسية واجتماعية واقتصادية، استغللتها الأحزاب الإسلامية في صراعها على السلطة، و استثمارها سنوات الصراع مع عهود الاستبداد.

- استغلال القوى الإسلامية منابر المساجد للدعاية الانتخابية لمرشحيها في سائر الانتخابات، والأخطر هو توظيفها سلاح الفتاوى الدينية في حملاتها الدعائية. (124)

- امتلاك القوى الإسلامية، وخاصة حركة الإخوان المسلمين، موارد مالية هامة، و قيامهم بأعمال الإغاثة و المساعدة في الأزمات و الكوارث الطبيعية، و إسهامهم في الجمعيات الخيرية.

- التأثير القوي للقوى و الأحزاب الإسلامية على بعض منظمات المجتمع المدني من نقابات و نوادي و جمعيات و سوى ذلك.

ولا شك في أن نجاح الأحزاب الإسلامية، ذات التوجه الإخواني عموماً و السلفي، في الوصول إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع، لأول مرة في التاريخ العربي المعاصر، يضعها أمام المسؤولية المباشرة عن مستقبل البلاد، و أمام امتحان النجاح و الفشل في المرحلة الانتقالية، فضلاً عن وضعها تحت مجهر ترقب ورهان مختلف القوى الإقليمية والدولية.

في الحالة التونسية احترمت حركة النهضة صندوق الانتخاب، و أقامت تحالفات مع قوى علمانية، حيث ساهمت في إيصال "المنصف المرزوقي" العلماني إلى الرئاسة المؤقتة لتونس، و تقاسمت السلطة من حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" و "التكتل من أجل العمل و الحريات". بالمقابل هناك خطر على المسار الديمقراطي من بعض المتشددین، و خاصة في الحركات السلفية والجهادية.

و في مصر، أبرزت التطورات تكييف جماعة الإخوان المسلمين سلوكهم وخطابهم مع الظروف و التغيرات الجديدة، حيث تعاونت و تحالفت مع بعض القوى والتيارات السياسية الأخرى، على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية الواضحة بينها و بين أطروحات وتوجهات تلك

التيارات. و هي تحاول منذ تنحي حسني مبارك إلى اليوم الظهور بمظهر القوة السياسية الوسطية، المستجيبة لمتطلبات التحول الديمقراطي. و قد عرفت انقسامات ما بين "الإصلاحيين" و"المتشددين"، حيث تمرت جماعات شابة على سلطوية القيادات التقليدية، و طالبت بتعزيز مشاركة الشباب و النساء، و اعتماد الشفافية في عملية صنع القرارات. و الأهم من ذلك مطالبتهن باعتماد مقاربة أكثر إبداعاً للنصوص الدينية، أقلمة إسلامية لقيم الديمقراطية و المواطنة و الحداثة، إلى جانب المطالبة بفصل شبكات المشاركة السياسية في الأحزاب الإسلامية عن أنشطتها الدعوية . (125)

المطلب الثالث: أثر التحولات السياسية على الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

تقوم الحياة الديمقراطية على آليات عمل ومؤسسات تلعب فيها الأحزاب السياسية، والإطارات النقابية، و منظمات المجتمع المدني، أو ما يسمى في أدبيات الفكر السياسي بالوسائط التقليدية، دوراً أساسياً و محورياً. إذ تعمل هذه المؤسسات كمحرك لتنشيط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالممارسة الديمقراطية تفقد وضوحها في غياب هذه المؤسسات التي تعمل كصمام أمان ضد استئثار الاستبداد والفساد بأشكاله المختلفة من خلال صيانة الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية والدينية للمواطن وتأطيره أو تنميته فيندمج الجميع أو الأغلبية في العمل على إرساء مبادئ الديمقراطية الحقبة التي تكفل للفرد حياة كريمة، أمانة ومستقرة. و يفترض في هذه المؤسسات أن تمتلك برامج ورؤية شاملة للإصلاح في مختلف الميادين تتسم بالتجدد لمواكبة مختلف التطورات التي تعرفها المجتمعات البشرية في شتى المجالات.

أولاً: أثر التحولات السياسية على الأحزاب:

يعتبر البحث و التنقيب في أزمة العمل السياسي في البلاد العربية من أكثر المسائل تعقيدا وصعوبة، باعتبارها أزمة ذات أبعاد ومستويات عدة؛ متشابكة، مترابطة، ومتداخلة، فالمسألة ليست مقتصرة في جانب واحد من الحركة السياسية العربية فحسب، بل هي أزمة تتصف بالشمول حيث تطل جل الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها و انتماءاتها الفكرية و الإيديولوجية وتاريخها السياسي. كما أنها أيضا، أزمة تتصف بالعمق إذ تشمل كل الأبعاد للحزب السياسي الواحد، السياسية و الفكرية والتنظيمية.

فالتأمل لمشهد أي حزب عربي سيلاحظ أن معظم الدول العربية تعرف أشكالا مختلفة من الحياة السياسية الحزبية وأنواعا مقيدة أو حرة من التعددية الحزبية غير أن أداءها الوظيفي هزيل وغير مقنع. ولم تحقق الظاهرة الحزبية في العالم العربي المكاسب المفروضة أن تتحقق في أي نظام حزبي من حيث هو نظام " يمكنه أن يساعد على تكوين بيئة ديمقراطية سليمة تسمح بإرساء تقاليد سياسية شفافة تضمن تداول سلميا حقيقيا للسلطة، في ظل وضع آمن و مستقر، يحافظ على استمرارية الدولة من جهة، و يضمن اضطلاعها بوظائفها ومهامها الحيوية و الأساسية بكل اقتدار و فاعلية من جهة أخرى"(126). و قد أبان مسار التجربة الحزبية العربية " عن هشاشة المؤسسات الحزبية وضعف قواعدها، وأكدت من ثمة افتقارها إلى تمثيل حقيقي على مستوى القوى الشعبية"(127)، فقد فشلت الكثير من الأحزاب في تحقيق الشعارات التي رفعتها والبرامج التي وعدت بها والطموحات التي رافقت تأسيسها ونشأتها. وبفعل حضورها الباهت في حياة المجتمع، وتحولها من مؤسسات تمثيلية للتأطير السياسي والتنشئة الاجتماعية وبلورة المطالب؛ إلى قنوات مغلقة تغيب فيها مظاهر الشفافية والممارسة الديمقراطية، أصبحت تستقبل وتنتج فقط نخبا لا تستحضر سوى مصالحها عبر تبرير الخطابات السائدة(128).

126- الحسين الزاوي، " الأحزاب السياسية و الحراك العربي"، جريدة الخليج، 2012/03/07.

127- المرجع نفسه.

128- إدريس لكربي، " محاسبة الديمقراطية: التداخليات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل

وقد أصبح الفاعل السياسي الحزبي يتميز " بالضعف أمام بلورة فعل سياسي منتج للتغيير والتحول⁽¹²⁹⁾، والارتكان إلى عدم الاكتراث بالمصلحة العامة، والتفوق على المصالح السياسية الضيقة، و احتراف الانتهازية والتفادى السياسي بهدف بلوغ مقاصد نفعية شخصية وظرفية ما أدى إلى هبوط أرصدة هذه الأحزاب لدى المواطن العربي من جهة، وإلى تحولها إلى أداة طيعة في يد السلطات التي تعمل جاهدة على تشكيلها وتفريخها والحد من حريتها والتضييق عليها بما يخدم استمرار نهجها السلطوي ويقوي شوكتها ويدعم شرعيتها ويبرر تسلطها القائم على أساليب القمع واحتكار السلطة. وفي الواقع يصعب مساءلتها كأحزاب مؤثرة في الحياة السياسية مادام حضورها موسمياً وقاصراً على عملية التصويت وتأثير المشهد السياسي بدون أن يكون لها أي تأثير قوي في الفعل السياسي⁽¹³⁰⁾.

كل هذا يوحي بأن الأحزاب السياسية العربية تعيش أزمة حقيقية تحول دون القيام بوظائفها في التنمية السياسية، وتعزيز الديمقراطية، وتنشيط الحياة العامة، وتحول دون تحقيق تطلعات وطموحات المواطن العربي في بناء صرح الديمقراطية الذي يضمن تداولاً سلمياً للسلطة و يؤسس لمفهوم المصلحة العامة والمشاركة في الشأن السياسي العام.

نشأت عشرات الأحزاب السياسية الجديدة في مصر و ليبيا و تونس منذ بداية الثورات العربية. و على الرغم من أنّ الكثير من هذه القوى لعبت دوراً نشطاً في إطاحة الأنظمة القديمة، إلا أنّها واجهت صعوبة في تطوير هويّات متّسقة، وإنشاء قواعد دعم فاعلة، و بناء قواعد انتخابية مستدامة. و إذا ما أرادت المشاركة الفاعلة في العملية السياسية، ينبغي على هذه الأحزاب الجديدة، العلمانية إلى حدّ كبير، أن تتغلّب على تحدّياتها المؤسّساتية، و أن تحسّن قدرتها على توفير ما يحتاج إليه الشعب على المدى الطويل. سيلعب مصير هذه الأحزاب الناشئة دوراً هاماً في تحديد نجاح مراحل الانتقال السياسي التي تشهدها المنطقة العربية.⁽¹³¹⁾

129- محسن لحسن خوخو، "الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، مجلة فكر ونقد، العدد 47، مارس 2002، ص 28.

130- زين العابدين حمزاوي، "الظاهرة الحزبية بالمغرب: مقارنة نقدية على ضوء تجربة التناوب السياسي"، مجلة نوافذ، العدد الثامن و التاسع، يوليو 2000، ص 192.

131- مروان المعشر، الطريق نحو أحزاب سياسية مستدامة في العالم العربي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، من موقع:

إن المتأمل للمشهد السياسي العربي يمكنه أن يستخلص قواسم مشتركة للأنظمة السياسية العربية حيث تتميز بالاستئثار بالسلطات والاستفراد بالحكم، و منع توفر مناخات إيجابية لحياة ديمقراطية تقوم على أسس و لها مؤسسات وآليات عمل واضحة، و يتم ذلك من خلال عملها على تهميش الأحزاب و التضيق عليها. و بالمقابل يتحول " الحزب الحاكم إلى حزب الحاكم منتقلا إلى ملكية شخصية و عائلية، في القرار و المصير، و فاتحا أبوابه لأعداد كبيرة من الأعضاء و المنتسبين الانتهازيين الباحثين عن منافع من الحكم و السلطات بدون قناعات حقيقية ببرامجه ونظرياته و مؤتمراته الخادعة و المبرجة في دوائر خاصة و خدمة لمصالح خاصة⁽¹³²⁾. مما نتج عنه وضع حد للمنافسة و التعددية الحزبية الحقيقية، باعتبارها إحدى اللبنيات الأساسية لتنمية المشاريع السياسية و الاقتصادية و الثقافية للمجتمع ، مبررة ذلك بعدم جاهزية المجتمعات العربية للممارسة الديمقراطية، فالتعدد و المنافسة السياسية لم يتطورا بعد ليكونا أساس الاختلاف السياسي.

فتح سقوط الأنظمة الحاكمة في مصر و ليبيا وتونس باب المشاركة السياسية على مصراعيه. فتكاثر الأحزاب نتيجة اغتنام الناس فرصة تنظيم أنفسهم سياسياً و جعل أصواتهم مسموعة في العملية الديمقراطية. في مصر، خاض أكثر من 60 حزباً الانتخابات البرلمانية. و في تونس، فاق عدد الأحزاب المئة. و في ليبيا، تسجّل ما لا يقلّ عن 142 حزباً سياسياً جديداً للتنافس في الانتخابات التشريعية الأولى في البلاد.

بيد أنّ الغالبية العظمى من هذه الأحزاب الجديدة فشلت في القيام بأكثر من التسجيل لدى الحكومة، بما أنّها لم تقم بشيء لتثبت وجودها على الأرض. إنّها لم تكن موجودة في الواقع إلا على الورق. و حتى تلك الأحزاب التي ظهرت على أنّها اللاعب رئيسي، فشلت عموماً في تحقيق أي تأثير انتخابي مهمّ في الانتخابات البرلمانية الأولى، و تميّزت عوضاً عنها المنظمات الأعرق و الأكثر رسوخاً بالأداء الأكثر فاعلية. كان الإسلاميون من بين الذين سجّلوا الأداء الأفضل، مثل

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=53589>

132- كاظم الموسوي، "الشورات العربية و الأحزاب السياسية"، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي:

http://kadhimmousawi.blogspot.com/2011/03/blog-post_28.html

الإخوان المسلمين في مصر و حزب النهضة في تونس، و هما حزبان أنشأ قواعد فاعلة على المستوى الشعبي لعقود خلت، من خلال الأعمال الخيرية، و الخدمات الاجتماعية، و وعود بحكومة أفضل.

تمثّل الاستثناء في ليبيا التي كانت أساساً خالية من الأحزاب في عهد معمر القذافي. و لذا كانت جميع الأحزاب جديدة عملياً. و قد استطاع تحالف القوى الوطنية المشكّل حديثاً تأمين مقاعد أكثر من أي حزب آخر في ليبيا في انتخابات العام 2012، على الرغم من أنّ المستقلين يهيمنون على السلطة التشريعية. (133)

لكن، و مع تقدّم مراحل الانتقال، بدأت الأحزاب الناشئة تثبت وجودها بقوة أكبر وبخاصّة في مصر وتونس. و قد انكفأت الأحزاب الأضعف، وبدأت الأحزاب الأكبر بتشكيل تحالفات لزيادة نفوذها على الساحة السياسية.

في مصر، أسست الأحزاب التي تشكّلت حول كبار رجال السياسة العلمانيين بعد الانتخابات الرئاسية في العام 2012 مع القوى الناشئة الأخرى جبهة الخلاص الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وأدّى هذا التحالف دوراً رائداً في حشد المعارضة ضدّ إدارة مرسي، إلى حين بدأت حملة أطلقتها حركة تمرد الشعب تنال زخماً كبيراً في أيار/مايو 2013. وفي تونس، انقلب المشهد الحزبي بسرعة في أعقاب الانتخابات البرلمانية في العام 2011، وظهر حزب علماني جديد، نداء تونس، باعتباره منافساً فعلياً للحكومة التي يقودها حزب النهضة. استطاعت أحزاب المعارضة في نهاية المطاف إقناع النهضة بتسليم السلطة إلى حكومة تصريف أعمال والالتزام بإجراء انتخابات جديدة. في غضون ذلك، لا يزال تحالف القوى الوطنية الحزب الأكبر في ليبيا، و يحظى بأعلى مستويات التأييد و الوعي الجماهيري، في الوقت الذي لا يزال فيه دور معظم الأحزاب السياسية الناشئة الأخرى هامشياً.

لا تزال الأحزاب السياسية العلمانية الناشئة في البلدان الثلاثة تجهد لإثبات وجودها في أنظمتها السياسية. و على الرغم من تشكيل بعض التحالفات، لا يزال مشهد الأحزاب السياسية

في مصر وليبيا و تونس مجزاً للغاية. و الأحزاب تفتقر إلى المستويات اللازمة من الوعي والدعم الجماهيري لتلعب دوراً سياسياً فاعلاً، مع استثناءين محتملين هما تحالف القوى الوطنية في ليبيا ونداء تونس في تونس.

ثانياً: أثر التحولات السياسية على المجتمع المدني

التفكير في الديمقراطية كطريقة لتحديث البنى السياسية التقليدية في العالم العربي دفع إلى التساؤل حول الشروط و الإمكانيات الثقافية و الاجتماعية لتحقيقها. و إحدى هذه الشروط هو قيام المجتمع المدني الذي يعني " بالدرجة الأولى كل نوعيات وأشكال المقاومة التي يبديها و يفرزها المجتمع للإفلات من الهيمنة القوية و الكلية للدولة "(134) فأصبح بذلك " نوعاً جديداً من اليوتوبيا السياسية تجسد الأمل في ديمقراطية الحياة السياسية و الحد من غلو السلطة عن طريق إدكاء أشكال ونوعيات المقاومة هاته "(135).

إن ظاهرة المجتمع المدني، لا تنمو و تتطور إلا في ظل مجتمع حر مكون من أفراد متمتعين بمواظنتهم، و يتبادلون بشكل عادل، نتائج و ثمار العمل الاجتماعي و يعملون على تدعيم الأسس الديمقراطية لتداول القيم و المصالح في سياق منظم و قانوني واضح، غير أن كل ذلك يتطلب ثقافة سياسية تقوم على المشاركة و الاختلاف و التعددية و تساهم بالتالي في خلق فضاءات اجتماعية وسياسية جديدة(136). وهو المناخ الغائب على مستوى المشهد السياسي العربي حيث " إن أجهزة الدولة تسيطر على كافة فضاءات التعبير و تراقبها ولا تسمح إلا بهامش ضئيل من النقد والاحتجاج الذي لا يجب أن يتجاوز في شتى الحالات الحدود المسموح بها "(137).

134- محمد سبيلا، للسياسة، بالسياسة: في التشريع السياسي، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق ، 2000)، ص 170.

135- المرجع نفسه.

136- محمد أحمد بنيس، " المجتمع المدني العربي و التباسات التأصيل "، مجلة وجهة نظر، العدد 7، ربيع 2000، ص.15.

137- حسن قرنفل، المجتمع المدني و النخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق ، 1997)، ص.222-223.

و تموج الساحة الاجتماعية للمجتمعات العربية بالعديد من مؤسسات المجتمع المدني تتوزع بين منظمات تعنى بحقوق الإنسان و منظمات تسعى للدفاع عن التنمية و حرية المرأة و حقوق الطفل، و جمعيات مهنية و غيرها. و كان المواطن ينظر إليها كقوة مضافة إلى الأحزاب السياسية والإطارات النقابية للمطالبة بالإصلاح و التغيير، غير أن أدائها على مستوى الممارسة الواقعية يفضي إلى القول بأنها تفتقر إلى الفعالية و المردودية، فانتهت إلى ما انتهى إليه الفاعل الحزبي والنقابي بأن تحولت إلى مؤسسات صورية و شكلية و إلى ديكورات لاستكمال المشهد المؤسسي الهش ، فأنهارت، بفعل ذلك، طموحات فئات عريضة من المواطنين في العالم العربي في بناء مؤسسات وتنظيمات قادرة على الحد من سطوة النخبة الحاكمة التي تتحرك في كل الاتجاهات. حيث تم تضيق مجال المجتمع المدني و حصره في تقديم الخدمات الاجتماعية بدلا من الدولة، واستبعدت ما أمكن أشكال التنظيم التي تمكن من التعبير عن قيم المواطنة والحرية والاستقلالية.

و تقف مجموعة من التحديات و العوائق حجرة عثرة أمام تحقيق مؤسسات المجتمع المدني لأهدافها و لدورها في تطوير و محاصرة البنى التقليدية للمجتمعات العربية، مما أفقدته فعاليتها فأصبح لا وظيفيا في علاقته بعمليات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي المنشود، وطوقته بسلسلة من القيود حدت من قدرته على الحركة و شلت إرادته في التغيير.

و تعاني معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي من التوتر في العلاقة مع أجهزة الدولة و نظامها السياسي الذي " يضع ضمن أولوياته الأولى مراقبة فضاء الفعل السياسي والاقتصادي والثقافي مراقبة شديدة، مما يستحيل معه ظهور أية مؤسسة أو تنظيم جماعي لا يحظى بالموافقة المسبقة لأجهزة النظام المختصة." (138) فقد سعت العديد من الأنظمة السياسية العربية إلى تسخير أجهزتها و سياساتها في خدمة مركزيتها و شمولية أنظمتها، فتبنت أساليب التضيق على كل من يحمل توجهها لبناء مجتمع مدني حقيقي بعيدا عن سلطة الدولة. هذا ما حرم المجتمعات العربية من نقطة الارتكاز الضرورية لبناء هياكل ومؤسسات من طبيعة مدنية، أي قائمة على أسس قانونية سياسية عقلانية و على الشراكة بين مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

الحديث عن مساهمة المجتمع المدني في الحراك العربي، يثير ثلاث وجهات نظر هي:

الأولى: وفحواها أن منظمات المجتمع المدني لعبت دوراً أساسياً في ربيع العرب، وإن كان بتفاوت من بلد لآخر طبقاً لدرجة تطوره. و مما لاشك فيه أن أصحاب هذا الرأي يتكئون على عدد من المؤشرات و الدلائل العينية، علاوة على منظورهم الفكري الذي تعبر عنه المدرسة الليبرالية. ترى هذه المدرسة أن التشكيلات المدنية (المنظمات والجمعيات) تلعب دوراً في الحد من توغل الدولة. مهدت حركة المجتمع المدني من خلال برامج التدريب و ورش العمل و الأنشطة الثقافية والمعرفية والميدانية والإعلامية لعملية التغير الثوري وعملت على تهيئة الرأي العام باتجاه رفض القهر والاستغلال وتكريم الأفواه ومن أجل حرية الرأي و التعبير والتجمع السلمي والعمل الأهلي والنقابي والحزبي. وقد لاحظ د. "عزمي بشارة"، في معرض تحليله للثورة في تونس أن ثمة علاقة بين الثورة/أي التوق للحرية و التخلص من الاستبداد و بين درجة تطور المجتمع المدني. و من الواضح أن جدلية العلاقة بين النضال السياسي و الاجتماعي في مسيرة أعرق منظمة اجتماعية في تونس (الاتحاد العام التونسي للشغل)، تبدت بصورة جلية في ربيع تونس الذي أفضى إلى سقوط زين العابدين بن علي. يفترض أصحاب هذه النظرية أن المجتمع المدني سيلعب دوراً أكبر في مرحلة ما بعد الثورة، و تحديداً في قضايا إعادة التوازن السياسي، و بناء الإجماع (عقد اجتماعي جديد)، و في إحقاق العدالة الانتقالية. و يضيفون أن الثورة فتحت الباب على مصراعيه لدخول الصراع بين الدولة و المجتمع المدني مرحلة جديدة، و هي مرحلة التحول الديمقراطي. (139)

الثانية: و هي وجهة نظر راديكالية، لا تنفي أي دور إيجابي للمجتمع المدني في الربيع فحسب، بل و تذهب حد اتهامه بالعمل لمصلحة القوى الخارجية. تتأسس هذه النظرية فكرياً على المدرسة الماركسية الكلاسيكية التي ترى في التشكيلات المدنية (المجتمع المدني) مجرد مؤسسات رأسمالية و بالتالي أدوات طيعة في يد الدولة (وقوى النظام الرأسمالي العالمي) تستخدمها لامتصاص

الحق المجتمعي و تكريس السيطرة الاقتصادية. كما تستند في زعمها إلى مجموعة من الشواهد، كتدفق الأموال، و تلقي التدريب في دوائر غربية أو برعايتها وطبقاً لمقارباتها ومنظوراتها وغير ذلك. يقول "عادل سمارة" "نخبة المجتمع المدني مدجنة، محرفة لنظرية "غرامشي"، ليس لها مساهمة في التحرر الوطني و هي أداة تخريب و تطويع في يد الغرب الرأسمالي"، أما الكاتب الإسلامي المعروف، "فهمي هويدي"، فيتهم المنظمات بأنها أصبحت تؤدي دور المستشرقين في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، لإنجاح التحكم في الشعوب. غير أن بعض المراقبين يخفف من حدة النقد، و يسلم بالدور الإصلاحي لهذه المنظمات، و لكن على أسس و مبادئ ليبرالية و في نطاق النظام الرأسمالي العالمي. و هناك من يرى أن المجتمع المدني لعب دوراً هامشياً في الربيع العربي لأسباب أخرى، فالثورة تجاوزت في زخمها وفعلها وأهدافها، أنماط الحركات الاجتماعية التقليدية (الاهتافات ومضمونها، أشكال التنظيم، الفعاليات الجماهيرية، غياب القيادة المركزية الموجهة، ابتداع أشكال جديدة للتواصل و التعبئة). و يرى "كاتب تركي" أن العالم العربي، لأسباب عديدة (الافتقار للمؤسسة وضعف قطاع الأعمال)، لم يعرف المؤسسات الوسيطة بين الفرد و الدولة، و بالتالي فالشروط الممهدة للديمقراطية غير مكتملة. إلى ذلك، يرى آخرون أن الجمعيات التقليدية لم يعد لها دور يذكر، إذ عوضتها المدونات الشخصية و الشبكات الاجتماعية على الإنترنت. كما انتظمت تعبئة المجتمع المدني بناء على أشكال تضامن جماعية، عائلية، قبلية، في الأحياء، في أوساط الجمعيات و المؤسسات المهنية، تمت التعبئة أيضاً بناء على المجموعات التقليدية أو العصرية. (140)

الثالثة: تقرر بالدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني التقليدية (التعبئة الاجتماعية، الدعم اللوجستي، التمكين و بناء الوعي، التنظيم، رصد الانتهاكات و نقد السلطة...)، غير أن أصحاب هذا الرأي يسلمون ببعض المثالب و السلبيات، و خصوصاً الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي، نضوب الجذور الجماهيرية و الطوعية و بالتالي ضعف المشاركة من قبل الجمهور، الافتقار للديمقراطية الداخلية، الاندراج بصورة أو بأخرى في نسق المعرفة و الممارسة الذي تفرضه

قوى العولمة ومؤسسات النظام الرأسمالي العالمي، القرب من الدولة/النظام الحاكم و العمل ضمن قواعده و محدداته. و من ناحية أخرى، يقر هؤلاء بأن استمرار دور المجتمع المدني، بعد الربيع العربي، منوط بمدى قدرته على استلهام الدروس و إحداث التغيرات المطلوبة و وعي التحديات الجديدة و الجديدة. تدلل الشواهد والتجارب المختلفة، أنه بالرغم من كل المثالب و النواقص المذكورة، فقد شكل المجتمع المدني في تونس و مصر و اليمن وفلسطين و غيرها من البلدان، نقیضاً نظرياً و عملياً في الكثير من الأحيان، للمجتمع الشيوعراطي، و المجتمع الشمولي الاستبدادي، و المجتمع القبلي أو الطائفي. و إذا كانت الثورة أعادت الاعتبار للحياة السياسية و لدور الأحزاب السياسية، غير أنها أكدت مدى الحاجة للمنظمات الوسيطة، و لأشكال التنظيم الاجتماعي الطوعي كقنوات للتعبة و التعبير عن المشاعر و القضايا المشتركة، و أداة لمساءلة السلطة و التميرين على الديمقراطية و استنفار الطاقات المجتمعية المكبوتة و تعبئتها على أساس غايات و أهداف مشتركة. (141)

في كل الأحوال، و مهما تباينت وجهات النظر عن مدى مساهمة المجتمع المدني في الربيع العربي، إلا أن ثمة قناعة تتزايد يومياً، أن وجود هذا المجتمع، يشكل حاجة ضرورية لضمان الانتقال السلمي من حالة الفوضى و التفكيك إلى مرحلة استعادة التوازن و التجانس. و إذا كان إسقاط السلطة القائمة عبر عن وعي الشعب بذاته ككيان جماعي و عن حاجته لصياغة عقد اجتماعي جديد يؤسس لنظام حكم يستمد شرعيته من الإرادة العامة، مما يضمن له القوة والتوازن، فإن وجود المجتمع المدني ضرورة، أولاً، لضمان استعادة توازي العلاقة بين عناصر الوحدة الاجتماعية و هي تعيد تشكيلها (فرد/مجتمع/دولة)، ثانياً، للتقليل من التأثيرات السلبية للتحويل وتأمين التعبة والحشد و الضغط لانجاز مهمات الثورة، ثالثاً، كي لا تصل عمليات التفكيك الجارية إلى البنى العضوية والقبلية (عشائرية، جهوية، طائفية).

الخاتمة :

تحتاج أنظمة الحكم المختلفة ، بصرف النظر عن نوعها وأهدافها وتركيباتها ، إلى شرعية سياسية لتحكم وتشعر بالأمان وتستحوذ على أكبر قدر من الثقة بالنفس للقيام بواجباتها بانتظام ، وعلى الرغم من تنامي توجه أغلب الدول العالم نحو الديمقراطية الغربية واعتماد الانتخابات الشعبية المباشرة مصدراً وحيداً للشرعية السياسية، إلا أن للشرعية مصادر أخرى قد لا تكون بقوة المصدر الديمقراطي القائم على الانتخابات، إلا أنها مصادر يمكن الاعتماد عليها ولو لفترة مؤقتة ، غير أن المشاركة السياسية صارت حق من حقوق الإنسان وركن أساسي لقيام أي نظام ديمقراطي بل ويقاس نمو وتطور أي نظام سياسي بدرجة التمكين في المشاركة السياسية، وهذا متأكدت عليه جميع المواثيق الدولية.

إن الحديث عن المشاركة السياسية في الوطن العربي ، واسع ومتشابك للاختلاف الحاصل في مسيرة البلدان العربية ، باختلاف أوضاعها الداخلية، التأثيرات الخارجية.

ونظراً لأن هذا الموضوع أصبح من اهتمامات كل الدول العربية في ظل التطور الحاصل في واقعنا الداخلي الشامل المقرون بتفاعلها مع المحيط الإقليمي والدولي.

والاهتمام الحاصل بالمشاركة السياسية وضرورة تحقيقها يختلف هو الآخر من بلد لآخر، بحسب قناعة الأنظمة الحاكمة جمهورية أو ملكية ، فالأنظمة الغير مقتنعة به نجدها تركز أكثر على المسوغات التي تحاول من خلالها تبرير تقاعسها عن ذلك . بينما الأنظمة الجادة نجدها توفر الظروف وإن كان بالتدرج بتهيئة الأجواء السياسية والاقتصادية و الثقافية التي تكمن من انخراط المجتمع في المشاركة لصنع القرارات السياسية .

من الواضح أن المشاركة السياسية مقرونة بالفتح والشفافية واحترام حقوق الإنسان وتساوي الفرص ووجود معارضة جادة لها آليات التعبير والمبادرة. في الوقت الذي نجد فيه صعوبة كثيرة مطروحة على الأنظمة العربية مثل العنف والإجرام المنظم، مما يصعب من تحقيق الانفتاح الحقيقي، فإن هناك أنظمة أخرى تحاول الاستمرار غلق الأبواب، مقدمة ذرائع غير مقبولة.

في حين نجد العلاقة بين الحكام والمحكومين في التنظيم السياسي الحديث إحدى تعبيراتها الحقيقية في المشاركة السياسية ، باعتبارها الضمان الرئيسي، لاستمرار التفاعل الايجابي من مكونات المجتمع السياسي (السلطة – المواطن) وإضفاء الشرعية على ممارسات النظام السياسي، وبشكل خاص توفير الإطار العام لتجسيد حقوق المواطنة.

وانطلاقاً من هذا يمكن استخلاص بعض النتائج التي توصلنا إليها وهي:

1- تشكل مفاهيم المشاركة السياسية والتنمية السياسية ، مثار خلاف بين مختلف المفكرين والمداس الفكرية حسب زاوية التناول، والخلفيات السياسية والتاريخية ، غير أن هناك إجماع على أهميتها ودورها في التنظيم السياسي الحديث، فالمشاركة السياسية هي ركيزة أساسية للممارسة الديمقراطية، وآلية فعالة لتجسيد مفهوم الديمقراطية التشاركية.

2- المشاركة السياسية لها أهمية كبيرة في تشكيل العملية السياسية و القانونية بين المواطن والسلطة السياسية ولها وسائل متعددة منها الانتخابات والأحزاب السياسية إذ بفضلها أصبحت المشاركة السياسية من بين أهم موضوعات علم السياسة، وبالتالي فالمشاركة السياسية هي تعبر عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام للتأثير في القرارات الحكومية وصنع السياسة العامة

3- إن التنمية السياسية عرفت غموض والاضطراب لان استخدامه من قبل رجال الدولة وصانعي القرار يفوق بكثير استخداماته الأكاديمية والبحثية، هذا ما جعل الدارس لقضية التنمية السياسية يواجه صعوبات معرفية تحول دون وصول الاختيار مدخل ملائم، وهذا يمثل احد الإشكالات التي تعترض الباحث في هذا الحقل المعرفي.

4- التنمية السياسية هي قضية علمية وعملية، فقد ارتبط ظهورها استجابة لمتطلبات وتطورات علمية كما جاءت كضرورة سياسية ملحة من الجانب العلمي.

5- التنمية السياسية عملية دينامية تتضمن منظومة من التغييرات البنائية والوظيفية والثقافية المرتبطة بالظاهرة السياسية، ومن ثم تتطلب دينامية مستمرة في البناء السياسي.

6- إن هناك علاقة وظيفية ترابطية بين مفهوم المشاركة السياسية من جهة والتنمية السياسية من جهة أخرى، إذ لا يمكن الرقي بالتنمية السياسية دون تفعيل المشاركة السياسية في أي بلد، وهذه الأخيرة هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية ، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي .

7- إن المشاركة السياسية والتنمية السياسية في المنطقة العربية مازالت تتخبط في مشاكل لا حصر لها من بينها غياب اطر واضحة ومعايير يتم من خلالها تجسيد هذين المفهومين وأزمة الشرعية و المشروعية السياسية وغياب الثقة بين الحاكم والمحكوم بالإضافة إلى تسلط النظام السياسي ووجود نظام قبلي وغيرها أثرت سلبا على تحقيق المواطنة في المنطقة العربية لذلك ينبغي تفعيل دور المواطن وتحريك المجتمع المدني وفق آليات ديمقراطية يكون فيها القانون هو الأساس .

8- إن غياب الثقافة السياسية وأزمة الهوية، تغييب الأحزاب السياسية ، وعدم فاعلية منظمات المجتمع المدني والوضع الاجتماعي الصعب أثقل كاهل المواطن العربي وشعوره بالاغتراب السياسي.

9- إن المشاركة السياسية كما سبق وان ذكرنا تمثل إحدى جوانب التنمية السياسية وبالتالي فان غيابها أو عدم فاعليتها يؤدي حتما إلى خلل في عملية التنمية السياسية خاصة في الوطن العربي، والمشاركة السياسية تتحدد أو يمكن قياسها وفق النظام السياسي السائد إذ هذه الأخيرة يمكن له تضيق فرص المشاركة السياسية، إذا كان نظاما غير ديمقراطي ن كما يمكن له فسح المجال لكل الأطراف النشطة في المجتمع (الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني،...) أو الشعب بصفة عامة للمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات من خلال الانتخابات ...وهذه حلة ما إذا كان النظام ديمقراطي.

10- لكن الواضح في الدول العربية أنها لم ترقى لهذا المستوى الأخير من الديمقراطية والمشاركة السياسية، ولذلك فهي تعاني من أزمة في المشاركة السياسية وهذا راجع لانعدام قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكومين.

11- الملاحظ أن هذه التحولات والتحركات لم تأت وليدة لحظة وسبب ولكنها حصيلة تراكمات وترسبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فبعد أن كان سائدا أن التغيير والتحول مستحيل ومجرد الحديث عنه تحدي للواقع السائد وتغييره ضرب من الخيال ، ولكن بتوافر الإرادة وتقديم التضحيات أمكن إلغاء هذا التصور والفكر الذي جثم على صدر الشعوب لعقود من الزمن .

وقد أصبحت المشاركة السياسية من حيث طبيعتها وحجمها ومضمونها ضرورة لمواطني هذا العصر، الذي بات كيانه يتحدد بمجموعة من الحقوق تتمثل في حرية التفكير والتعبير، الاجتماع، وإنشاء الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، إضافة إلى حق التعليم والمساواة والتكافؤ الفرص، كما أنها ضرورة لتمكينها للأفراد من اختيار الحكام ومراقبتهم و عزلهم، إذا ما دعت الضرورة، إضافة إلى أنها تضيف الشرعية على الحكم.

تعد المشاركة السياسية بأنها المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية، وهذه المشاركة هي معيار أساسي للتمييز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة التي تغيب فيها مثل هذه المشاركة أو تكون المشاركة شكلية دون فاعلية تطبيقية.

من هنا فان مستويات المشاركة السياسية هي التي يمكن أن تؤثر في القرار السياسي، وهي بطبيعة الحال تتأثر به، حيث تختلف نسبة وفاعلية المشاركة السياسية من مجتمع لآخر ، ذلك لأسباب ذاتية تتعلق بطبيعة المجتمع والمستوى ثقافته واهتمامه بالأمور السياسية وشؤونها، وأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة النظام السياسي فيما إذا كان يسمح بالمشاركة السياسية الفعلية أو لا يسمح بها.

وبغرض تحذير المشاركة السياسية عامة في الواقع السياسي، والارتقاء بهذه المشاركة والهدف منها أقدم عدد من التوصيات التي يمكن إيجاز أهميتها في الآتي :

1- ضرورة إيلاء الأحزاب والتنظيمات السياسية أهمية بالغة لاختيار مرشحيها للانتخابات ، وأن يقوم هذا الاختيار على أسس سليمة، تعتمد على ضرورة توافر عدد من

الشروط، أهمها: التأهيل العلمي الجيد، والكفاءة، والخبرة السياسية، أو الاقتصادية، وبما يجعل من الأعضاء الفائزين، القدرة على تلبية حاجة فعلية وضرورية للمواطن.

2- ضرورة اهتمام الأحزاب السياسية بمسألة التكوين السياسي والثقافي لأعضائها على كل المستويات والأطر الحزبية، خاصة القيادات العليا بما يمكن هؤلاء الأعضاء ويؤهلهم لتحمل أي مهام أو مسؤوليات قد تنسد إليهم سواء أكانت حزبية أو عامة.

3- عمل على إيجاد تنمية حقيقية بكل أبعادها المختلفة بما يؤدي إلى التخفيف والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الوعي السياسي وزيادة الاهتمام لدى المواطنين بالشأن السياسي العام وبأهمية مشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات العامة، أو التأثير عليها .

4- العمل على الرفع من المستوى التعليمي والتثقيفي لأفراد المجتمع، والحد من مشكلة تفشي الأمية بين أفراد المجتمع خاصة الفئات والشرائح الاجتماعية المهمشة، وأن يعمل الجميع في هذا الاتجاه من جهات رسمية أو أحزاب وتنظيمات سياسية أو غيرها من منظمات المجتمع المدني، لما من شأنه أن يؤدي إلى احترام حقوق الأفراد وكرامتهم، ومن ذلك حقهم في المشاركة السياسية من خلال ترشيحهم أو اختيار ممثليهم دون أي تزييف لوعيهم أو تأثير في قناعاتهم .

5- زيادة من فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في التوعية بأهمية القيم الديمقراطية.

6- أن تعمل الدولة على الحد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المواطنون لاسيما تدني الأجور لدى الموظفين ومشكلة الفقر والعوز المنتشرة في المجتمع، واللذان أصبحا يمثلان معوقاً موضوعياً يحول دون أي مشاركة سياسية حقيقية، وذلك لأن الفرد لا يمكن أن يكون فاعلاً في المجال السياسي، إذا ظل فقيراً، حيث ينصرف تفكيره واهتمامه إلى تأمين لقمة العيش، وأن يتم ذلك من خلال مساعدة الأسر الفقيرة والمساهمة في توفير مشاريع واستثمارات تمتص الزيادة المرتفعة من البطالة وتؤمن فرص عمل متزايدة واشتراك الحكومة والقطاع الخاص في ذلك .

7- ضرورة قيام النظام السياسي بنشر الوعي السياسي سواء على مستوى وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، أو على صعيد النظام التربوي، من خلال مضامينه المعرفية وطرقه التدريسية التي تؤكد على المواطنة وغيرها من القيم السياسية كمبدأ للمشاركة السياسية.

8- ضرورة توعية الأسرة كذلك بدورها السياسي من خلال قيامها بوظيفة التنشئة السياسية بحيث يصبح الأفراد على علم بطبيعة نظامهم السياسي وتاريخه، ككيفية المطالبة بالحقوق والحصول عليها، القيام بالواجبات المختلفة تجاه النظام السياسي .

9- منح النظام السياسي لإفراده مجالا من الحرية، مع تشجيعهم على حرية التفكير و التعبير حتى وان كانت تتعارض مع قيم السلطة السياسية، هذا ما يشجع المواطنين على المشاركة السياسية دون قيود وفي نفس الوقت مقننة ومنظمة.

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم المشاركة السياسية و التنمية السياسية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية (النظريات – الخصائص).

المطلب الثالث: مستويات المشاركة السياسية.

المطلب الرابع: دوافع المشاركة السياسية ومحدداتها.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية.

المطلب الثاني: علاقة التنمية السياسية ببعض المصطلحات.

المطلب الثالث: مداخل دراسة التنمية السياسية .

الفصل الثاني: علاقة المشاركة السياسية بالتنمية السياسية في المنطقة العربية.

المبحث الأول : تحديات التنمية السياسية في المنطقة العربية.

المطلب الأول : التحديات السياسية و الاقتصادية للتنمية السياسية .

المطلب الثاني : التحديات الاجتماعية والثقافية للتنمية السياسية.

المطلب الثالث: التحديات الخارجية للتنمية السياسية.

المبحث الثاني: متطلبات المشاركة السياسية ودورها في التنمية السياسية

المطلب الأول: متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة.

المطلب الثاني: آليات تفعيل المشاركة السياسية.

المطلب الثالث: تشكيل العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية

السياسية

الفصل الثالث: حدود تأثير المشاركة السياسية في إعادة البناء في ظل التحولات

السياسية بالمنطقة العربية

المبحث الأول: اثر التحولات السياسية على العملية السياسية في المنطقة العربية

المطلب الأول: أسباب التحولات السياسية في المنطقة العربية

المطلب الثاني: مسار التحولات السياسية في المنطقة العربية

المبحث الثاني: اثر التحولات السياسية على قنوات المشاركة السياسية ودورها في تحقيق

التنمية السياسية

المطلب الأول: اثر التحولات السياسية على الرأي العام العربي.

المطلب الأول: اثر التحولات السياسية على الانتخابات في المنطقة

العربية.

المطلب الثالث: اثر التحولات السياسية على الأحزاب

ومؤسسات المجتمع المدني.

الخاتمة.

قائمة المراجع

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	يبين تسلسل هرمي للمشاركة (ميلبراث وغويل 1977).	01
33	التدرج الهرمي للمشاركة السياسية عند راش وآلتوف	02

قائمة المراجع:

أولا - الموسوعة والمعاجم:

1. السيد عليوة، محمود منى ،المشاركة السياسية،موسوعة الشباب، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، د س ن.
2. مناع هيثم ، الإمعان في حقوق الإنسان " موسوعة عالمية مختصرة ، دمشق : الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، 2000.
3. زكي بدوي أحمد ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت : مكتبة لبنان ، 1978.
4. مذكور إبراهيم ، معجم العلوم الاجتماعية،مصر: الهيئة المصرية للكتاب ،1975.

ثانيا - الكتب العربية :

1. أبو زيد سمير وآخرون ، حوارات ما بعد الثورة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدارسات، 2012.
2. إبراهيم عيسى عبد العزيز ، محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2004.
3. أبراش إبراهيم ،علم الاجتماع السياسي، القاهرة: دار الشروق، 1998.
4. احمد أبو خليفة سعيد ، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع،مصر: المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، 1999.
5. انتصار عبد الرزاق ، والساموك صفد ، الإعلام الجديد، بغداد:الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011.
6. الباز داود ، حق المشاركة في الحياة السياسية: دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا، مصر: دار الفكر الجامعي، 2006.
7. الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي - الأبعاد المعرفية و المنهجية _، الجزء الأول ، مصر : دار المعرفة الجامعية، 2002 .

8. الطاهر الأسود شعبان ، علم الاجتماع السياسي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001.
9. الربيع فايز ، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، الأردن: دار الحامد، 2004.
10. وهبان احمد ،التخلف السياسي وغايات التنمية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية: درا الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
11. زاهي بشير المغيربي محمد ، التنمية السياسية و السياسة المقارنة ، بنغازي : منشورات قاريونس بنغازي د س ن.
12. زمام نور الدين ، القوى السياسية و التنمية - دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث - ، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2003.
13. حزام والي خميس ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2001.
14. كامل السيد مصطفى ، قضية المشاركة السياسية في مصر، القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، 1998.
15. كامل محمد الخزرجي ثامر ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي، 2004.
16. كامل عارف محمد ، مستقبلنا المشترك ، الكويت : دار المعرفة ، أكتوبر 1989.
17. محمد امجد نافع فهمي ، المرأة والسياسة في مصر، القاهرة: المكتبة المصرية، 2002.
18. محمد عبد الوهاب طارق ، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة: دار غريب، 2000.
19. محمد علي دبور أمين ، دراسات في التنمية السياسية، فلسطين : الجامعة الإسلامية غزة، 2011-2012.
20. محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي : السياسة و المجتمع في العالم الثالث - التغير و التنمية السياسية - ، الجزء الثالث ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1986 .
21. محمد عاطف غيث، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، 1982.

22. محمد عبد الرحيم عنبر، محنة الديمقراطية العربية، القاهرة: مطبعة عابدين، 1980.
23. مطشر صادق نداء ، التخلف و التحديث و التنمية السياسية - دراسة نظرية - ، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس .
24. نصر مهنا محمد ، علم السياسة ، القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر ، 1997.
25. سبيلا محمد ، للسياسة، بالسياسة: في التشریح السياسي، الدار البيضاء : أفريقيا الشرق ، 2000.
26. عابد الجابري محمد ، محمد عابد الجابري، مسألة الهوية - العروبة و الإسلام والغرب-، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
27. عبد الله الجلال عبد العزيز ، تربية اليسر و تخلف التنمية ، الكويت : عالم المعرفة ، يوليو 1985 .
28. عبد الله فؤاد ، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 1997.
29. عبد الله قوبيطين العزام عبد الباسط ، المشاركة السياسية للشباب الأردني، دراسة ميدانية لعينة من طلبة الجامعة الأردنية، ، القاهرة: معهد البحوث والدارسات العربية، 2007.
30. عبد الجليل علي رعد ، التنمية السياسية مدخل للتغيير ، الطبعة الأولى ، ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2002.
31. عبد العال طارق ، المشاركة السياسية ، القاهرة: دار الحكمة، 2003.
32. علي العويني محمد ، الراديو و التنمية السياسية ، القاهرة : عالم الكتب ، 1981 .
33. علي سعد إسماعيل ، محمود حسن محمد حسين ، النظريات و المذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية، مصر :دار المعرفة الجامعية ، 2005.
34. عزي سويم ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، د ب ن: المركز الثقافي العربي، 1994.
35. عصفور جابر ، نحو ثقافة عربية مغايرة ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008 .

36. صلاح محمد عبد الحميد ، أزمة البطالة دراسة مقارنة السعودية مصر الكويت ، ط 2 ، مصر : دار هبة النيل للتوزيع والنشر ، 2010 .
37. قرنفل حسن ، المجتمع المدني و النخبة السياسية ، إقصاء أم تكامل؟ ، الدار البيضاء : أفريقيا الشرق ، 1997.
38. رمضان أبو ضاوية عامر ، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري ، الطبعة الأولى ، ليبيا : دار الرواد ، 2002 .
39. رشاد القصبي عبد الغفار ، مناهج البحث في علم السياسية ، القاهرة : مكتبة الآداب ، 2004.
40. شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الاقتربات ، الأدوات ، الجزائر : د د ن ، 1997.
41. خليل الجباس امجد ، ثورة الديمقراطية في الوطن العربي المسار والمآل ، القاهرة : د د ن ، 2011.
42. خضر صالح سامية ، المشاركة السياسية والديمقراطية الاتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا ، مصر : جامعة عين الشمس ، 2005.
43. غربي علي وآخرون ، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2003.

ثالثا- المجالات:

1. أحمد بنيس محمد ، " المجتمع المدني العربي و التباسات التأصيل " ، مجلة وجهة نظر ، العدد 7 ، ربيع 2000 .
2. المشاط عبد المنعم ، " العسكريون و التنمية السياسية في العالم الثالث " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 92 ، نيسان / أبريل 1988.
3. الصوفي خالد ، البريهي علي ، دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو "الربيع العربي" دراسة ميدانية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، دورية رؤى إستراتيجية ، العدد الخامس ، جانفي 2014.

4. حمزاوي زين العابدين ، " الظاهرة الحزبية بالمغرب: مقارنة نقدية على ضوء تجربة التناوب السياسي" ، مجلة نوافذ، العدد الثامن و التاسع، يوليو 2000.
5. حسين رحيم ، " التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي" ، مجلة الاقتصاد والمناجمت، الفقر والتعاون ، الجزائر، العدد 02، 2003.
6. ياسين صباح ، " الإعلام الفضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام" ، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة، العدد 414، أغسطس 2013.
7. لحسن خوخو محسن ، " الانتقال الديمقراطي بالمغرب" ، مجلة فكر ونقد، العدد 47، مارس 2002.
8. كامل محمد ثامر ، " إشكالية الشرعية و حقوق الإنسان في الوطن العربي" ، المستقبل العربي، العدد 1، 251.
9. كعسيس خلاصي خليدة ، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى" ، مجلة المستقبل العرب، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السادسة والثلاثون، العدد 422، أبريل 2013.
10. لكربي إدريس ، "محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011.
11. عبد الله معوض جلال ، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي" ، المستقبل العربي، سنة 6، العدد 55، أيلول/ سبتمبر 1983.
12. قادري حسين ، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي - الجزائر نموذجاً -" ، مجلة الفكر ، العدد الرابع ، د س ن .
13. رشاد محمد عبد الغفار ، " الثقافة السياسية العربية - دراسة في التحول الديمقراطي -" ، مجلة منبر الحوار ، العدد 34 ، 1994 .
14. شيحة ميشيل ، "إشكالية الدولة القطرية المعاصرة" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 22 ، العدد الأول، 2006 .

رابعاً - رسائل الجامعة:

1. بورزق عبد الرؤوف ، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق المواطنة بالجزائر :دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.
2. بن كادي حسين ، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيم السياسي والإداري)، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2007-2008.
3. بن لرنب منصور ، إستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1988.
4. جيملي بوبكر ،الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التنمية، غير منشورة)، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009-2010.
5. هناء كمال ، الآثار النفسية و الاجتماعية لتعرض الجمهور المصري لشبكة الإنترنت، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009.
6. هشام عزة ، المشاركة السياسية للمرأة:خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006.
7. خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: الديمقراطية و الرشادة)،جامعة منتوري -قسنطينة-، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.

8. ولد عامر نعيمة ، المشاركة السياسية في الجزائر،(مذكرة ماجستير غير منشورة)،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2001.

9. حريزي زكريا،المشاركة السياسية للمرأة ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية - الجزائر نموذجا-، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، غير منشورة)، جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2010-2011.

10. حساني بري عبد الله سحر ، المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية-دراسة مسحية على عينة من النساء بمنطقة التين- حلوان، قسم علم الاجتماع، جامعة حلوان، مصر ، 2004.

11. طاشمة بومدين ، " مسألة لتنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992 " ، (جامعة الجزائر : رسالة ماجستير،غير منشورة) ، 2000-2001.

12. لوشي هشام ، التنمية السياسية بالوطن العربي :دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنيوية والإصلاح السياسي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

13. سلمان حمد الخلايلة هشام ، اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية،(رسالة لاستكمال متطلبات الحصول درجة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم علوم سياسية، 2012.

14. صبع عامر ، دور المشاركة في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية و الإدارية،غير منشورة)،قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2008.

خامسا- المحاضرات:

1. عبد العالي عبد القادر : محاضرات النظم السياسية المقرنة، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007.

سادسا - الجرائد :

1. يوسف القرعي احمد ، " ثقافة المشاركة السياسية في الإعلام "، الأهرام، السنة 135، العدد 21، 44971، 21 جانفي 2010.
2. الأنصاري عبد الحميد ، هل يمكن "تحييد" المساجد في ظل الإسلاميين؟، جريدة الاتحاد، وجهات نظر، 23 مايو / أيار، 2012.
3. الزاوي الحسين ، " الأحزاب السياسية و الحراك العربي "، جريدة الخليج، 2012/03/07.

سابعا- المؤتمرات و الندوات:

1. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، " برنامج الثقافة الشبابية "، ندوة الشباب والمشاركة السياسية، الأربعاء 17 أغسطس، 2005.
2. أشرف جلال حسن ، أثر شبكات العلاقات الاجتماعية التفاعلية بالإنترنت ورسائل الفضائيات على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة المصرية والقطرية، المؤتمر العلمي الأول "الأسرة والإعلام وتحديات العصر"، الجزء الثاني، فبراير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009.
3. محمود حمدي عبد القوي ، دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب، المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر، الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات، الجزء الثالث، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009.

ثامنا - المواقع الالكترونية

1. الحسن حمزة ، " آفاق التنمية السياسية في المملكة و دول الخليج العربي "، من موقع:

<http://www.saudiaffairs.net/Sa/issue02/article02r/issue02rt08.htm>

2. الموسوي كاظم ،الثورات العربية و الأحزاب السياسية، مقال مأخوذ من الموقع:

http://kadhimmousawi.blogspot.com/2011/03/blog-post_28.html

3. المعشر مروان ، الطريق نحو أحزاب سياسية مستدامة في العالم العربي، مركز كارنيغي للشرق

الأوسط ،من موقع:

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=53589>

4. السيد عليوة ، منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية ، من موقع :

<http://www.dctcrs.org/s5459.htm>

5. التنمية في الوطن العربي، من الموقع :

<http://vb1.html.alwazer.com/t85148>

6. التحولات السياسية في المنطقة العربية – واقع و آفاق-،الملتقى الوطني الأول ،جامعة 20 أوت

1955 سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 23-24 أبريل 2014،

من موقع:

<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=944610>

7. التحولات السياسية والشعبية في الوطن العربي: الدلالات والآفاق، مركز دراسات شرق

الأوسط عمان الأردن، من موقع:

http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-21.html

8. الثورات المضادة إحباط بعد الربيع العربي، من موقع:

<http://magazine.islamtoday.net/m/art.aspx?ID=594>

9. حسين بهاز، الحكم الراشد: المفارقة بين تعدد المعايير والمؤشرات وإشكالية التعاطي

السياسي.. دراسة في بعض النماذج، من موقع:

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=203

10. بن حمد العطية عبد الرحمن ،التحولات السياسية في العالم العربي وانعكاساتها على دول الخليج،

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، من موقع:

http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/ECSSR/FeatureTopic_1380.xml

11. دياب عز الدين ، التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات ، من موقع :

<https://docs.google.com/file/d/0B8L3yXupFH0pUGs4YU9vb1VsU2M/edit?pli=1>

12. حمدي سمير ، المتلاعبون بالعقول .. دور الإعلام في الثورة المضادة، من موقع:

<http://www.noonpost.net/content/366>

13. كوش عمر ، الثورات العربية ومسار حركة التغيير، من موقع:

<http://all4syria.info/Archive/42934>

14. لبيض عبد الحق ، أية مسؤولية لسؤال المشاركة السياسية في العالم العربي، من موقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123518>

15. لطفي وفاء ، الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية، من موقع :

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-21-05-2012.pdf>

16. محمد عارف نصر ، " مفهوم التنمية السياسية : إعادة الاعتبار للإنسان " ، من موقع:

<http://www.islamonline.net/lol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp>

17. محمد عرفات اليازجي رمزي ، الرأي العام بعد ثورات الربيع العربي، من موقع:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/297419.html>

18. محسن تيسير ، قراءة في دور المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الربيع العربي ... فلسطين نموذجا،

من موقع: <http://www.maatpeace.org/node/3358>

19. مكرم رانيا ، التيار الرئيسي: الرأي العام في مراحل ما بعد الثورة بين النظرية والتطبيق، من

موقع:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=780577&eid=358>

20. سعيد تاج الدين احمد ، الشباب والمشاركة السياسية، ترجمة نشوى عبد الحميد، ص 25، من

موقع:

21. عبد الله أحمد النويهي أية ، آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية، من موقع:

<http://democraticac.de/?p=1735>

22. قنديل غالب ، ملامح الثورة العربية الجديدة، من موقع:

http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=23139

تاسعا - الكتب باللغة الأجنبية :

1. Mc CLLOSKEY,H , **Plitical participation** , in :sills, D., **International Encyclopedia of social Science** , vol. 11, N.Y.:the Macinillan Company and the free press, 1968, P.253.
2. Noah Webster ,**Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English language Unbridged** ,Second Edition , The World publishing Company New york, 1968.
3. -N .H . Nie and S .Verba , « **Political Participation** » ,in : **Greenstein and Polsby (eds) , Hand book of political science**, vol 04 (U.S. Wesley Publishing Company), 1975 .
4. Rush , M, **politics and Society , an introduction to political Sociology** ,N .Y M prentice Hall, 1992.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء والتشكرات
1	المقدمة
13	خطة البحث
15	الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم المشاركة السياسية والتنمية السياسية
16	المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية:
16	المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية
16	أولا : لمحة تاريخية للمشاركة السياسية
18	ثانيا تعريف المشاركة السياسية
24	ثالثا: أهمية المشاركة السياسية
26	المطلب الثاني: المشاركة السياسية (النظريات - الخصائص)
26	أولا: نظريات المشاركة السياسية
28	ثانيا : خصائص المشاركة السياسية

31	المطلب الثالث: مستويات المشاركة السياسية
31	أولا: مستويات المشاركة السياسية
39	ثانيا: قنوات المشاركة السياسية
42	المطلب الثالث: دوافع المشاركة السياسية ومحدداتها
42	أولا دوافع المشاركة السياسية:
47	ثانيا: محددات المشاركة السياسية:
50	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية.
50	المطلب الأول مفهوم التنمية السياسية
50	أولا: تعريف التنمية السياسية
55	ثانيا: تعريف التنمية السياسية عند " لوسيان باي Lucian.W.Pye"
60	المطلب الثاني: علاقة التنمية السياسية ببعض المصطلحات
64	المطلب الثالث: المداخل النظرية للتنمية السياسية.
64	أولا: المدخل القانوني
65	ثانيا :المدخل الماركسي
67	ثالثا: المدخل البنائي الوظيفي
68	رابعا: مدخل العملية الاجتماعية
69	خامسا: مدخل التاريخ المقارن

70	الفصل الثاني: علاقة المشاركة السياسية بالتنمية السياسية في المنطقة العربية
70	المبحث الأول: تحديات التنمية السياسية في المنطقة العربية
72	المطلب الأول :التحديات السياسية والاقتصادية للتنمية السياسية في المنطقة العربية
72	أولا: التحديات السياسية للتنمية السياسية.
79	ثانيا: التحديات الاقتصادية للتنمية السياسية.
82	المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية والثقافية للتنمية السياسية في المنطقة العربية
82	أولا التحديات الاجتماعية للتنمية السياسية.
84	ثانيا :التحديات الثقافية للتنمية السياسية
86	المطلب الثالث :التحديات الخارجية للتنمية السياسية.
87	المبحث الثاني : متطلبات المشاركة السياسية ودورها في التنمية السياسية
88	المطلب الأول: متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة
88	أولا: متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة
90	ثانيا: الآثار الايجابية للمشاركة السياسية
91	المطلب الثاني :آليات تفعيل المشاركة السياسية
91	أولا : الآليات التقليدية للمشاركة السياسية
97	ثانيا :الآليات المستحدثة للمشاركة السياسية

100	المطلب الثالث : تشكيل العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية
106	الفصل الثالث: حدود تأثير المشاركة السياسية في إعادة البناء في ظل التحولات السياسية بالمنطقة العربية
106	المبحث الأول: اثر التحولات السياسية والعملية السياسية في المنطقة العربية
107	المطلب الأول: أسباب التحولات السياسية في المنطقة العربية
111	المطلب الثاني: مسار التحولات السياسية في المنطقة العربية
115	المبحث الثاني: اثر التحولات السياسية على قنوات المشاركة السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية.
116	المطلب الأول: اثر التحولات السياسية على الرأي العام العربي
117	أولاً: تأثير العامل الديني في الرأي العام
119	ثانياً: تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام
121	المطلب الثاني: اثر التحولات السياسية على الانتخابات في المنطقة العربية
125	المطلب الثالث: اثر التحولات السياسية على الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
126	أولاً: اثر التحولات السياسية على الأحزاب
131	ثانياً: اثر التحولات السياسية لمجتمع المدني
138	الخاتمة
146	قائمة المراجع
159	فهرس الأشكال
160	الفهرس

